



واقع التعليم في الكويت وآفاق تطويره

محاضرات الموسم السادس عشر
لرابطة الأجهزة الاجتماعية - بالكويت

١٩٨٥

منشورات رابطة الأجهزة الاجتماعية

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٣٩٩١٢

واقع التعليم في الكويت وآفاق تطويره

محاضرات الموسم السادس عشر
لرابطة الاجتماعيين - الكويت

١٩٨٥

الناشر

رابطة الاجتماعيين - الكويت

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العدليية

هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ ٢٥٢٩٢١٢

تقديم

حرست رابطة الاجتماعيين الكويتيين – منذ نشأتها – على ان تكون جزءاً من المجتمع تحس نبضه ، وتحسس اهاناته واحلامه وتتبني طموحاته وآماله ، وتعكس افكاره وآرائه ، ومن هذا المنطلق عملت على ان يكون موسمها الثقافي مهرجاناً تلتقي فيه الصفة من الشباب الكويتي المتحمس لوطنه المستعد للبذل والعطاء في سبيل رفعة بلده كل في مجال تخصصه وفي نطاق موقعه من العمل الحكومي او غير الحكومي .

وأنسجاماً مع هذا جعلت الرابطة موضوع الموسم الثقافي السادس عشر لها – نيسان ١٩٨٥ – « الواقع التعليمي في الكويت وآفاق تطوره » وفاء بما التزرت به من ربط نشاطها الثقافي بالقضايا العامة للمجتمع من جهة ، وحتى تتلاءم مع العصر الذي نعيش فيه والذي يتغير بسرعة مذهلة ، تلهم الدول وتتنافس المؤسسات العلمية والصناعية وتنسابق في تقديم المبتكرات والمخترعات في شتى مجالات الحياة . وتزداد الهوة بين الدول المتقدمة الفنية والدول النامية التي لا تملك الامكانيات التي تتيح لها اللحاق بركب التقدم والتتجدد العلمي والمعجمي ، ولكنها تتطلع الى ذلك وتعمل على تحقيق آمالها وطموحاتها بشتى الطرق والوسائل – من جهة ثانية – ولأن العملية التعليمية في الكويت قطعت شوطاً من عمرها وأصبح لها مخرجات من الشباب الكويتي الذي يسهم في شتى مجالات الحياة والعمل ، مما يحتم ضرورة القاء نظرة تفقدية عليها للوقوف على واقعها والتطلع الى مستقبلها – من جهة ثالثة . وحرصاً على الافادة من المحاضرات التي القيت في هذا الموسم ، لأهمية الموضوعات التي تطرقت اليها ، رؤي ان تعدد في كتاب يجمع الافكار والآراء والمقترنات التي نتجت عن هذه المحاضرات لتكون امام من يريده من المختصين والمتخصصين للدراسة والافادة منها في تطوير العملية التعليمية .

هذا ونريد ان ننوه الى ان ما سيحويه هذا الكتاب ليس تقويم للعملية التعليمية بالمفهوم الدقيق للكلمة فهذا امر يحتاج الى كفايات وخبرات متخصصة واجهزه ونماذج مصممة على اسس علمية دقيقة ... ولكن كل ما اردنا تقديمها فقط هو القاء نظرة على واقع التعليم ، وعرض

بعض الافكار المستقبلية وذلك وفاء لما لهذا الوطن من دين في اعناقنا
نحاول بقدر المستطاع سداد جزء منه .

والكتاب يضم في فصله الاول « مقدمة » اعدتها رابطة الاجتماعيين ،
ومن خلالها حاولنا وبقدر الامكانيات المتاحة ، القاء ضوء على « الواقع
التعليم في الكويت » فهي اذن محاولة لتقرير الواقع فقط - احتوت مع
ذلك على بعض الآراء واللاحظات التي تعبّر عن وجهة نظرنا الخاصة .

اما الفصول التالية فهي حصيلة المحاضرات والتعليقات التي القيت
خلال اسبوع الموسم الثقافي ، وهي بذلك تمثل آراء ووجهات نظر
 أصحابها في « الواقع التعليم في الكويت وآفاق تطوره » .

ولكن ، ولثقتنا التامة بأن الاساتذة الاجلاء ، من محاضرينا
ومعقبين ، هم من النخبة العلمية الرائدة في هذا البلد الامين ، وان
معظمهم قد رافق العملية التربوية والتعليمية فيه منذ نشأتها المبكرة .

ولذلك ، فنحن نثق بأن اراءهم واطروحاتهم تعبّر عن آراء وتوجهات
قطاع واسع من المثقفين والتابعين في هذا البلد .

ونحن اذ نقدم هذا الكتاب للمهتمين بتضييف التعليم والتربية في
الكويت ، نأمل ان يجدوا فيه مساهمة متواضعة تدفع الى الرقي بهذا
المرفق الحيوى ، المؤمن على تنشئة الاجيال ، فان وفقنا الى ذلك فلنا
الاجر ان شاء الله . وان جانبنا التوفيق فنرجو العفو والمعذر .

والله ولي التوفيق .

فيصل عبدالحميد الصانع
أمين عام رابطة الاجتماعيين

مقدمة

أولاً : التعليم العام

١ - أهداف العملية التربوية في الكويت :

ان عملية اعداد الاجيال ليست بالعملية الذاتية ولا هي بالقضية الفرعية التي يمكن ان تقررها جهة ما ، او تنجز بقرار اداري ، انما هي مسألة تعنى المجتمع كله واكتمالها لا يتم الا بتعاون ومشاركة جميع الاطراف ، فهناك المدرسة والبيت ، وهناك انظمة التعليم والاقتصاد ، واصحاب الاعمال حكوميين وغير حكوميين وقبل هذا وذاك هناك المربى والطالب .

ومما يزيد الامور تعقيداً تعدد النظريات التربوية والنظم التعليمية وتنوع المدارس والافكار المتعلقة بالتنشئة والتربية ، ولن تستطيع العملية التعليمية ان تؤدي دورها في خدمة المجتمع الا في اطار اهداف واضحة تكون منطلقاً صحيحاً في التخطيط للعملية التربوية ، ويتيح لها الفرصة لتحقيق النجاح بصفتها عملاً علمياً وبصفتها عملاً تطبيقياً محوره ابناء الوطن ومستقبل الاجيال .

والاهداف التربوية هي الدليل الذي يحدد وجهة العملية التربوية وتكون هويتها وشخصيتها ويوضح معاملها وفي ظلالمها تتحدد اساليب الادارة التربوية وتوضع من خلالها المناهج وتقترن الوان الانشطة بمختلف انواعها وتختار طرق الاداء والكتب والادوات .

ان اهداف التربية ذات اثر مباشر في المتعلم وانماهه وذات ارتباط وثيق بالمجتمع الذي توضع له وبحقيق احتياجاته .

ومن هنا عملت وزارة التربية في الكويت على وضع الاهداف العامة للتربية في دولة الكويت وصدرت الوثيقة الخاصة بها في مارس ١٩٧٦ .

واستكمالاً للمسيرة عملت الوزاره على وضع الاهداف التربوية لكل مرحلة من المراحل التعليمية ، تحديد المستويات للنمو المنشود في

كل مرحلة وتفصيلاً للاهداف التربوية العامة ، وتوضيحاً لنماذجها في مجالات النمو المتعددة .

ولأن الاهداف التربوية العامة مرتبطة باهداف المراحل انطلاق العمل في وضع الاهداف المرحلية من الهدف الشامل للتربية في دولة الكويت واستظل به .

وقد صدرت الوثيقة الخاصة بأهداف المراحل التعليمية في دولة الكويت عام ١٩٨٣ .

ولكن يحق لنا أن نتساءل ، أما كان الاجدر أن تقوم الاهداف العامة للتربية وقد وضعت عام ١٩٧٦ وتوزن مردوداتها على العملية التعليمية بجميع عناصرها ثم يتقرر بعد ذلك مدى ملاءمتها لأن تكون منطقاً لوضع الاهداف المرحلية ، خاصة وأن العالم - ومنه الكويت - شهد - ومنذ وضعت تلك الاهداف - متغيرات كثيرة وسريعة ومترابطة عمت جميع جوانب الحياة ومنها العمليات التعليمية والنظريات التربوية في جانبيها (العلمي والتطبيقي) .

هذا فضلاً عن المتغيرات التي حدثت في المجتمع الكويتي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، وسياسيًا ، واتساع دائرة العلاقات التي تربطه بغيره من المجتمعات على مختلف المستويات الإقليمية والعربية والإسلامية والمدولية وتنوع هذه العلاقات وتعددتها وتشعبها وشمولها الكبير من الجوانب خاصة النواحي العلمية والتربوية والثقافية .

لكل هذا نرى أنه كان من الاجدى - بعد مرور سبع سنوات على إصدار الاهداف العامة للتربية في الكويت - أن توضع تحت الدراسة والبحث والتقويم من فريق من المعنيين بالعملية التعليمية والتربوية وفي الوقت نفسه يكون ممثلاً للمجتمع الكويتي تمثيلاً دقيقاً ، وذلك قبل أن ينطلق منها إلى وضع الاهداف المرحلية حتى تراعي كل المتغيرات التي حدثت وتصبح إطاراً صالحًا لعملية تعليمية وتربيوية تحقق طموحات المجتمع وأمال الأجيال .

٢ - التطورات التشريعية والقانونية :

ولقد كان التسلسل المنطقي والطبيعي للأمور - بعد أن صدرت الأهداف التربوية للتعليم في الكويت - أن يصار إلى وضع التشريعات والقوانين التي توفر المظلة القانونية للنظام التربوي وتحديد الأبعاد العامة له وخاصة في مجال الادارة التربوية وانشاء المجلس الاعلى للتعليم لرعاية التعليم وقضاياها الأساسية .

ولكن استمر الوضع على ما هو عليه وظللت العملية التعليمية تسير وفق لوائح وقرارات يصدرها المسؤولون في الوزارة - وكثيراً ما كانت لا تنفذ أو تغير بسرعة - حتى صدرت بعض القوانين على الترتيب التالي : -

١ - مرسوم بقانون رقم ٤ لعام ١٩٨١ في شأن الالتزام بمحو الأمية والرجو ان يكون هذا القانون قد ادى الى دفع هذه الخدمة التعليمية الى الامام .

٢ - مرسوم في شأن التعليم العام الصادر في ٤/٢٧/١٩٨٤ ينفذ اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ .

٣ - مرسوم بقانون يفصل التعليم الفني والمهني عن وزارة التربية وانشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

- وبرغم ان اصدار مرسوم التعليم العام يعتبر انجازاً تشريعياً مهماً - برغم تأخره كثيراً - الا اننا لا ندري لم لم يصدر على هيئة مرسوم بقانون ؟ .

وعلى العموم فانتا نأمل ان يقضي هذا المرسوم على سيل اللوائح والقرارات التي تصدر وان يعمل المسؤولون على مسح الكثير من هذه اللوائح وتعديلها لتتلاءم مع المرسوم الجديد الذي يرجى ان يكون الاساس القانوني لادارة العمل التربوي .

كما انه يجب الاسراع في انشاء المجلس الاعلى للتعليم وان تمثل فيه علاوة على وزارة التربية ، الوزارات ذات العلاقة ، والهيئات والمؤسسات التربوية في الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة ... الخ .

٣ - الهيكل الحالي للتعليم العام :
أولاً : من حيث المستويات :
(أ) رياض الاطفال :

وهي عبارة عن خدمة تربوية لطفل ما قبل المدرسة و تستقبل الاطفال الكويتيين من سن الرابعة حتى يتركها عند السادسة للالتحاق بالمرحلة الابتدائية .

(ب) المرحلة الابتدائية :

وهي القاعدة الاساسية للسلم التعليمي و تمثل المرحلة الاولى في التعليم الازامي وتغدو المرحلة المتوسطة و اهميتها في انها تقدم قدرات من المعرف والمهارات والاتجاهات التي تؤثر كثيرا في جوانب مختلفة من شخصية الطفل و ترسي الاساس للمراحل التالية .

(ج) المرحلة المتوسطة :

وهي فعلا توسط المراحلين الابتدائية والثانوية ومن هذه الناحية فهي امتداد للمرحلة الابتدائية من جهة كما تعتبر القاعدة للمرحلة الثانوية من جهة اخرى وهي مرحلة انتقال مهمة في حياة المتعلم .

(د) المرحلة الثانوية :

تعتبر المرحلة الثانوية - بحكم طبيعتها - من اهم المراحل التعليمية فهي تعد الطلاب اما لمواصلة التعليم واما للاندماج في الحياة العملية .

و للتعليم الثانوي نظامان : -

(أ) التعليم الثانوي العام :

وهو النظام النمطي العادي ويطبق فيه من العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ نظام الفصلين الدراسيين .

(ب) نظام المقررات :

وبداً تطبيقه من العام الدراسي ٧٩/٧٨ وبرغم مرور فترة على تطبيقه فهو لا يزال تحت التجريب .

ثانياً : من حيث النوع :

١ - التعليم العام :

وهو ما ذكرناه سابقاً .

٢ - التعليم النوعي :

ويشمل التربية الخاصة ، وتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم الديني والمدارس الأجنبية التي لا تخضع لنظام التعليم العام في الكويت (فيما عدا مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية) .

٣ - التعليم الخاص :

ويشمل (حضانة ، روضة ، ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) وتقوم به مؤسسات أهلية ، ويطبق مناهج الوزارة ، وتقدم له الدولة دعماً مادياً وفنياً .

٤ - التعليم التطبيقي والتدريب :

ويشمل معاهد التربية والتكنولوجيا والصحي والتجاري والمواصلات السلكية واللاسلكية علاوة على مراكز التدريب والتأهيل .

٥ - التعليم الجامعي :

ويتمثل في جامعة الكويت وما تضمه من كليات في مختلف التخصصات الدراسية .

٦ - برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر :

ومنها ما هو حكومي كبعض البرامج التي تعدها الجامعة والمعاهد التطبيقية وزارة التربية وما هو أهلي ويتمثل في عدد من المعاهد الأهلية المسائية التي تقدم للجمهور برامج دراسية في مختلف المجالات .

٧ - السلم التعليمي في الكويت :

يتكون السلم التعليمي في الكويت بصفة رئيسية من مراحل تعليمية ثلاثة (ابتدائي / متوسط / ثانوي) تتقاسم فيما بينها (١٢) عاماً دراسياً بالتساوي بواقع ٤ أعوام لكل مرحلة ويسبق المرحلة الابتدائية خدمة رياض الأطفال لمدة عامين .

ويعمل بهذا السلم من الخمسينيات وقد روسي في تجديده عدة اعتبارات تربوية وبيئية واجتماعية (محلية) تجعله موظفا بقدر الامكان لتحقيق الغايات المرجوة منه .

وبرغم ما يثار حول السلم التعليمي من نقاش وما يدور حوله من آراء فان تغيره الان غير وارد لما استقر عليه من الانظمة ذات الابعاد المختلفة مثل : اعداد وتدريب المعلمين ، والخطط والمناهج الدراسية وتصميم الابنية المدرسية ... وغيرها .

وعلى وجه العموم فانه يلاحظ ان التعليم العام يشكل معظم بنية الهيكل التربوي بينما انواع التعليم الموازي للتعليم العام فلم تتسع بالصورة المطلوبة .

كما ان رياض الاطفال - وهي المذدية للسلم التعليمي - لا زالت في حاجة الى دفعة قوية تستوعب جميع المناطق ذاته الاحتياج .

وأيضا يجب مراعاة التناسب الهرمي بين مراحل التعليم الثلاث ، وبين الصف النهائي في كل مرحلة والصف الاول من المرحلة التي تليها .

كما يلاحظ ان الشعبية الادبية في التعليم الثانوي العام لا زالت كبيرة ، ولا تدع فرصة حقيقة لمؤسسات التعليم العالي والمهني لتعذر القوى العاملة في البلاد والتوازن المهني المطلوب لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان هذا كان سببا في كثرة خريجي الجامعة في التخصصات الادبية التي تزيد عن الاحتياجات في كثير من هذه التخصصات .

اما بالنسبة لنظام المقررات فبرغم مرور سبع سنوات على تطبيقه فان الآراء لا زالت منقسمة بشأنه حتى انه يقال ان تطبيق نظام الفصلين الدراسيين في التعليم العام كان السبب المباشر في الخروج من مازق نظام المقررات .

اما التعليم الديني فبرغم كونه من اقدم مكونات البنية التربوية في الكويت الا انه قد تقلص بالفاء المرحلة الابتدائية منه ، ولا زالت المعاهد من ناحية الكم غير وافية بمتطلبات المجتمع الكويتي من هذا النوع من التعليم .

هذا وقد أردنا بهذه الملاحظات تقرير الواقع فقط .

٥ - المناهج والخطط الدراسية بالتعليم العام :

المناهج الدراسية للتعليم العام في الكويت بمفهومها الشامل (المحتوى / الكتاب المدرسي / طرائق التدريس / الأنشطة) حظيت باهتمام جميع المهتمين بالعملية التعليمية وذلك لأن المناهج الدراسية احدى العناصر الرئيسية التي تنهض عليها العملية التعليمية والتربوية في الدولة ، كما أنه ركيزة أساسية في تحقيق الاهداف التربوية العامة منها والمرحلية .. وغيرهما من الاهداف .

وفيما يلي نلقي الضوء على واقع المنهج المدرسي للتعليم العام في ايجاز :

(١) - المحتوى :

نستطيع ان نجمل الحديث عن المقررات الدراسية في انها لم تشهد استقرارا من فترة طويلة ، فقد تناولتها يد التغيير والتبديل والتعديل والزيادة والنقص بواسطة تلك اللجان التي تعمل من اكثر من عشر سنوات اولا : تحت اسم لجان تطوير المناهج ، وثانيا : تحت اسم لجان متابعة تطوير المناهج ، وأقل ما يقال عن هذه اللجان أنها في جميع مراحل عملها بعيدة عن واقع العملية التعليمية ولا يمثل فيها الميدان بوزن كاف وما أسرع ما كانت تنقض ما أقرته حتى قبل ان يصل الى المدارس .

وعلى هذا بقيت المقررات الدراسية كما هي بعيدة عن تحقيق طموحات المجتمع الكويتي في اجياله القادمة مملوقة بالمواضيع التقليدية التي لا تتواءم مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه وما يكتنفه من تغير سريع وتطور مستمر ومزاوجة بين النظرية والتطبيق وبين العلوم والعمل ... الخ .

كما أنها لم تستطع الوفاء بمتطلبات نمو التلاميذ في مختلف المراحل العمرية وخصائصهم في الجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والروحية .

ولقد قصرت هذه المقررات عن ملاحقة الاتجاهات التربوية المعاصرة بعيدة عن المنهج العلمي في بنائها وتصميمها .

(ب) - الكتاب المدرسي :

لم يكن الكتاب المدرسي أسعد حالا من سابقه ، فكل ما تعرض له المحتوى من عدم استقرار انعكس أثره على الكتاب المدرسي أضف الى هذا اسناد تأليف الكتب الى غير المتخصصين والمتربسين في التأليف مما ظهر أثره واضحا في اسلوب بعض الكتب التي صعبت على المدرسين بل وال المتعلمين وذلك لأنهم في الغالب من الموجهين وبديهى أن كل موجه فني لا يتحتم أن يكون مؤلفا ونحن نعرف جميعا كيف وصل الى هذه الوظيفة . واتسمت بعض الكتب بعدم الدقة العلمية وعدم التدقيق في المراجعة خاصة ما يحتوي منها على تمارين يطلب من الاولاد حلها او الاجابة عليها .

وبالجملة يكفي أن نعرف أن بعض الكتب تطبع بالآلاف ثم يتضح عدم صلاحيتها لسبب من الاسباب وهذا يكلف جهدا ومالا ويعيق العملية التعليمية .

(ج) - طرق التدريس :

ونعني بها اساليب الاداء التي يستخدمها المعلم لايصال ما يراد توصيله الى المتعلم في اطار ما اتفق عليه تربويا وما اصطلح على اتباعه من خطوات .

وبديهى أن كل ما أصاب المحتوى والكتاب المدرسي انعكس أثره على العلم وعلى مستوى ادائه لانه كان يفاجأ بالتغيير حتى فيما يتعلق بالنظم التي تستحدث ولا يؤخذ رأيه فيها ولم يعد لها حتى التدريب كان لاحقا للتغيير سواء في المقرر أو الكتاب او النظام المستحدث على سبيل المثال ما حدث بالنسبة لنظام الوحدات الدراسية الذي طبق قبل تدريب المدرسين .

(د) - الأنشطة :

الأنشطة المدرسية المصاحب منها للمادة وانشطة الجماعات حتى النشاط الحر كل ذلك يعد عنصرا من عناصر خطة الدراسة حيث وضفت له ساعات محددة في الخطة الدراسية وقد وفرت الوزارة جهازا من اجهزتها للتخطيط والاشراف على الانشطة كما انها اسندت الاشراف على النشاط الحر الى ادارتى التعليم الابتدائى والمتوسط وعيّنت له الموجهين وتوزع حصصه على مدرسي المواد كل حسب تخصصه وعقدت

بعض الدورات التدريبية للمعلمين الذين أوكل إليهم أداء مجالاته ولا شك أن أنواع النشاط كلها إذا ما استغلت استغلالاً طيباً وفعلاً فانها تسهل مهمة المعلم في اداء العملية التعليمية والتربوية ويزودهم بالخبرات والمهارات المناسبة لافتادتهم في حياتهم اليومية .

وهذا ويقتضي العناية بالتنسيق بين هذه الانشطة وتوحيد جهات الاشراف عليها وتوزيعها توزيعاً عادلاً حتى لا تصبح عبئاً على المعلم والمتعلم ويضيع ما ينفق عليها ويبذل في سبيلها من جهد وقت هباء .

(هـ) - الخطط الدراسية :

كانت الخطط الدراسية ينالها التعديل تباعاً لما يحدث في المقررات الدراسية والأنشطة وكان آخرها ما حدث في السنتين الأخيرتين ونعتقد أنها في حاجة إلى دراسة علمية تراعى فيها اوزان المواد والتوزيع العادل بينها حتى لا تطفى مادة على مادة .

وكلمة اخيرة في هذا المجال فليتوقف للمنهج والخطط الدراسية الاستقرار المناسب لقياس جدواها ولا يحدث فيها تغيير الا نتيجة دراسة متخصصة متأنية يثبت فيها ضرورة التغيير بالعملية التعليمية بجميع عناصرها تتأثر بهذه التغيرات السريعة والملاحقة .

(وـ) - التقنيات التربوية :

لم تعد التقنيات التربوية ترقى تختص به دولة دون دولة بل أصبحت وسيلة معينة تدعم الكتاب المدرسي وتحفز المدرس نحو الاستزادة من التقدم ، وتشير اهتمام الطالب بالمنافسة والنشاطات المختلفة وبالجملة فهي ضرورة لمقابلة هذا الكم الهائل من المعارف والعلوم المختلفة ومقابلة الاعداد المتزايدة من الدارسين .

وأجهاز التقنيات التربوية في الوزارة من الاجهزة السابقة فبدايتها كانت مع بداية النهضة التعليمية وتطور معها ونما تبعاً لنموها حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ولعل مما يعكس اهتمام المسؤولين عن التربية بالتقنيات استخدامات شعبية لها في معهدي التربية للمعلمين والمعلمات يعين خريجوها (مشرفون ومشرفات للتقنيات التربوية) .

اما عن المتوافر منها في الادارة او في المدارس فلا يبالغ اذا قلنا انه كم هائل من الاجهزه الحديثة الا ان حجم استغلالها يتضاءل باستمرار

حتى يصل مع بعضها الى حد الاعمال ويكتفى ان نشير الى مشروع التلفزيون التعليمي والى المختبرات اللغوية ونتساءل عن مصيرها بعد ان تكلفت مبالغ طائلة .

وعاد الحال الى ما كان عليه واصبح الشرح والتلقين والملخصات هو الاسلوب السائد وتعطل دور التلميذ عن المشاركة الخلاقة في العملية التعليمية .

٦ - المدرسون :

أخذت دولة الكويت ببدأ تعليم التعليم بمختلف المراحل التعليمية مما جعل تدفق الطلاب على مختلف معاهد التعليم اسرع وأكبر بكثير مما كان عليه مما أدى الى الاستعانة بعدد كبير من المعلمين .

وتوفر الوزارة ما تحتاجه من المدرسين بأحد الاساليب الآتية : -

١ - اسلوب الاعارة من جمهورية مصر العربية .

٢ - اسلوب التعاقد المحلي والخارجي .

٣ - خريجو جامعة الكويت ومعاهد التربية .

واذا اردنا الحديث عن مستوى الاداء للمعلمين فسنجد ان المعلمين في المقدمة بوجه عام اما المتعاقدون ففي معظمهم في مستوى أقل رغم ما تبذلها الوزارة من جهد في الاختيار ولعل السبب في ذلك ان جمهورية مصر العربية هي المصدر الرئيسي وهي نفسها تعاني نقصاً في المدرسين وتمنع العاملين فيها من التعاقد ولذا فان معظمهم اما من الجدد قليل الخبرة او من العاملين في حقل غير التعليم ومن يحضرون من بعض الدول الأخرى يكونون متاثرين باسلوب اعدادهم في بلادهم وبنظم التربية التي قد تختلف عن المعمول به في الكويت .

وهذا ولا شك يضاعف من مسؤولية الوزارة نحو تطوير تأهيلهم وتدعيمهم لمسايرة تطوير النظم التعليمية وادخال كل جديد في مجال التربية وهو ما تأخذ به دولة الكويت .

ولعل ما تنظمه الوزارة من دورات تدريبية كل عام - وهي موجهة في معظمها الى المعلمين خير شاهد على ما تبذلها الوزارة في هذا المجال .

اما فيما يتعلق بخريجي وخريجات الجامعة والمعاهد التربوية فما زال عددهم غير فعال خاصة في المرحلتين المتوسطة والثانوية و مجالهم العلوم الإنسانية في معظمهم والأمل معقود على العمل بكل الطرق لتحسين الوضع وضمان مشاركة ابناء الكويت في تحمل مسؤولية التعليم بصورة فعالة .

ومن المناسب هنا ان نشير الى ان ما تقدمه الوزارة من خدمات تربوية في مجال التنمية المهنية والعلمية للعاملين في حقل التعليم وفي الادارة التربوية بصفة عامة تفتقر الى سياسة تتبناها الوزارة وتنبثق عنها قواعد عامة تنظم عمليات التنمية كما انها تفتقر الى التخطيط القائم على اسس علمية في تنمية القوى البشرية .

٧ - الفاقد في التعليم (التسرب والترك) :

من الظواهر التي تسترعي انتباه المهتمين بالعملية التعليمية في الكويت ظاهرة الفاقد في التعليم (التسرب والترك) فقد وصلت النسبة في المرحلتين المتوسطة والثانوية ٦٪ من المجموع الكلي لطلاب كل من المرحلتين وهي نسبة بالمقاييس التربوية تعتبر مرتفعة وتحتاج الى دراسة اسبابها ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها او التقليل منها الى ادنى مستوى ، خاصة وان مجالات التدريب والتأهيل لا تستوعب في مجملها الا ربع هذه النسبة او اقل .

وإذا أدخلنا عامل التكلفة الى بعض الجوانب الأخرى (تكلفة الطالب التي تقدر بـ (٧٢٠) ديناراً كان ذلك يعتبر مؤشراً قد يتناهى مع الزمن وفي غفلة منا قد يوصلنا الى طريق مسدود حيال علاج هذه الظاهرة .

ثانياً : التعليم الخاص

نشأ التعليم الخاص في الكويت - شأنه شأن اشياء اخرى كثيرة - نتيجة النهضة الاقتصادية والعمانية التي صاحبت اكتشاف النفط وكان من الطبيعي تزايد عدد الوافدين الى البلاد من مختلف الجنسيات والمستويات العلمية والمهنية وكان لا بد لبعض هذه الفئات وخاصة من لم يسمح لابنائهم التمتع بالخدمات التعليمية الحكومية من مؤسسات تقدم التعليم لابنائهم وبنائهم بالإضافة الى من يرغب من المواطنين والوافدين من الحق ابناهم بهذه المؤسسات ومن هنا وجد التعليم الخاص .

ويتبع التعليم الخاص نفس الانظمة المتبعة في التعليم الرسمي من حيث المراحل والمناهج الدراسية .. الخ ما عدا بعض مدارس الجاليات التي تطبق الانظمة التعليمية المعمول بها في بلادهم وبعض المدارس التي تدرس بلغات غير العربية (ما عدا اللغة العربية والتربية الاسلامية) .

وانطلاقاً من مبدأ السيادة وحرصاً من الدولة على أن يؤدي هذا النوع من التعليم دوره المأمول صدرت عدة قرارات تنظم الاشراف على التعليم الخاص وترسي أسسه وقواعد خاصة وانه يقدم خدمات تعليمية لفئات كثيرة من المواطنين والوافدين وقد صدر قرار بشأن الاشراف على المؤسسات التعليمية غير الحكومية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١ والقرار الوزاري رقم ٦٧/٤٤٦٠١ الذي يشكل مع القرار السابق العمود الفقري لنظام التعليم الخاص .

هذا ويشمل التعليم الخاص ما يلي :-

١ - المدارس العربية الاهلية :

وتسيير وفق النظم المتبعة في المدارس الرسمية .

٢ - المدارس الاجنبية :

وتتبع مناهج خاصة بها وفق النظم المتبعة في بلادها .

٣ - المعاهد الاهلية ومكاتب الثقافة :

وتقديم خدمات تعليمية مختلفة وبرامج متنوعة للراغبين مثل اللغات والحسابات والكمبيوتر والمواد التجارية .. الخ

كما انها تقدم خدمات التقوية لم يرغب من طلاب المدارس فى المواد المختلفة علاوة على انها تساعدهما الراغبين فى متابعة دراستهم فى الجامعات والمعاهد فى خارج الكويت .

وحرصا من الوزارة على أن يقوم التعليم الخاص بالدور المطلوب منه فانها تقدم له دعما ماديا يتمثل فى توفير الكتب المدرسية ودفع اعانة مالية نظمتها لواحة صدرت فى هذا الشأن كما انها تدعمه اداريا بتعيين النظار والتراقب من قبل الوزارة علاوة على الدعم الفنى الذى يتمثل فى الاشراف الفنى على الدراسة بواسطة موجهين لمختلف المواد معينون من قبل الوزارة ايضا .

وقد صاحب تطور التعليم الخاص وبروز دوره فى العملية التعليمية تطور فى الجهاز الذى يشرف عليه من قسم فى عام ١٩٥٩ الى مراقبة فى حوالي ١٩٦٧ ثم تحولت المراقبة الى ادارة باسم « ادارة التعليم الخاص » فى العام الدراسي ٧٣/٧٤ وفي ١٦/٦/١٩٨١ صدر القرار الوزارى رقم ٥٥٤٠٩ لعام ١٩٨١ بشأن اعادة تنظيم ادارة التعليم الخاص وتحديد اختصاصاتها .

والواقع ان ما تقدمه الدولة من دعم مادى وادارى وفنى للتعليم الخاص يمثل بالنسبة للمدارس التي تتمتع به نسبة كبيرة من التكلفة مما يحتم احكام الرقابة على هذه المدارس والتتأكد من تنفيذ القرارات الصادرة بشأن المبانى والمناهج بمفهومها الشامل والهيئة التدريسية ونظم التقويم والأمتحانات . . الخ مما يطبق فى الوزارة وتلتزم به المدارس المعانة حتى لا يتحوال الدعم الى ارباح يجنيها أصحاب المدارس دون مردود على الخدمات التعليمية مما يشكل عبئا على الميزانية من غير جدوى .

اما المدارس التي لا تتمتع بالدعم وهي المدارس الاجنبية فانطلاقا من مبدأ السيادة يجب متابعتها والتتأكد من تقييدها بالنظم واللوائح والقوانين المعمول بها كما يجب التتأكد من المواد والمناهج والأنشطة التي تدرس بها خاصة وأن كثيرا من المواطنين والوافدين العرب يلتحقون ببنائهم بهذه المدارس لدراسة اللغات .

ثالثاً : التعليم التطبيقي والتدريب

يكتسب التعليم التطبيقي أهميته في كونه المسؤول عن توفير الكوادر الفنية والماهرة التي تسهم في تحقيق طموحات الدولة في اللحاق بركب التقدم الهائل الذي يشهده العصر الذي نعيش به .

أما التدريب فهو من الوسائل للنهوض ببطاقات وامكانيات الافراد المهنية والفنية والاشرافية بغية تحقيق الافادة لأنفسهم ولمجتمعهم .

هذا وقد من التعليم التطبيقي في الكويت بعدة مراحل وصدرت بشأنه كثير من اللوائح والقرارات وتطورت أجهزة الاشراف عليه حتى وصلت إلى ما هي عليه الان «الآلية العامة للتعليم التطبيقي والتدريب».

أما بالنسبة للتدريب فقد من ايضا بمراحل كانت تقتضيها ظروف الدولة من فترة الى اخرى حتى رؤى ان يكون قرین التعليم التطبيقي وتضمها الهيئة التي اشرنا اليها (وان كان من المعلوم للجميع ان هناك تدريبا تنظمه وتقوم به مؤسسات وزارات اخرى في الدولة) .

وما نحن بصدده ليس تاريخا للتعليم التطبيقي والتدريب ولكنه تفقد لهذا النوع من الخدمات التعليمية والتدريبية (واقعها وما قدمة للمجتمع) .

والمتابع للتعليم الفني يرى أنه كان هناك تعليم صناعي (الكلية الصناعية) ثم لعوامل عدة تمثلت أهمها في العزوف عن الالتحاق بها مما رفع التكلفة بصورة كبيرة لا يقابلها مردود من الخريجين الذين يحتجهم سوق العمل فتتم تصفية الكلية الصناعية وأنشئ على أنقاضها معهد الكويت للتكنولوجيا عام ١٩٧٦ ومن حق الجميع أن يتساءل الان وقد مضى على انشاء هذا المعهد تسع سنوات فماذا قدم سوق العمل في الكويت من الكوادر الفنية الوطنية لتحمل محل العمالة الواقفة في تحمل مسؤولية تقديم الدولة وتلبية متطلباتها الحضارية ؟

وكان هناك أيضا تعليم تجاري تمثل في المدرسة (التجاريه الثانوية للبنين) ثم صفت لنفس الاسباب التي تمت بها تصفية الكلية الصناعية .

وفي سنة ١٩٧٦ أنشيء كل من المعهد التجارى للبنين والبنات وهنا أيضا نقول : هل سوق العمالة فى الكويت يتحمل مخرجات هذين المعهدين من الخريجين والخريجات ؟ للتأكد من الاجابة على هذا السؤال يجب عمل دراسة مقارنة للوقوف على مدى استيعاب اجهزة الدولة ومؤسساتها لخريجي المعهدين حتى لا يتكدسون في الوزارات ونعماى من البطالة المقنعة التي ظهرت بوادرها في بعض مؤسسات الدولة .

وبالنسبة لمعهد التربية للمعلمين والمعلمات فهما أيضا مرا بمراحل متعددة حتى وصلوا إلى ما هما عليه الان ويقومان باعداد المعلمين والمعلمات للمرحلة الابتدائية ورياض الاطفال علاوة على بعض التخصصات الأخرى مثل المكتبات والتقنيات التربوية .. الخ .

وعلى وجه العموم فكلها تخصصات تخدم العملية التربوية وقد اسهم خريجو هذين المعهدين في تحمل مسؤوليات العملية التعليمية في المرحلة الابتدائية ورياض الاطفال ومنهم من يعمل في الوظائف الاشرافية والقيادية .

اما باقي المعاهد التي يضمها التعليم التطبيقي مثل معهد الكويت للعلوم الصحية فقد انشيء ليلبي متطلبات النهضة الصحية من الوظائف المعاونة في مجال الطب .

ولأهمية هذا النوع من التعليم فاننا ندعو الى التخطيط في سياسة القبول حتى لا يزيد خريجوها عن متطلبات الدولة ، ومراعاة التطور المستمر في مجالات التخصص كل معهد من هذه المعاهد سواء ما يمد منها العملية التعليمية او المجالات الأخرى مع ضرورة العمل على تهيئه الدارس او الدارسة نفسيا واجتماعيا لممارسة عمله في المجال الذي تخصص فيه وتشجيعه على ذلك بشتى الوسائل .

اما فيما يتعلق بما تنظمه الهيئة من برامج تدريبية فلا شك انها توفرت وتعددت وشملت قيارات مختلفة ومجالات كثيرة ولكن ينقصها ان تكون في اطار سياسة تدريبية محددة وواضحة تبنيها الهيئة وتنبعق عنها قواعد عامة تراعي الاحتياجات التدريبية الفعلية للفئات التي تستهدف بالبرامج التدريبية وتكون وافية بها ملبيا لها ، وفي النهاية تكون وافية بمتطلبات المجتمع في مختلف الجوانب .

فلسفة التربية
ومجابهة الأزمات الداخلية للنظام التعليمي

الدكتور محمد جعفر صفا

سيكون تناولى لفلسفة التعليم فى الكويت خروجا على التوقعات المألوفة فى مثل هذا المقام ، فلقد شبعنا الى حد التخمة من التناول المثالى لاشكاليات التربية العربية المعاصرة ... وشبعنا كذلك الى حد التخمة من التقني بالتربيـة صانـعة المعجزـات ... وقد جاء الزـمن المناسب لـان نـزـل الى أـرـض الـوـاقـع فـنـكـرـ فى التـرـبـيـة بـطـرـيقـة جـدـيدـة .

لهـذا السـبـب بـالـذـات سـأـتـعـامل مـع فـلـسـفـة التـعـلـيم العـام عـلـى انـهـا نـظـام فـكـرـى مـعـين فـى مـجـابـهـا اـشـكـالـياتـ الفـكـرـ والـسـلـوكـ فـى المـجـتمـعـ وـعـلـى انـهـا بـابـ منـ اـبـوابـ الـخـلاـصـ مـنـ عـقـدـ التـارـيـخـ وـازـمـاتـ الـوـاقـعـ . بـعيـارـةـ أـخـرىـ ... انـ الـفـلـسـفـةـ هـنـا سـتـكتـسـبـ مـضـمـونـاـ وـاقـعـياـ ... وـاقـعـياـ بـالـكـيـفـيـةـ الـتـىـ اـدـرـكـهاـ فـىـ التـرـنـ الـخـامـسـ الـهـجـرـىـ الـفـلـيـسـوـفـ الـمـسـلـمـ اـبـنـ مـسـكـوـيـهـ (ـتـوـفـىـ ٤٢١ـ هـ)ـ حـينـ قـرـرـ (ـأـنـ الـفـضـائـلـ لـيـسـ اـعـدـاـمـاـ ...ـ بـلـ هـىـ أـفـعـالـ وـأـعـمـالـ تـظـهـرـ عـنـ مـشـارـكـةـ النـاسـ وـمـسـاـكـنـهـمـ وـفـىـ الـعـامـلـاتـ وـضـرـوبـ الـاجـتمـاعـاتـ وـنـحـنـ نـعـلـمـ وـنـتـعـلـمـ الـفـضـائـلـ الـإـنـسـانـيـةـ الـتـىـ نـسـاـكـنـ بـهـاـ الـيـاسـ وـنـخـالـطـهـمـ لـحـلـ مـنـهـاـ وـبـهـاـ إـلـىـ سـعـادـاتـ أـخـرـ)ـ (ـابـنـ مـسـكـوـيـهـ -ـ تـهـذـيـبـ الـاخـلـاقـ وـتـطـيـبـ الـاعـرـاقـ)ـ .ـ بـعيـارـةـ أـخـرىـ انـ كـلـمـةـ (ـفـلـسـفـةـ)ـ سـتـسـتـعـمـلـ بـمـضـمـونـ مـقـارـبـ لـمـسـمـونـ اـسـتـأـتـيـجـيـةـ تـرـبـيـةـ لـجـابـهـةـ وـمـهـاجـمـةـ الـازـمـاتـ الدـاخـلـيـةـ فـىـ النـظـامـ التـعـلـيمـيـ .

لـبـلـوغـ هـذـاـ الغـرـضـ سـيـتـخـذـ الـحـدـيـثـ صـورـةـ نـوـعـينـ مـنـ الـخـطـابـ خـطـابـ يـتـوجـهـ إـلـىـ فـعـلـ الـماـضـىـ فـىـ الـحـاضـرـ .ـ وـخـطـابـ ثـانـ يـتـوجـهـ إـلـىـ قـصـورـاتـ الـتـعـلـيمـ الـحـاضـرـ وـالـتـىـ سـتـجـهـضـ -ـ أـنـ لـمـ تـرـسـنـ -ـ اـمـكـانـاتـ دـخـولـنـاـ فـىـ الـمـسـتـقـبـلـ وـانتـسـابـنـاـ إـلـيـهـ .

لـقـدـ قـالـ الشـاعـرـ الـأـمـرـيـكـىـ هـنـرـىـ ثـورـوـ ذاتـ مـرـةـ :

انـاـ ماـ نـزاـلـ نـولـدـ ...
وـنـحـنـ لاـ نـمـلـكـ ...
الـرـؤـيـةـ نـاقـصـةـ عـنـ الـأـشـيـاءـ ...

وكلا الخطابين اللذين اليهما المحت سيكون من بعض غایاتهما . . .
رسم الطريق التي تعيننا على الاستمرار في عمليات الميلاد والتجدد
وتعصمنا من الموت في رحم الزمن .

الخطاب الاول سيتوجه بالضرورة الى موقفنا غير المحسوم من العلم . فنحن لا نزال نتكلم عن العلم بطريقة اهل النقل في القرن الثالث الهجري وكتبنا المدرسية تضطرب اضطراباً قبيحاً بين منطق العلم والمنطق الفيبي . فنحن في دروس الكيمياء والفيزياء والبايولوجى والجيولوجى والرياضيات علميون ننهج نهج العلم الطبيعي فى معالجته قضايا الكون والانسان ، فإذا تحولنا الى دروس اللغة والتاريخ والاجتماع بدأنا نتكلم بلسان آخر لا علاقه له بمنطق العلم . . . لسان يطفى عليه الميل الواضح الى تعجيز العقل وتوهين المنطق العلمي وارجاع امور الحياة والانسان الى الفيبي وطبع عقل الناشئة بالانبهار بظواهر الطبيعة بدلاً من ربط هذه الظواهر بعللها الطبيعية ونظام عملها والسنن الضابطة لها . وعندما يتلقى هذان التياران فى عقل المتعلم ينجم عن التقاءهما حال من التمزق الفكرى لشدة ما بين طبعتيهما من التناقض والتضاد .

ان المنهج الدراسي يستعمل استعمالاً لبقاً – ان كان هناك غرض – او استعمالاً فجاً – ان لم يكن هناك غرض – لزرع هذه الثنائية في عقول الناشئة . وفى كتابى عن (التربية والتبدل الاجتماعى في الكويت والخليج العربى) الذى صدر عام ١٩٧٥ حاولت توجيه انتباه المعنيين بال التربية في الكويت الى تورط المنهج الدراسي في هذا الفعل الالاتربوى وقلت انه (خلال السنوات العشر الاولى من التعليم العام يبلغ مجموع الساعات الدراسية او الحصص ٨٧٤٠ حصه لا يكرس منها للعلوم الا ٢٦٠ حصه او ما يساوى ٢٩٪ من مجموع الحصص على حين تذهب ٦١٢٠ حصه او ما يقارب ٧٠٪ من مجموع العامل التعليمى للدراسات اللغوية الاجتماعية حيث تستأثر اللغة العربية بـ ٢٩٪ حصه او ما يعادل ٣٣٪ من مجموع الحصص الدراسية على حين أن العلوم مجتمعة (مبادئ علوم – صحة – حساب – رياضيات – علوم عامة – طبيعة – احياء) لا تظفر الا بـ (٢٦٠) حصه . من هنا كانت الحاجة الى علمنة الخطة الدراسية عن طريق تغليب جانب العلوم على الجوانب اللغوية والاجتماعية . وان لم يكن التغليب ممكناً فلا أقل من الموازنة العادلة بين شقى المنهج العلمى

واللغوى الاجتماعى) شريطة أن يكون استعمالنا للفة والمجتمع علميا هو الآخر .

(التربية والتبدل الاجتماعى فى الكويت والخليج العربى - ص ١٤٦) . اليوم عشر سنوات بعد ذلك التنبية . لا أحسب أن المنهاج الدراسية قد خفت من غلواء هذه الظواهر وضفطها على عقول الأطفال والراهقين . ومن حقنا أن نشعر بالسعادة اذا لم تكن قد زادت من هذا الضغط خلال العقد المنصرم . أن ضرورات الانتساب الى العصر الذى نعيش فيه وهو عصر العلم تضطرنا أن نفتح مناهجنا الدراسية لمزيد من الایمان بالعلم وتربيبة الناشئة عليه . ان العلم فى أبسط تريفاته هو واحد من ثلاثة أشياء وهو هذه الاشياء الثلاثة فى الوقت ذاته :

أولاً - مجموعة المعلومات والحقائق المتجمعة لدى الانسان عبر تاريخه الطويل .

ثانياً - القوانين الطبيعية التى اكتشفها الانسان من خلال تفاعله مع الكون وتحليله له .

ثالثاً - الطريقة العلمية في التفكير . وهي تفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية تفسيراً كمياً بعد اكتشاف القوانين التى تحكمها ثم وضعها فى خدمة الانسان .

ان اعادة توجيه المنهج الدراسي هذه الوجهة العلمية يقتضينا ولا ريب تخفيف تعلقنا العاطفى ببعض جوانب الموروث الفكري فى ثقافتنا . وهذا التخفيف هو شرط لازم لقيادة اجيالنا الجديدة الى تعامل أكثر واقعية مع حقائق الحياة الراهنة وفهم العالم .

ان بقاء هذه المسألة معلقة غير محسومة هو أحد مجدهضات النمو الحضاري داخل المجتمع . هذه واحدة من عقد التاريخ وأزمات الواقع التى أشرت اليها .

لقد وجدت عند الاقدمين من مفكرينا المقلانين من يؤصل هذه الشكوى من مجازفة المنطق العلمي فى المشروع التربوى العربى الاسلامى القديم والذى يمد نفسه تارة أخرى فى نظمنا التعليمية المعاصرة . فقد عقد الشهrestani فى (الملل والنحل) مقارنة مقلقة

بين نظام التفكير عند العرب وغيرهم مقرنا العرب الى الهند في كيفية تعاملهم مع الطبيعة .

يقول الشهريستاني :

(ان العرب والهنود أكثر ميلهم الى تقرير خواص الاشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق واستعمال الامور الروحانية .

اما الروم ومن ناظرهم فأكثر ميلهم الى تقرير طبائع الاشياء هو الحكم بأحكام الكيفيات والكميات واستعمال الامور الجسمانية (الشهريستاني - الملك والنحل - ج ١ ص ١٠) . وأحب ان اقف معكم وقفقة تدقيق لما يقوله الشهريستاني .

ان أساس النظام الفكري الاول (العرب والهنود) وهو :

١ - تقرير خواص الاشياء .. أي .. ظواهرها الخارجية .
٢ - الحكم بأحكام الماهيات والحقائق .. أي .. القطع بماهية الاشياء وحقيقة دون الكشف عن طبيعتها الفعلية .

٣ - الحكم بأحكام الكيفيات والكميات .. أي .. التعامل المثالى في ادراك حقائق الاشياء .

اما النظام الفكري الآخر .. فان اسسه العامة هي :

١ - تقرير طبائع الاشياء .. أي .. استقراء طبيعة الاشياء ذاتها التي تقرر خصائصها .

٢ - الحكم بأحكام الكيفيات والكميات .. أي .. التعامل الموضوعي المادي مع الاشياء واجتناب اصدار الاحكام الأخلاقية عليها .

٣ - استعمال الامور الجسمانية .. أي .. اجتناب الاحكام التأملية على الاشياء والتسليم بوجوب التعامل مع الواقع .

الا ترون أنها السادة والسيدات اننا اليوم امام نفس المقارنة او التعارض بين هذين النمطين العقليين اللذين سجلهما الشهريستاني ؟ وان ألفا من السنين تفصل بيننا وبينه لم تختصر الفجوة بين نظام تفكيرنا ونظام الآخر ؟ لا ريب ان هذا هو الذي يجعل مناهجنا التعليمية خليطاً معدوم

الذاتية من اشياء كثيرة لا يمثل المنطق العلمي فيها اختياراً تربوياً
متميزاً .

ان غياب هذا الخيار العلمي في المنهج ترك - وسيظل يترك - اثاره
الفاسدة في محصلة العملية التعليمية في عقول الناشئة ، من هذه الاثار
الفاسدة سأقف عند اثنين فقط من بين العديد منها :

أولاً - فساد الحس بالازمنة الثقافية : -

اننا ندرس اجيالنا الجديدة علاقة غريبة مريبة مع التاريخ تسحب
الماضى على الحاضر وتحكمه حكماً يضعف امكانيات التقدم في الحاضر
والمستقبل .

ان هذه العلاقة مع التاريخ تزرع عند اجيالنا الجديدة احساساً
بشتات الزمان او تداخل الازمنة الثقافية على الاقل وتجمد تفكيرنا في زمان
ثقافي عديم الابعاد والحدود ، فنحن نزكي الحاضر او نفنده بشواهد من
الماضى ونحن نعزز الماضى برغم اتفاقه مع منطق الزمن الحديث وعندما
نتحدث عن المستقبل لا نعدم شواهد على ان قدماينا قد عرفوا علم
المستقبلية Futurism وهكذا نمحى عندها حدود الزمان فلا نعرف
اين نقع من حركة التاريخ ؟ في القرن العشرين ام في القرن العاشر . لقد
صور مفكر عربى معاصر هذه المعضلة تصويراً جميلاً . يقول الدكتور محمد
عبد الجابرى - من جامعة الدار البيضاء - ان (الزمن الثقافي العربى
لم يتم تثبيته ولا تعريفه ولا تحديده ، صحيح اننا نفصل بين (١) العصر
الجاهلي و (٢) العصر الاسلامي و (٣) عصر النهضة ... ولكن هذا
الفصل سطحي تماماً فنحن لا نعيشه في وعينا ولا في تصورنا كمراحل
من التطور الفى اللاحق منها السابق ، ولا كازمنة ثقافية تميز من بعضها
بمميزات خاصة تجعلها متصلة او منفصلة . بل بالعكس . اننا ننظر الى
هذه العصور كجزء منفصلة كل منها معزولة عن الاخرى .. والت نتيجة
هي حضور هذه الجزر الثلاث في الواقع العربى الراهن متزامناً .. نقصد
 بذلك ان الواحد منا عندما ينتقل بوعيه من العصر الجاهلى الى العصر
الاسلامي الى عصر النهضة لا يشعر انه ينتقل من زمن الى زمن بل اربعاً
يحس فقط انه يقفز من مكان الى اخر ... من الجزيرة العربية (المعلقات
وسوق عكاظ) الى بغداد العباسيين الى القاهرة في العهد الفاطمي الى
فاس وقرطبة في عصر الموحدين الى مصر محمد على ورفاعة طهطاوى ولطفى
السيد ، ان هذه الملاحظة تقودنا الى ملاحظة اخرى نعبر عنها بتدخل

الازمنة الثقافية في فكر المثقف العربي وذلك على الصعيدين المعرف والآيديولوجي ، فعلى الصعيد المعرف ما زال المثقف العربي كما كان في العهد الاموى . . . يستهلك معارف قديمة على انها جديدة . . . وأما على الصعيد الآيديولوجي فان هذا المثقف . . . يعيش في وعيه صراع الماضي متداخلاً مع انواع الصراعات الاخرى التي يشهدها حاضره (الجابري - تكوين العقل العربي - ص ٤٤ - ٤٥) .

لقد تربى على تداخل الازمنة الثقافية هذا وضع مأساوي فعلاً يسميه الدكتور الجابري بظاهرة « المثقفين الرحيل » الذين (يرحلون عبر الزمان الثقافي العربي من المعمول الى اللامعمول . . . من اليسار الى اليمين بسهولة لا تكاد تصدق) (ص ٤٥) .

ثانياً - اضطراب تفكيرنا بين « سببية الفكر العلمي » Causation ومتافيزيقية الفكر العلوي Supernaturalism

ان هذا الاضطراب هو بعض نتائج هزيمة الفكر العقلاني في الحضارة العربية الاسلامية لصلاحة الفكر العقلى . كان العقلانيون يقولون بلسان ابن رشد وأمثاله (أن من يرفع السببية يرفع العقل ويبطل العلم) (تهافت التهافت) وكان النقليون - بلسان الفرزالي - يرفضون هذا المنطق رفضاً غير مساوم على اعتبار ان (السببية) تؤدى الى انكار (المعجزة) التي هي اساس النبوات وكان هذا الرفض كارثة حقيقة على الفكر العربي لانه الفى الاسلوب التحليلي في فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية وجعل من الممكن القول بوقوع الاشياء من دون سبب او القول بوجود السبب وعدم حدوث الظاهرة ورد كل شيء الى الغيب والى الارادة غير الانسانية كما الفى حتى حق الانسان في البحث عن سبب يوضح او يفسر ما يقع حوله من الاشياء لأن « الاقتران بين ما يعتقد في العادة سببا وبين ما يعتقد مسببا ليس ضروريا » كما قال الفرزالي في (تهافت الفلسفه) و « في المقدور خلق الشبع دون الأكل وخلق الموت دون جر الرقبة وادامة الحياة مع جز الرقبة » .

ولقد كان المضمون السياسي والاجتماعي لهذا القول خطيراً لاننا بنفس المعيار يمكن ان نقول قد يكون هناك فقر من دون الاستغلال الاقتصادي ويمكن ان يكون هناك خنوع اجتماعي من دون كبت سياسي .

ان مناهجنا الدراسية ما تزال عاجزة عن حسم الموقف اصالح المنطق العلمي ممثلاً بالسببية العلمية وتربيه الناشئة عليها . ان هذه المناهج تعامل تعاملاً رغائبياً مع هذين النمطين الفكريين المتعارضين فتضع احدهما الى جنب الاخر غير واعية للآثار التخريبية لهذه الازدواجية الفكرية في عقول الناشئة . وبواسع المراء ان يعود الى الكتب المدرسية ليملأ راحتيه بعشرات الشواهد على هذه الازدواجية المشوهة للعقل ان لم نقل المضللة له .

علاقتنا بالعلم .. هذه العلاقة المضطربة .. هي اذن الازمة الاولى التي يجب ان تواجه وان تحسّم في النظرية والتطبيق ليكون حسمها تمهيداً لجسم ازمات اخر . لا بد ان تكون للتربية ارضية صلبة من العلم ومنطقه .. الوقوف عليها وحده يمكننا من حسم تلك الازمات الاخر لانه سيعطينا اسلوباً ثابتاً في التعامل مع تلك الازمات اللواتي ينتظرن الحسم وستنفّض هنا عند اربع منها فقط :

١ - الازمة اللغوية في النظام التعليمي .

٢ - التربية ووضع المرأة في المجتمع .

٣ - التربية وتنمية الوعي بالعدل الاجتماعي .

٤ - التربية وهاجس الفزو الثقافي .

الازمة اللغوية في النظام التعليمي :

في ربيع العام الفائد ١٩٨٤ قمت بتجربة ميسّطة على مجموعة من الطلبة المستجدّين في جامعة الكويت اختبر بها قوّة انظمتهم التعبيرية . اعطيتهم ستة مصطلحات اجتماعية فلسفية عامة هي :

١ - النظام الاجتماعي

٢ - الساطنة

٣ - حرية الارادة

٤ - الاخلاق

٥ - الحقيقة

٦ - الانسان

وطلبت منهم ان يعطونى ادراکهم لهذه المصطلحات . ثم قمت بتحليل اجاباتهم على تسعه معايير .

١ - معيار لفظي .

٢ - معيار وصفى موضوعى

٣ - معيار مثالى

٤ - معيار قسرى

٥ - معيار دينى

٦ - معيار اخلاقي

٧ - معيار اجتماعى

٨ - معيار نفسى

٩ - معيار نفعى

عندما تمت عملية التحليل كان الموقف اللفظى هو اقوى المواقف التسعة اخلاقا علما بان المراد بالموقف اللفظى هو الحكم على الاشياء حكما خارجيا مستعينا عليه بالفاظ لا يطابق مضمونها مضمون الحقيقة المطروحة للنقاش وبهذا يكون الانسان (يتكلم) دون ان (يقول) شيئا .

ان طفيان النزعة اللفظية في تفكير الشباب هو ولا ريب ثمرة من ثمرات طرق التدريس المتبعة في مدارسنا والمناهج المطبقة في المراحل المتقدمة على التعليم الجامعى . ان هذه النزعة اللفظية خطرة على الافراد وعلى المجتمع سواء لأنها تمثل عجزا عن تكوين وعي علمي محدد في حقائق الاشياء وبها يتحول الجهد العقلي الى مجرد نشاط آلي يفرغ طاقة الانسان العقلية من خصائصها الابداعية ويبتلى اصحاب هذه النزعة بظاهرة سلوكية مقلقة كونهم يتكلمون كثيرا ويقولون قليلا او لا يقولون شيئا على الاطلاق وبهذا يكتشفون عن استفهام رؤيتهم في حقائق الامور ، ولهذا كله اخطاره الاجتماعية .

التربية ووضع المرأة في المجتمع

خلال الاجيال الماضية ... خفضت المرأة العربية الى مركز التبعية للرجل والاتكال عليه . في القرن السادس الهجرى نبه الفيلسوف العربى

الاندلسي ابن رشد (ولد سنة ٥٢٠ هـ) الى الاثار السلبية لهذه العلاقة بين المرأة والرجل على المجتمع كله . قال ابن رشد (ان حالتنا الاجتماعية لا تؤهلنا لللاحاطة بكل ما يعود علينا من منافع المرأة فهى في الظاهر صالحه للحمل والولادة فقط وما ذلك الا لان حال العبودية التى انساننا نساءنا عليها اتلت موهبها العظمى وقضت على اقتدارها العقلى فلذا لا نرى بين ظهرانينا امراة ذات فضائل او على خلق عظيم وحياتهن تنقضى كما تتضى حياة النبات فهن عالة على ازواجهن وقد كان ذلك سببا في شقاء المدن وهلاكها يؤوسا لان عدد النساء يربو على عدد الرجال ضعفين فهن ثلثا السكان ولكنهن يعشن كالحيوان الطفيلي على جسم الثالث الباقى بعجزهن عن تحصيل قوتهم الضروري) (ابن رشد - خليل شرف - ص ١٤٨) .

اليوم .. تسعه قرون بعد ابن رشد .. المرأة العربية ما تزال حيث تركها فيلسوف الاندلس الاقلة قليلة منها . ان الاجيال الجديدة يجب ان تقاد من خلال المنهج الى اكتشاف الاسس البايدولوجية والاخلاقية للتساوي بين المرأة والرجل وهم يجب ان يعانون على (قبل) انسانية المرأة وليس جنسها للتعامل معها والتفكير فيها . غير ان الشواهد المتوفرة من تحليل بعض المناهج الدراسية والكتب المدرسية في بعض البلدان العربية ثبتت ان هذه المناهج والكتب بخلاف ذلك كله تتولى مهمة (تزييف الوعي) بمركز المرأة في المجتمع .. ففى دراسة طريفة نشرتها (مجلة العلوم الاجتماعية) في عددها الاخير (العدد الثاني - المجلد الثاني عشر - شتاء ١٩٨٤) توصل الدكتور عبد الباسط عبد المعطي الى ان الكتب المدرسية المصرية تقوم (بتزييف صورة المرأة لتزييف الوعي بها ولا تخرج صورة المرأة في هذه الكتب عن كونها امتربي الاطفال وترعاهم ، تابعة للذكر حتى عندما يكون هذا الذكر طفلا وهى لم تظهر عاملة منتجة ولا مدرسة ولا تظهر مقالة الا عرضها في جملة واحدة ، لم تكرم الا بنشيد عن عيد الام يتترجم اهميتها ودورها كأم وربة بيت ليوم واحد في العام يتصور انه كاف للتخفيف مما هو ممارس عليهما من ضفوط ٣٦٤ يوما تزداد في السنوات الكبيسة) . اما صورة الرجل فهى على العكس من هذا فهى (أخاذة متالقة حافلة بأوصاف مثالية جاوزت الزمان والمكان (ص ٧٠)

التربية وتنمية الوعي بالعدل الاجتماعي

العالم العربي ينضح بالثروات ومع هذا فان الفقر يمثل واحدة من اکثر مشكلاته المزمنة تعقيدا . ان الوعي بهذه القضية المضلة هي قضية تربوية في بعض وجوهها لان التربية مسؤولة عن تنمية الایمان بالعدل

الاجتماعي وجعله هدفا اخلاقيا لكل فرد . وباطلاع الطلاب - خاصة في المرحلة الثانوية - على حقائق الدخل القومي وكيفية توزيع هذا الدخل ومستويات الدخول بين الفئات الاجتماعية والعلاقة بين الدخل وتكاليف الحياة المعيشية وتركيب القوة العاملة ، بتنوير الشباب بهذه الامور الحيوية وما يتصل بها نستطيع ان نرفع عنهم بمسبيات التغابن الاجتماعي وسبل التحرر منه .

ان مناهجنا الدراسية وكتبنا المدرسية لم تجرأ على - او لم تشا حتى الان - طرح هذه القضايا الاجتماعية على الطلبة وهذا وضع مغفل بذاته ... ان تكون هناك (امية اجتماعية) يتزود بها الطالب على مقاعد الدراسة . ان مما يزيد في خطر هذه الامية هو اننا نعيش في زمن الثورة الاجتماعية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ومن الخير ان يتعلم الطلاب حقائق الوضع الاجتماعية الاقتصادية في حجر الدرس وليس في اماكن اخرى .

التربية وهاجس الفزو الثقافي

وسط الازمات الاجتماعية ودخان الحروب ... يتعالى صوت جديد في العالم العربي اليوم . هذا الصوت يجأر بالندير والتحذير مما يسميه الهاتفون بهذا الصوت الجديد (الفزو الثقافي) .

وتلعب اللغة دورها في تضخيم هذا الهاجس واعطائه درجة اعلى من الدوى حين تسميه (غزوا) على حين ان علماء الاجتماع يسمونه تبادلا ثقافيا Cultural Borrowing او استعارة ثقافية

ويتلقى المربون المتخمسون ابدا هذه الصرخة ليضيفوا اليها صدى وبعد فيبادرون الى المطالبة باعادة تصميم المناهج الدراسية وفلسفه التربية العامة بما يعصمنا من هذا الفزو او هكذا هم يتوفهمون . واذ يهب الجميع هبة رجل واحد لواجهة هذا الفزو الثقافي ينسى الجميع ان يسألوا ما هو الفزو الثقافي وما هي حدوده ؟ وهنا يتوجب علينا ان نستعرض باعلى درجات اليقظة ازاء هذا الصوت الجديد . نعم من حق كل ثقافة ان تؤكد ذاتها . ولكن من الخطير المحقق على كل ثقافة ان تتغلق على ذاتها لأنها بهذا تعزل نفسها عن حركة التاريخ ببعادها العلمية والثقافية والأخلاقية في عالم يختصر مسافاته المكانية والزمانية باستمرار .

لقد امر الرسول الاعظم بطلب العلم ولو في الصين ولم يقل له احد ان هذه دعوة للغزو الثقافي . وفي سنة (٢١٧ هـ) اسس المأمون (دار

الحكمة) في بغداد وكرسها لنقل كتب الحكمة والعلم من اللسان اليوناني وغيره الى اللغة العربية ولم يقل احد ان دار الحكمة كانت مؤسسة للغزو الثقافي . وعلى العموم ... فان للحضارة العربية الاسلامية تاريخا طويلا وغنيا في الاخذ والعطاء مع ثقافات الامم الاخرى وكان هذا هو ما اعطى هذه الحضارة مركزها العالمي ووجهها الانساني المنير . فما معنى هذا الصريح الان بالنذير والتهدير من الغزو الثقافي ؟ هل هو اسم اخر للدعوة الى العزلة الحضارية ؟ ام هو تعبير عن حالة من الشك بالذات وبالاخرين بدأ تكتشف فيما نتيجة هزائمنا المعاصرة ؟ ان هذا الهاجس من الغزو الثقافي اذا ما وصل الى المناهج والكتب الدراسية فسرعان ما سينقلب الى معضلة اخرى من معضلات القصور الذاتي في التربية لانه سيكون تقينا لروح انهزامية نحن في غنى عنها قطعا .

في بحث شيق عن (العقلية التأمرية عند العرب) ظهر في العدد الاخير . من (مجلة العلوم الاجتماعية) يحاول الدكتور خلدون حسن النقيب ان يفسر هذا الهاجس الجديد ... هاجس ان العالم كله يتربص بالعرب ويريد استبعادهم ثقافيا وسياسيا واقتصاديا ، هذا الوضع العقلي المبني على الشك والارتياح هو - كما يقول الدكتور النقيب - طريقة في التفكير الانفعالي تبني على الاعتقاد بان العرب قومية متميزة قد اختبروا لاداء رسالة حضارية ولهذا فهم ضحايا لامرية تاريخية تستهدف رسالتهم الحضارية والقضاء عليهم كامة وكجامعة دينية) .

ان هذا الشعور بالاضطهاد قد يترجم عن توجس عقلي عند بعض الافراد ولكنه لا يليق قطعا بالامة العربية وتاريخها العظيم . وابتلاء للعصمة من هذا الشعور بالاضطهاد وتوقيا من الاصابة جراءه بالشلل الحضاري والواقع في شرك الشك بالامم الاخرى ومعاداتها من دون مبرر يطالب الدكتور النقيب بوجوب (تمحيص القضايا والمعلومات وتوخي الموضوعية والواقعية في التحليل والتعليق وتجنب المبالغة في تصوير تفردنا وفي تعالي رسالتنا ... فما نحن في النهاية الا امة كباقي الامم تسعى الى الحرية والرقي . واذا اردنا التميز والتفرد بما ذلك الا لاننا لا بد ان نريد المساهمة اكثر من غيرنا او افضل من غيرنا في اغناء الحضارة الانسانية لخير البشرية جميعا (ص ١٨٠ - ١٨١) .

هذه ايها السادة لمسات سريعة على بؤر الضعف في فلسفة التعليم العام ... وهى كوى صغيرة نفتحها على السؤال الاكبر ... كيف نجعل

من نظام التعليم العام سبيل ميلاد كامل شروط الحمل والوضع والتنشئة بدلاً من عملية توليد مصطنع في أنابيب التحذلق العقائدي . يقول القرآن الكريم (أَفَمَنْ يَمْشِيْ مَكْبُـا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمْ مَنْ يَمْشِيْ سَوِيْـا عَلَى صَرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

ويقول الجواهري :

لُـم يــعــرــفــوــا لــوــنــ الســمــاءــ
لــفــرــطــ مــا اــنــحــنــتــ الرــقــابــ

وــالــتــارــيــخــ يــســأــلــنــا اــنــ نــعــرــفــ لــوــنــ الســمــاءــ ..

فــمــا الــذــى يــمــنــعــنــا مــنــ اــنــمــشــىــ اــســوــيــاءــ عــلــىــ صــرــاطــ مــســتــقــيــمــ ؟

* * *

فلسفة تربوية من المنظور الإنساني

الدكتور سيد العمر

فلسفة تربوية من المنظور الإنساني

ان درجة تقدم الامم مرهون الى حد كبير بما تمتلكه من رؤى واضحة لكل قضاياها . ولا يمكن لهذه الرؤى ان تتكون الا من خلال تفكير عميق لجميع معطيات المجتمع وتوجهاته . فهذه المعطيات والتوجهات هي التي تحدد فلسفة المجتمع وهويته . ومن خلال فلسفة المجتمع تنبثق الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية . ويعينا عن هذا كله سوف يكون تركيزنا في الحديث عن الجانب التربوي وبالتحديد الفلسفة التربوية للمجتمع الكويتي .

و قبل ان نتحدث عن ما يمكن ان تكون عليه ماهية الفلسفة التربوية للمجتمع الكويتي سنستعرض مجموعة من المسلمات لتساعدنا وتدعم رأينا في نوع الفلسفة المطلوبة .

المسلمة الاولى : الطبيعة الديناميكية للمجتمعات :

ان اهم ما يميز اي مجتمع من المجتمعات المتحضرة او تلك التي تتشد التحضر هو عنصر الديناميكية والتغير . وهذا العنصر بالنسبة لهذه المجتمعات هو امر مفروض عليها ولا مفر منه . فاي مجتمع يختار لنفسه الاخذ بسبل الحضارة فإنه لزاما عليه ان ينفتح ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وتربويا على العالم الخارجي ومجرد انه يفعل ذلك لا بد ان تتسرب اليه عناصر كثيرة ليست منه وعليه ان يتمتصها ويستوعبها ليظهر بيكونة وهوية جديدة وما دام هذا المجتمع دائم الانفتاح فان هذه العملية لن تتوقف ويصبح هذا المجتمع في تغير دائم ومستمر وهذا ما اطلقنا عليه صفة الديناميكية . ونتيجة لهذه العملية لا نجد اي مجتمع يمكننا ان نطلق عليه انه مجتمع نقى .

المسلمة الثانية : طبيعة المعرفة من حيث الفعالة والسرعة والتطور :

لا يوجد وصف يمكن اطلاقه على المجتمعات في وقتنا الحاضر افضل من وصفها بأنها مجتمعات عارفة . ان اهم ما يحكم مسألة التطور في

عصرنا الحاضر هو تطور المعرفة نفسها ، فنحن نعيش في عصر تفجر معرفة في شتى الميادين وهذا من رجعه إلى قناعة الإنسان بأهمية الوصول إلى الأفضل لذلك أصبحت عملية البحث والتنقيب سمة من سمات تفكير هذا الإنسان أن أهم ما يميز المعرفة في وقتنا الحاضر هو أنها معرفة تراكمية وبنائية لذلك أصبح من الصعب على الإنسان أن لا يكون متخصصاً لكي يتمكن من ملائحة النظريات ونتائج الدراسات المختلفة . وأكثر من ذلك فهو لا يستطيع التوقف للتقاط الأنفاس والا فاته الكثير .

المسلمة الثالثة : وقوع المجتمع الكويتي تحت تأثيرات ثقافية متباينة :

ان أهم ما يميز المجتمع الكويتي هو تعدد الثقافات التي تعيش على هذه الرقعة الصغيرة من الأرض دون التمكن من توحدها وانصماره في بوتقة واحدة Melting Pot كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً . فلا زالت كل جماعة من الثقافة الواحدة تتكلم بلغتها ولهجتها وتمارس عاداتها بشكل مستقل عن الثقافات الأخرى . بل أكثر من ذلك أصبح المواقفون انفسهم يتخلون عن جزء من ثقافتهم – يتحدثون بلغة ركيكة – لخلق خط من التفاهم والتواصل مع تلك الجماعات الثقافية وأصبح ما لم يكن مشروعاً الا . هذا ناهيك عن ان المجتمع الكويتي منفتح بدرجة كبيرة على كثير من الثقافات نتيجة طبيعته الاقتصادية والعلمية مما ساعد على افراز صراع قيمي لدى افراده .

المسلمة الرابعة : سرعة تغير المجتمع الكويتي وعدم ثباته على هوية محددة:
ان المجتمع الكويتي من المجتمعات القليلة التي لم تمر في فترة انداد وتهيئة كافية ليتمكن من استقبال جميع المستجدات بشكل متأن يتناسب وطبيعة المجتمع آنذاك لذلك لا يمكن ان نقول عنه انه تطور ، حيث ان التطور يحمل في طياته خاصية الحضارة ثم الانشاق ، لذلك كل ما يمكن ان نطلق عليه انه انجرف بتيار كل ما هو حديث . واصبح هذا المجتمع يمضغ نتائج الصناعة الحديثة الى ان وصل الى نقطة الامتناع فقد تخلى عن هويته السابقة ولم يحدد له هوية جديدة ولا حتى تميز بالقطبية كاي مجتمع آخر حيث نجد الاتجاه التقليدي المحافظ والاتجاه المتحرر ، فلو أخذنا المجتمع الياباني كمثال لوجدنا انه مضرب الامثال عند الحديث عن التقدم والتكنولوجيا ، وهو مضرب الامثال ايضاً عندما نتحدث عن التقليدية والهوية اليابانية المحافظة . فلنضرع الى الله ان ننتبه الى هذه القضية قبل فوات الاوان .

السلمة الخامسة : عدم وجود فلسفة تربوية سابقة وواضحة يمكن الاعتماد عليها :

لقد عشنا في السنوات السابقة ونشيئ ونشأ تربوياً أقل ما يمكن ان نطلق عليه انه مأساة تربوية او فوضى تربوية سواء على مستوى التعليم العام او التعليم العالي . وتتمثل هذه المأساة بعدم وجود وضوح في اتجاه المسيرة التربوية ، وذلك لافتقارها الى فلسفة واضحة تتمحور عنها اهداف محددة . فكل ما كان من وجود للفلسفة التربوية هو عدم وجودها . وكل نظام تربوي يفتقر الى فلسفة تربوية واضحة ومحددة ماله لان يكون لقمة سائفة للعشوائية . ان اي ممارس للتربية او ملاحظ لها يرى ذلك بوضوح . فلم تكن التربية في يوم من الايام عملية بناء بل كانت عبارة عن تغيير ثم تغيير التغيير الى ان وصلت الى لا مكان واصبحت بلا هوية كأحد افرازات المجتمع بدلاً ان تكون قائدة للمجتمع . ان التربية في أبسط المجتمعات لا بد ان يكون لها محور تتمرّك حوله وهدف تتوجه اليه لكن لن نجد نظاماً تربوياً بهذه الدرجة من النظرية دون مراعاة لاي حاجة من حاجات المجتمع وكانتها تعنى على هامشه . وليس من الغريب نتيجة هذا كله ان نحصل على نتاج تربوي هزيل يتمثل بأمية المتعلمين .

السلمة السادسة : قابلية الفلسفة لأن تتحول الى اهداف تربوية عامة واهداف سلوكيّة :

الفلسفة بمعناها العام هي نمط ذاتي من التفكير المجرد تتحول بعد ذلك الى اسلوب حياة ينعكس بشكل سلوك ومارسات . وفي هذا رد على الكثير من الناس الذين يرون ان مجرد التفكير بفلسفة تربوية هو محاولة تعليق التربية في برج عاجي . لكن الامر بالتأكيد ليس كذلك . فمن خلال رؤية فلسفية واضحة للتربية تظهر الاولويات وتحدد المسارات . ويصبح التطبيق سهلاً . ان كثيراً من المحاولات التربوية لصياغة اهداف تربوية كانت عرجة وذلك لافتقارها الى فلسفة تربوية واضحة تهتدى بها . وأقل ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان اي اهداف تربوية من غير فلسفة تربوية واضحة ستكون مفكرة وغير مناسبة او منسقة وكاالطفل النائم يحاول ان يجد اباً او من يشبهه على الاقل . لذلك اذا اردنا ان نعرف ماذا نريد ان نتحقق يجب ان نعرف ما ينبغي ان نتحقق .

ان الهدف من استعراض المسلمات بالشكل الذي سبق ذكره كان لمحاولة تبيان بان الفلسفة التربوية لا تأتي من فراغ او تفكير مجرد بل هي توجه عام نحو الافضل في ظل الظروف السائدة . ويقترح المحاضر

بأن تتمرر فلسفة التربية في هذا المجتمع حول بناء الفرد . والسبب الذي يحدو بنا لطرح هذه الفلسفة التربوية على رأس الاولويات هو عدم وضوح توجهات المجتمع نفسه . لذلك لا بد من تكوين نشعء فاعل يستطيع التكيف مع نوعية الظروف المتفيرة والعطاء في الواقع المختلفة . ولكي يتحقق لنا ذلك يجب ان تميز التربية بما يأتي :

١ - حرية التفكير والبحث :

ان القاعدة التي ترتكز عليها الطبيعة الانسانية هي عملية التفكير والبحث ، فلقد تميز الانسان عن غيره من الكائنات بخاصية التفكير لدرجة ان ربط بعض الفلاسفة وجود الانسان بقدرته على التفكير ولعل مقوله رينيه ديكارت « انا افكر اذن انا موجود » ليست بعيدة عن اذهاننا . فمن خلال التفكير والبحث تنمو القدرات الابداعية لدى الانسان كما تيسر قدرته على التعامل والتفاعل مع المشكلات المختلفة وايجاد الحلول لها ، فالتفكير يتبع الفرصة للانسان لكي يصبح انسانا . لذلك ان اي نظام تربوي اذا ابتعد في ممارساته عن تدعيم هذه الفكرة يصبح نظاما يعتمد على تقديم الحقائق فقط التي قد لا تصلح لجميع الظروف .

٢ - الصحة العقلية والنفسية والبدنية :

ان هذه الاركان الثلاثة هي التي تعتمد عليها الشخصية السوية . واي خلل في احداها قد يسبب خللا في الاخرى ان اي مجتمع لا يمكنه ان ينهض ويتقدم الا بالاعتماد على افراده ، الاسويء ، والتربية هي المجال الذي اما يساعد او يعيق بروز هذه النوعية من الافراد . لذلك يصبح لزاما على النظام التربوي ان يكون نظاما يستثير القدرات العقلية عند ابنائه وينشطها ، وبنفس المنطق يجب ان يدعم النظام التربوي الجانب الوجداني للأفراد وان يجعل منهم افرادا اصحاء اقوياء . واما تحقق ذلك كله نستطيع القول باه سيسجع لدينا افراد جاهزون للعمل والعطاء .

٣ - مراعاة الفروق الفردية :

ان القاعدة التي تحكم بني البشر هي الاختلاف . فكل فرد على وجه البساطة هو شخصية متميزة تحكمها ظروف وراثية وبيئية واجتماعية ونفسية لذلك يجب ان نتعامل مع افراد المجتمع بشكل فردي . فتصبح المسألة التربوية بذلك هي موأمة بين خصائص الفرد والاسلوب التربوي . ودور الاساليب التربوية هنا هو صقل ما لدى الفرد من خصائص لكي تنمو هذه الخصائص بشكل صحي وسلام . ويعتبر هذا الجانب من اهم الجوانب عندما نتحدث عن بناء الفرد .

٤ - احترام الفرد وتوضيح دوره ومكانته في المجتمع :

من الامور الدافعة للفرد لشق طريقه في الحياة هو شعوره انه محظوظ احترام الاخرين وان له دورا واضحا في البناء الاجتماعي . ان احترام الآخرين لقدرات وطاقات الفرد لها انعكاسات كبيرة على تكوين مفهوم ايجابي للذات ، والمفهوم الايجابي يعتبر ركيزة أساسية في تكوين ثقة الفرد بنفسه وبالتالي بتكوين شخصية سوية . ونود ان نوضح بأننا حين نتعامل مع هذا الجانب يجب ان نتعامل معه بدرجة كبيرة من الواقعية . فرأينا في قدرات الافراد يجب ان يكون متكافئا مع هذه القدرات والا أصبحت كمن ينفع بالونا فارغا .

هذا من جانب اما الجانب الآخر ان ادراك الفرد لدوره في المجتمع ضروري جدا فيجب ان يشعر هذا الفرد بأنه لبنة من لبيات البناء الاجتماعي وان عطاءه سيسمى في تشييد هذا البناء . وأن ليس لذاته اي معنى دون المجتمع ولا يمكن للمجتمع ان يكون مجتمعا الا من خلال تضافر جهود افراده . وللتربية دور وافر في غرس كثير من الخصائص التي تشي هذه المفاهيم .

٥ - تهيئة روح الانتماء الوطنية والعطاء الذاتي :

يعتبر الانتماء حاجة انسانية ضرورية لدى كل فرد وهذا مرده الى الطبيعة الاجتماعية للفرد . فيجب ان يكون شعور الانتماء هذا موجها للوطن بالدرجة الاولى وان عطاءه لهذا الوطن يجب ان يكون نابعا من شعور ذاتي دون انتظار مردود وراء هذا العطاء . وهنا يمكن الفرق بين مجتمع يكون افراده مدفوعين خارجيا ومجتمع تكون دافعية افراده داخلية . فالنوع الاخير من الافراد يكون سلوكهم اكثر خضوعا للتنبؤ والاستمرارية . بينما لا تكون المجموعة الاولى كذلك . ويتبين ذلك بشكل اكبر عندما يكون العمل موجها لقضية ، حينئذ سيشعر الفرد المتميز بالعطاء الذاتي بان عمله واجب عليه يحتمه روح الولاء والوطنية . لكن اذا نشأ الانسان وهو لا يُؤدي عملا الا اذا كان وراءه مردود فسيتحول المجتمع بمجموع افراده الى مجموعة من المرتزقة والقضية هذه تربوية بالدرجة الاولى .

٦ - تقدير الاداء :

يتنااسب اداء الفرد طرديا بقدر ما يقابل هذا الاداء من تقدير . فليست هناك شيء اكثر احباطا للفرد من رؤية هذا الاداء يمر دون ان يعيه الآخرون الانتباه اللازم . ولا نقصد هنا بتقدير الاداء هو الشناع المتكرر

للاداء بعض النظر عن قيمته ولكنها يتضمن بالإضافة الى ذلك النقد والتجيئ وتحديد المسارات ، فكل ذلك يعطي الفرد شعوراً باهمية ما قام به بالإضافة الى انه سيتعود على تقبل النقد . والنقطة الاخيرة مهمة جداً لكي تخربنا من قضية اجتماعية مهمة وهو ان هناك فرقاً بين شخص الافراد واعمالهم فالنقد الذي يوجه للعمل والاداء لا ينسحب بالضرورة على شخص القائم على العمل . واذا وصلنا الى تحقيق هذا المبدأ سيكون في ذلك دعماً الى القيام بالاعمال والتخليص من عقدة التخوف من ان النقد سيهدم من بناء الذات .

٧ - رؤية الانسان بشكل متكامل :

من المبادئ الاساسية لعلم النفس الانساني هو ان الانسان اكبر من مجموع اجزاء . وذلك اتنا لا يمكن لهم هذا الانسان من خلل فيهم الاجزاء والعناصر الانسانية فقط بل يجب ان تفهم العلاقة بين هذه الاجزاء ايضاً ، حيث ان الانسان يعمل كوحدة واحدة بغض النظر عن تعدد وتنوع اجزائه . وهذا الادراك ضروري من جانب التربية وعلم النفس لطبيعة النفس الانسانية . وبتفصيل أكثر فالانسان عبارة عن دوافع وميل واتجاهات ونمط من التفكير ... الخ . وكل هذه لا تفصل منفصلة عن بعضها البعض . لذلك يجب ان تأتي التربية معززة لهذا المفهوم وهو مفهوم التكامل .

٨ - التركيز على المعاني الانسانية وابعدهم الانساني والخبرات الانسانية :

الانسان هو انسان قبل ان يكون شيئاً آخر . وهذا يعني ان كل ما نقوم به من دراسات واستنتاجات يجب ان يبدأ وينتهي بالانسان هذا من جانب ، - من جانب آخر - يجب ان يكون تعميم الدراسات بحسب المراحل النمائية للانسان . فيمكن القول بأن الانسان لا يمثل انموذجاً خاصاً لغيره من الكائنات ما عدا الانسان نفسه وكذلك لا توجد مرحلة نمائية تكون انموذجاً للمراحل المختلفة ويجب أن ندرك هذا جيداً عندما نتحدث عن التخطيط التربوي والمارسات التربوية .

٩ - خلق حاجات انسانية :

تعتبر الحاجة منقوى الدافعة لسلوك الانسان . وفقدان الفرد لحاجة ما يجعله في حالة عدم الاتزان لذلك فهو يحاول القيام بانماط سلوكية معينة لاشباع هذه الحاجات واعادة حالة الاتزان ، وحالات

الانسان بحسب تصنيف « ماسلو » الهرمي للحاجات يبدأ الانسان بالبحث عن ما يشبع حاجاته الفسيولوجية ويرتفق منها الى ان يصل الى مرحلة اشباع الحاجة الى تحقيق الذات . لذلك لا بد ان تكون التربية بمعناها الواسع هى خلق مستمر للحاجات الانسانية ليصبح من خلالها الانسان دائم النشاط .

١٠ - الحقيقة ذاتية بالنسبة للانسان :

بحسب قوانين الادراك الانساني ، لا توجد حقيقة مطلقة . فالحقيقة هي امر نسبي بين الافراد ، ويكون الشيء حقيقيا بحسب المجال والخبرة التي نشأ عليها الفرد فما هو حقيقي بالنسبة لى قد لا يمثل نفس الحقيقة بالنسبة للآخرين . لذلك يجب ان نعي هذه الحقيقة وعياما لننلافي كثيرا من الخلط والدوس على الارجل . و اذا سلمنا بصحة ذلك فسيكون هناك احترام وتقدير للآراء ووجهات النظر الشخصية دون التعصب او التحزب لبعض الافكار والآراء والمعتقدات . ومن خلال ذلك سوف ينشأ لدينا جو صحي من الحوار الهدف للوصول الى ارضية مشتركة تجمع الآراء و اذا أردنا أن نعزز هذا المفهوم يجب اذن أن نبدأ به مع اطفالنا الصغار .

بعد كل هذه المعانى التي تم ذكرها يتضح لنا اهمية دور بناء الجانب الانساني في عملية التربية ويلاحظ أن النجاح في هذا المجال سوف يتبعه نجاح مختلف الاصدعة .

* * *

عزوف الشباب الكويتي عن مهنة المدرس في مرحلتي رياض الأطفال والابتدائية

يعتبر تعليم وتدريب القوى البشرية الالزمة والكافية لتطوير المجتمع وتحقيق رفاهيته من أهم أهداف النظام التربوي . ويضم هذا النظام نظماً فرعية متعددة ، تختص كل منها بأهداف معينة لتحقيق مخرجات تكون مسؤولة عن وظائف تعد لها .

وتعتبر معاهد اعداد المعلمين من النظم التربوية الفرعية في النظام العام في دولة الكويت وهي تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين في مرحلتي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية .

وقد بدأت الكويت باعداد معلمي هذه المراحل منذ أكثر من عشرين عاماً . وعلى الرغم من تطوير برامجها وأهدافها للوصول الى نتائج أفضل ، الا أن نسبة التكوين بين المعلمات في رياض الأطفال لا تزال ٦٩٪ وفي المرحلة الابتدائية ٥٠٪ بين المعلمين و ٦٢٪ بين المعلمات .

وقد أثارت هذه الظاهرة التساؤل الذي يمثل مشكلة البحث ، وهو : هل هناك عزوف بين الشباب الكويتي عن مهنة التعليم ؟ وللإجابة على هذا التساؤل تحاول الدراسة التعرف على مؤشرات يمكن اعتبارها ركائز لدراسة أوسع وأشمل .

وتسرى هذه الدراسة في خطوات منطقية ، للتعرف على العوامل التي تؤدي إلى عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم وذلك من خلال الاستقصاء الإحصائي واستطلاع الرأي .

وكان لا بد من تحديد مفهوم العزوف عن المهنة حيث بنت الدراسة المفهوم التالي :

١ - عدم الرغبة في الالتحاق بمعاهد أو كليات اعداد المعلمين .

٢ - الرغبة في ترك المهنة لذاتها أو تركها إلى عمل آخر .

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على المراحلتين (رياض الاطفال ، والمرحلة الابتدائية) خالل :

١ - الاستقصاء الاحصائى للمعدين والمستقiliين والمتقاعدين قبل السن القانونية بين معلمات الرياض ، ومعلمى ومعلمات المرحلة الابتدائية .

٢ - استطلاع آراء طلبة الثانوية العامة عن رغبتهم في الالتحاق بمعاهد وكليات اعداد المعلمين .

٣ - استطلاع آراء طلبة معهد التربية للمعلمين والمعلمات عن اسباب التحاقهم بالمعهد وعن رغبتهم في العمل بمهنة التعليم .

٤ - استطلاع آراء المعلمين والمعلمات عن رضاهما عن المهنـة ورغبتهـم في الاستمرار فيها .

الدراسات السابقة :

أجريت دراسات مماثلة في المملكة العربية السعودية ، وفي دولة قطر وفي المملكة الاردنية . كما أجريت دراسات في الكويت لتلقي الضوء على بعض جوانب المشكلة .

نتائج الدراسة :

أولاً : الاستقصاء الاحصائى :

ويستدل منه ان نسبة تراوح بين ١١ ، ١٢ % تبتعد عن مهنة التدريس في مرحلة رياض الاطفال بالاستقالة او التقاعد في سن مبكرة وفي المرحلة الابتدائية تصل النسبة الى ٨ % بين المعلمين ومن ١٠ الى ١٣ % بين المعلمات .

ثانياً : استطلاعات الرأي تشير الى :

١ - طلبة الثانوية العامة :

(ا) عدم رغبة طلبة الثانوية العامة القسم العلمي في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين .

(ب) عدم رغبة ٨٤٪ من طلبة الثانوية العامة القسم الادبي في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين .

وتفق آرائهم حول الاسباب التالية :

* عدم حبهم للمهنة .

* مهنة التعليم شاقة ومرهقة .

* التعليم مهنة لا تتمتع بالاحترام الكافي .

٢ - طلبة معهد التربية للمعلمين والمعلمات :

(أ) الالتحاق بالمعهد - ٣٠٪ من طلاب معهد التربية للمعلمين

فقط التحقوا بالمعهد برغبتهم الشخصية والباقيون بتأثير الآخرين أو لتدنى مجموع الشانوية العامة .

(ب) ٧٢٪ من طلبات معهد التربية للمعلمات التحقن بالمعهد برغبتهم والباقيات التحقن بتأثير الآخرين او لسهولة الحصول على المؤهل او لتدنى مجموع درجاتهن في الشانوية العامة .

الرغبة في العمل في المهنة :

* ٧٨٪ من طلاب معهد التربية يرغبون في العمل في مهنة التدريس ويرفض الباقيون الاشتغال بالمهنة .

* ٨٧٪ من طلبات المعهد يرغبون في العمل في مهنة التدريس بعد التخرج .

٣ - العاملون في مهنة التدريس :

(أ) تحقيق المهنة لدخل مناسب .

معلمات رياض الاطفال : ٨٠٪ من معلمات رياض الاطفال ترين أن المهنة تحقق دخلاً كافياً .

معلمات المرحلة الابتدائية : ٧٠٪ من المعلمات ترين ان المهنة تتحقق دخلاً مناسباً .

المعلمون بالمرحلة الابتدائية : ٣٠٪ فقط هم الذين يرون ان المهنة تتحقق دخلاً مناسباً .

(ب) - الرضا عن المكانة الاجتماعية للمعلمين :

* معلمات رياض الاطفال : ٧٠٪ راضيات عن مكانتهن الاجتماعية .

* معلمات المرحلة الابتدائية : ٦٠٪ راضيات عن مكانتهن الاجتماعية .

* المعلومون بالمرحلة الابتدائية : ٢٠٪ راضون عن مكانتهم الاجتماعية .

خلاصة ما توصلت اليه الدراسة من نتائج .

الوصيات .

* * *

العزوف عن مهنة المدرس في مرحلة
رياض الأطفال والابتدائي
بدول الكويت

دراسة نظرية - ميدانية

اعلاد د. نجاة المطوعي - كلية التربية - جامعة الكويت
د. احمد بنات - كلية التربية - جامعة الكويت
أ. عمر بيكيس - مركز تحوث المنهج - وزارة التربية

- المقدمة

- المشكلة التي تتناولها الدراسة

- حدود الدراسة

- خطوات الدراسة

١ - دراسة نظرية

٢ - دراسة ميدانية

أدوات الدراسة

تحديد مصطلحات الدراسة

١ - الدراسة النظرية

- الدراسات السابقة

- أهمية دور العلم

- التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت

وأثرها على اقبال الشباب على مهنة التعليم

- أثر عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم على التخطيط التربوي

٢ - الدراسة الميدانية

أولاً : الاستقصاء الاحصائي لحجم ظاهرة العزوف

ثانياً : نتائج استطلاع آراء العينة

الخلاصة والاستنتاجات

المراجع

الملحق

العزوف عن مهنة التدريس في مرحلة رياض الأطفال والابتدائي بدولة الكويت

المقدمة : -

العزوف عن مهنة التدريس ظاهرة عالمية ذات آثار بالغة الخطورة بالنسبة للمجتمعات النامية . ويرجع ذلك الى ان عملية التنمية تعتمد الى حد كبير على مخرجات النظم التربوية بما يستلزم تعزيز هذه النظم بالقوى البشرية المؤهلة والمعدة اعدادا جيدا . وعزوف الشباب عن مهنة التدريس يحرم النظم التربوية من أهم مقوماتها الأساسية ولقد أثبتت بعض الدراسات الميدانية التي اجريت في بعض الاقطارات العربية مثل المملكة العربية السعودية ودولة قطر انتشار هذه الظاهرة . مما استرعى مناقشتها بصورة علمية و موضوعية وابعاد الحلول المناسبة لها .

المشكلة التي تتناولها الدراسة :

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التدريس في المرحلة الأساسية من التعليم والتي تضم مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية كما تهدف الدراسة الى التعرف على :

(أ) حجم مشكلة التسرب من وظائف التدريس .

(ب) العوامل التي تؤدي الى عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التدريس .

١ - العوامل الاقتصادية

٢ - العوامل الاجتماعية

٣ - العوامل النفسية

٤ - العوامل المتعلقة بالمهنة نفسها .

(ج) آراء بعض طلبة الثانوية العامة ومعاهد المعلمين ومدرسيين من المدارس الابتدائية ومعلمات رياض الأطفال وفقاً للمتغيرات الآتية : -

١ - الجنس

٢ - المرحلة الدراسية

٣ - التخصص لطلبة الثانوية العامة (علمي ، أدبي)

(د) الخطوات التي يمكن اتباعها على المستويين الرسمي والشعبي للتخفيف من حدة هذه الظاهرة .

حدود الدراسة : -

اقتصرت الدراسة على العزوف عن مهنة التدريس في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية بالكويت وذلك من خلال : -

١ - البيانات الاحصائية المتوفرة .

٢ - استطلاع آراء طلبة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي .

٣ - استطلاع آراء طلبة معهد التربية للمعلمين والمعلمات .

٤ - استطلاع آراء بعض المدرسين في المرحلة الابتدائية ومعلمات مرحلة رياض الأطفال .

خطوات الدراسة : -

تنقسم الدراسة إلى قسمين رئисيين :

١ - دراسة نظرية : وتتضمن :

(أ) أهمية الأعداد الشامل للمعلم نفسياً وعلمياً وترويجياً لمهنة التعليم بحيث يكون مقبلاً على المهنة راغباً فيها .

(ب) التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتي وأثرها على اقبال الشباب على مهنة التعليم .

٢ - دراسة ميدانية :

وتهدف إلى التعرف على أسباب ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم في هاتين المراحلتين وذلك من خلال :

- (ا) استقصاء احصائي لاعداد خريجي وخريجات معهدي التربية للمعلمين والمعلمات من المعينين منهم والمستقلين والمتقاعدين في الفترة ما بين ٨١/٨٠ الى ١٩٨٥/٨٤ م
- (ب) استطلاع آراء طلبة وطالبات الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي حول مدى رغبتهم في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين .
- (ج) استطلاع آراء طلبة معهدي التربية للمعلمين والمعلمات حول أسباب التحاقهم بالمعهد ومدى رغبتهم في مهنة التعليم .
- (د) استطلاع آراء المعلمين والمعلمات العاملين في مرحلتي رياض الاطفال والابتدائية عن مدى رغبتهم في الاستمرار بمهنة التعليم .
- أدوات الدراسة :-**
- اعتمدت الدراسة على الاستبيانة لاستطلاع آراء افراد العينة وقد أعدت ثلاثة استبيانات :
- ١ - استبيانة لاستطلاع آراء طلبة المرحلة الثانوية حول مدى رغبتهم في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين . وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام ، وتشمل عدة بنود :
 - (أ) بند خاص ب مدى الرغبة في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين (مقيد الاجابة) .
 - (ب) بند يختار المجيب في كل منهما اجابة او أكثر من خمسة اختيارات .
 - (ج) بند مفتوح لاضافة أسباب أخرى عن الرغبة او عدم الرغبة في مزاولة مهنة التعليم . - ٢ - استبيانة لطلاب وطالبات معهدي التربية للمعلمين والمعلمات ويتضمن بندًا حول أسباب التحاقهم بالمعهد يختار فيها المجيب اجابة او أكثر من خمسة اختيارات وبند مفتوح لاضافة ما يراه المجيب من أسباب أخرى .
 - ٣ - استبيانة لمعلمى ومعلمات مرحلة رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية حول مدى رضاهم عن عملهم بمهنة التعليم .

تحديد مصطلحات الدراسة :

حددت الدراسة مفهوم

العزوف عن مهنة التعليم :

وهو ترك (مهنة التعليم) الى عمل اخر او الرغبة في تركها او عدم الرغبة في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين .

عينة الدراسة :

اختيرت عينة الدراسة عشوائيا بحيث تمثل أربع فئات وهي التي تمثل مجتمع الدراسة وهذه الفئات هي :

الاولى :

طلاب وطالبات الصف الرابع الثانوي بقسميه العلمي والادبي وقد اختيرت ثلاثة مدارس ثانوية للبنين وثلاث للبنات تمثل المناطق التعليمية الثلاث .

وقد طبقت الاستبانة على الطلاب والطالبات الكويتيين في احد فصول الصف الرابع علمي ، واحد فصول الرابع ادبى .

الثانية :

طلاب وطالبات معهد التربية للمعلمين ومعهد التربية للمعلمات وقد اختيرت عينة عشوائية من طلاب وطالبات المعهددين تمثل التخصصات وطبقت الاستبانة على الطلبة الكويتيين فقط .

وفي دراسة سابقة شارك فيها احد الباحثين بهذه الدراسة كانت العينة عشوائية تمثل (١)

الثالثة :

معلمات في ثلاثة روضات للمناطق التعليمية الثلاث

الرابعة :

وتمثل العينة ايضا معلمين ومعلمات المرحلة الابتدائية وقد اختيرت ثلاثة مدارس للبنين وثلاث مدارس للبنات من مختلف المناطق التعليمية .

وطبقت أدوات الدراسة خلال شهر يناير ١٩٨٤ من خلال زيارات لمدارس العينة ويبين الجدول التالي عدد الاستبيانات التي وزرعت وعدد الاستبيانات الصحيحة التي وردت للباحثين .

جدول رقم (١)

الفئـة	الـمـؤـشـراتـ	الـمـعـدـلـاتـ	الـمـعـدـلـاتـ	الـمـؤـشـراتـ	الـمـؤـشـراتـ
طلاب الصف الرابع الثانوي علمي	% ٨١,٣	٧٨	٩٦		
أدبي	% ٨٥,٣	٨٧	١٠٢		
طالبات الصف الرابع الثانوي علمي	% ٨٤,٢	٨٠	٩٥		
أدبي	% ٩٨	١٠٠	١٠٢		
طلاب معهد التربية للمعلمين	% ٩٠	٥٤	٦٠		
طالبات معهد التربية للمعلمات	% ٨٦,٧	٥٢	٦٠		
معلمات رياض الأطفال	% ٨٨,٩	٤٠	٤٥		
معلمون بالمرحلة الابتدائية	% ٨٦,٧	٥٢	٦٠		
معلمات « »	% ٩٣,٣	٥٦	٦٠		
المجموع	% ٨٨,٣	٥٩٩	٦٨٠		

وقد بلغت نسبة الاستجابة حوالي ٩٠٪ ، مما يعطي ثقة في المؤشرات التي ستصل إليها نتائج الدراسة .

الدراسة النظرية

الدراسات السابقة :

اطلع الباحثون على الدراسات المتعددة حول هذا الموضوع حيث أجريت عدة دراسات سابقة حول ظاهرة عزوف الشباب عن مهنة التعليم في الوطن العربي ، ويمكن ايجازها كما يلي :

أولاً :

دراسة أصدرتها ادارة البحوث التربوية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة (تونس ١٩٨٣ م) وكانت من اعداد مركز البحوث التربوية بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية . ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

« ان ازدياد ظاهرة العزوف عند الذكور وصفار العمر وذوي المؤهلات الجامعية والمستجدين في الخدمة يدل على ان هذه المشكلة ترداد مع الزمن وقد يكون سبب هذا الازدياد ما يوجد في سوق العمل من ازدياد في عروض ا نوع الاعمال الاخرى هذا من جانب وكون مهنة التدريس مهنة شاقة من جانب آخر » (٢) وتقترح الدراسة اتخاذ الاجراءات التالية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة :

١ - ان مهنة التدريس تتطلب مجهدًا أكثر من معظم الاعمال الاخرى مما يدعو الى رفع المقابل المادي للمعلم والمعلمة في شكل رواتب ومكافآت وبدلات وخدمات أخرى .

٢ - ان تحسين جو العمل التدريسي يؤدي الى الحد من ظاهرة العزوف باتباع الآتي :

(ا) تخفيف أعباء المعلمين .

(ب) جعل الانظمة ديمقراطية تتيح للمدرس ان يشارك في حل المشكلات الادارية والتربوية في المدرسة .

(ج) تخفيف عدد الطلبة بالفصل .

(د) مراعاة الظروف الشخصية للمدرس .

(ه) مرونة وقت الدوام بالمدرسة حسب ساعات التدريس .

(و) احترام مسؤولية المعلمين في التدريس والامتحانات .

٣ - مساعدة المعلمين على تحقيق بعض الامتحانات والنظرية المستقبلية على النحو التالي :

(أ) تشجيعهم على مواصلة الدراسة خلال فصول الصيف ليحصلوا على مؤهلات أعلى لمساعدتهم على النمو علمياً ومهنياً ليكون لهذا النمو مردود اجتماعي ومادي ونفسي .

(ب) حث كليات التربية باعداد برامج دراسات عليا للمعلم بهدف تطوير الفرد مهنياً في حقل التدريس أكثر من تركيز البرنامج على البحث العلمي .

(ج) تنمية كوادر تدريس في المدارس مكونة من ذوي مؤهلات بعضها دون المؤهل الجامعي وبعضها دراسات عليا للقيام بايجاد مدارس نموذجية ولتصبح فعالة في تطوير المناهج وأساليب التعليم وتطوير الانظمة الادارية والفنية .

ثانياً :

دراسة عن عزوف الشباب القطري عن مهنة التعليم (١٩٧٩) وقدت الدراسة مؤشرات احصائية حول حجم الظاهرة وأسبابها وآثارها السلبية على العملية التعليمية كما قدمت الدراسة مقترنات ووصيات للتغلب على تلك الظاهرة وهي تشتراك مع الدراسة الاولى في التركيز على تحسين ظروف المعلم المادية وتحفيض أعباء المهنة (٣) .

ثالثاً :

دراسة لجمعية المعلمين الكويتية حول المكانة الاجتماعية للمعلم (١٩٨٣ م) وهي دراسة ميدانية تم فيها استطلاع آراء عينة عشوائية طبقية للمعلمين وبعض أصحاب المهن الأخرى حول المكانة الاجتماعية للمعلم ، وقد توصلت الدراسة إلى أن آراء أصحاب المهن الأخرى حول تدني المكانة الاجتماعية للمعلمين بالمقارنة مع المهن الأخرى وهي من أسباب عزوف الشباب عن مهنة التعليم . وقدت الدراسة توصيات لتدعم المكانة الاجتماعية للمعلم بتوفير الدخل المادي الملائم والتوعية الاعلامية بمكانة المعلم ودوره في التنمية الاجتماعية والحضارية (٤) .

رابعاً :

دراسة حول تسرب الكفاءات الفنية الادارية من وزارة التربية والتعليم في الاردن (١٩٧٩م) وقد تناولت الدراسة ظاهرة التسرب وأسبابها وآثارها السلبية على خدمات وزارة التربية . كما ركزت الدراسة توصيتها على تحسين ظروف المعلم الاقتصادية وعلى توعية المجتمع بأهمية دور المعلم (٥) .

أهمية دور المعلم :

يؤكد المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب الذي عقد بالكويت عام ١٩٦٨ م في تقريره الختامي على أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التربوية (٦) . فإنه يحتل مكان الصدارة بين العوامل التي يتوقف عليها نجاح التربية في بلوغ اهدافها على اعتبار انه لا يمكن الفصل بين مسؤوليات المعلم والتغيرات الاساسية التي تتم في المجتمع . والمعلم العربي مسؤول عن أن يهيئ لرجال المستقبل مجالات من الخبرة لممارسة مزيد من التفهم والمقدرة على الحوار مع مطالب العصر ، عصر التقنية والابتكار وسرعة التغير والتعلم الذاتي والتعلم المستمر .

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت وأثرها على أقباط الشباب على مهنة التعليم :

يعيش المجتمع العربي والمجتمع الكويتي بخاصة مرحلة تسنم بالتغييرات السريعة ، اقتصادياً واجتماعياً ، فزيادة النشاط التجاري بشكل ملحوظ ، ومزاولة المؤسسات الاقتصادية وانشطتها المتعددة أدى إلى جذب معظم النابهين من الشباب ، وذلك لأن الشركات قدمت الكثير من الحوافز المادية لاستقطاب الشباب الكويتي للعمل فيها .

واحسن المعلم انه مهموم الحق ، ورأى في مهنته أنها من المهن المحدودة الطموح فلا يقبل عليها الا من فاتته فرص العمل الأخرى .

والمعلم اذا ما أعاد النظر في حياته المهنية ، وجد نفسه يتعرض للازمات والمضائق النفسية اذ يطلب منه أعمال تخرج أحياناً عن نطاق قدراته الجسمية والعقلية ، فنرايه من الحصص الى جانب ما يكلف به من حصص اضافية يستهلك جهده ووقته ، وما يطلب منه من أعمال تحريرية وامتحانات وتصحيح ورصد درجات وكتابة شهادات ومساهمة في الانشطة المدرسية لا يترك له وقتاً للراحة والتفكير .

وتشير دراسة عن الكفاية المهنية للمعلم مقدمة الى جمعية المعلمين في اسبوع التربية الرابع عشر (١٩٨٣) الى ان متوسط العمل اليومي للمعلم يستغرق منه وقتا يراوح ما بين ٩ الى ١٠ ساعات يوميا وهو يفوق ما تسمح به قوانين العمل (٧) .

كل هذا لا تقابلها امتيازات مادية مناسبة ، بل ان المغريات المادية تعتبر قليلة اذا ما قورنت بال مقابل الفني لوظائف أخرى في الشركات والمؤسسات ، أما الآثار التي ترتب على ما سبق فبغي :

١ - تبرم المعلم بمهنته وعدم رضاه عنها .

٢ - تسرب الكثير من المعلمين من المهنة اذا ما توفرت أدنى فرصة لوظيفة أخرى .

٣ - نفور الشباب من اتخاذ مهنة التعليم طريقاً ومستقبلاً .

هذا الى جانب ما تسمح به التشريعات الادارية من السماح للموظف بطلب التقاعد بعدقضاء خمسة عشر عاما في الخدمة للمرأة المتزوجة وعشرين عاما للرجل ، وقد شجع ذلك العديد من المعلمين والمعلمات الكويتيين على ترك مهنة التعليم في سن مبكرة تحت ضغط الظروف السابقة ، فاذا فرضنا ان معلمة الرياض أو معلم المرحلة الابتدائية يتخرج في سن العشرين فان من حقه طلب التقاعد في سن ٣٥ بالنسبة للمرأة وفي سن الأربعين للرجل وهو سن العطاء الامثل .

اثر عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم على التخطيط التربوي :
يحرص التخطيط التربوي الى جانب توفير الامكانيات المادية لمواجهة تزايد اعداد التلاميذ عاماً بعد عام على التخطيط لتوفير القوى البشرية اللازمة لتفطية احتياجات التوسيع التعليمي .

وفي هذا المجال يواجه التخطيط التربوي مشكلة ليست بالهيمنة ، فالنظام التربوي في دولة الكويت يعتمد على قسمين من القوى البشرية .

١ - قوى بشرية من الدول العربية .

٢ - قوى بشرية من شباب الكويت .

ويلاحظ ان كلا من الفترين يصعب اخضاعها للتخطيط البعيد المدى للأسباب التالية :

١ - القوى البشرية العربية من خارج الكويت :

تخضع هذه القوى البشرية لظروف اجتماعية واقتصادية ونظم لا يستطيع المخطط التربوي في دولة الكويت اخضاعها لمتطلباته . هذا الى جانب ما يخلفه هذا التباين في البيئة الاجتماعية والثقافية من مشكلات قد تحد من كفاءة النظام التربوي .

٢ - القوى البشرية من الشباب الكويتي :

يتيح النظام التعليمي في الكويت فرصة الخيار . اذ ترك الحرية الكاملة لخريج المرحلة الثانوية باختيار التخصص الذي يراه مناسبا له في حدود ما تسمح به امكاناته وقدراته على اساس مجموع درجات الشانوية العامة .

وقد ساعد ذلك على عزوف المتفوقين عن الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين ، فلا يتحقق بها الا من لا يسمح له مجموع درجاته في الشانوية العامة بالالتحاق بالكليات الاخرى ، هذا الى جانب تسرب الكثير من المعلمين من المهنـة .

ويحدث ذلك في ظروف اجتماعية واقتصادية غير ثابتة اي ان القوى البشرية من شباب الكويت في مجال التعليم يصعب اخضاعها للتوقعات الاحصائية الدقيقة .

لذلك نجد ان سياسة الوزارة في توفير القوى البشرية الازمة للتوسيع التعليمي تواجه صعوبات كثيرة ، فهي تارة تعلن عن حاجتها لاستكمالها من الوافدين المقيمين بالكويت او ترسل البعثات الادارية الى الدول العربية للتعاقد لسد احتياجاتها ، وتارة تستفني عن اعداد من المعلمين التعاقديين ثم تعود للتعاقد معهم مرة ثانية بعد انتهاء عقودهم .

الدراسة الميدانية

اولاً : الاستقصاء الاحصائى لحجم ظاهرة الغزو

عن مهنة التعليم في مرحلتي رياض الاطفال والابتدائي :

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى القاء بعض الضوء على حجم ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم ، ثم حصر اعداد المعينين والمستقلين والمتقاعدين في الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٨٥/٨٤ .

ويبيّن الجدولان التاليان اعداد المعينين والمستقلين والمتقاعدين في الفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٨٥/٨٤ (فبراير ١٩٨٥) في مرحلتي رياض الاطفال والابتدائية . ويوضح جدول (٢) مقارنة عدد ونسب المستقلات والمتقاعدات بالمعينات سنة بعد اخرى في مرحلة رياض الاطفال .

جدول (٢)

العام الدراسي	المستقلات	المتقاعد	المجموع	النسبة	مجموع عدد المعينات
٨١/٨٠	٧	٢	٩	%٥	١٩٣
٨٢/٨١	١٤	-	١٤	%٧	٢١٤
٨٣/٨٢	١٠	١	١١	%٦	١٨١
٨٤/٨٣	١١	١	١٢	%١٢	٩٩
٨٥/٨٤	١٥	٣	١٨	%١١	١٥٧
المجموع	٥٧	٧	٦٤	%٨	٨٤٤

المصدر : احصائيات وزارة التربية - دولة الكويت

اما جدول (٣) فانه يبين نسبة مجموع المستقلين والتقاعدين من المجموع الكلى لمعلمى المرحلة الابتدائية المعينين خلال الفترة من ٨٠/٨١ حتى ٨٤/١٩٨٥ (انظر تفاصيل الملحق) حيث ان اعلى نسبة من الاستقالة وطلب التقاعد كانت في العامين الدراسيين ٨١/٨٢ - ٨٢/٨٣ ، اذ بلغت في اقصاها ١٩٪ بالنسبة للمعلمين و ١٣٪ بالنسبة للمعلمات .

جدول (٣)
النسبة المئوية لعدد المستقلين والتقاعدين
من معلمى المرحلة الابتدائية

الاعوام الدراسية	معلمون	معلمات	المجموع
١٩٨١/٨٠	٪ ٨	٪ ٥	٪ ٦
١٩٨٢/٨١	٪ ١٩	٪ ١٠	٪ ١٣
١٩٨٣/٨٢	٪ ١٤	٪ ١١	٪ ١٣
١٩٨٤/٨٣	٪ ٨	٪ ١٣	٪ ١١
١٩٨٥/٨٤	٪ ٨	٪ ١٠	٪ ٩
	٪ ١١	٪ ١٠	٪ ١٠

المصدر : احصائيات وزارة التربية - دولة الكويت

ملاحظة : لمزيد ما التفاصيل انظر الملحق (١)

ومن النتائج السابقة نجد ان متوسط الاستقالات وطلب التقاعد يصل الى ١٠٪ تقريبا من العدد الكلى للمعینين وهي نسبة غير قليلة بالمقارنة الى حاجة الميدان .

ولذلك يجب توفير ١٠٪ من القوى البشرية العاملة لسد هذا النقص سنويا الى جانب النقص الناتج عن الترقیات الادارية ومواجهة التوسيع التعليمي .

ثانياً : نتائج استطلاع آراء أفراد العينة

١ - طلاب وطالبات الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي :

(أ) يبين الجدول (٤) أن الغالبية من طلبة الثانوية العامة لايرغبون في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين . ويلاحظ ان غالبية الراغبين في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين من طلاب وطالبات القسم الادبي .

(ب) ان طلاب القسم العلمي يرفضون بالاجماع الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين بينما يرغب ٢٠٪ فقط من طالبات القسم العلمي في الالتحاق بهذه المعاهد .

(ج) ان طالبات القسم الادبي أكثر رغبة في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين من الطلاب .

(د) ان الطالبات أكثر رغبة في مهنة التعليم من الطلاب .

وقد تفسر هذه النتائج زيادة عدد مدرسي الاجتماعيات وخاصة الاناث

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية لآراء طلبة الصف الرابع حول رغبتهم في الالتحاق

بالمعاهد العليا للمعلمين

المجموع	المجموع		طالبات		طلاب		الاجابة
	علمى	ادبى	علمى	ادبى	علمى	ادبى	
٢٢	٧	٣٤	٢٠	٤٨	-	١٦	نعم
٧٨	٩٣	٦٦	٨٠	٥٢	١٠٠	٨٤	لا

هل ترغب الالتحاق
بمعهد أو كلية
لإعداد المعلمين

ولتتعرف على اسباب عزوف طلاب وطالبات الثانوية العامة القسم الادبي عن مهنة التدريس كان ترتيب الاختيارات التي عرضتها الاستبانة

بالنسبة للطلاب هو نفس ترتيبها بالنسبة للطالبات . والأسباب بالترتيب هي : -

الاول : لا احب مهنة التعليم .

الثاني : مهنة التعليم شاقة ومرهقة .

الثالث : التعليم مهنة لا تتمتع بالاحترام الكافي .

الرابع : التعليم مهنة لا تحقق دخلاً مجزياً .

الخامس : التعليم مهنة لا تتحقق فرصاً اجتماعية مناسبة .

اما بالنسبة لطلاب وطالبات الثانوية العامة القسم العلمي فكان ترتيبهم للاختيارات التي عرضتها الاستبانة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم ٥ أسباب رفض الطلبة لمهنة التعليم

الترتيب بالنسبة للطالبات	الترتيب بالنسبة للطلاب	الاختيارات التي عرضتها الاستبانة
الاول	الاول	لا احب مهنة التعليم
الثانى	الثالث	مهنة التعليم شاقة ومرهقة
الثالث	الثانى	التعليم مهنة لا تتمتع بالاحترام الكافي
-	الرابع	التعليم مهنة لا تتحقق دخلاً مجزياً
الرابع	الخامس	التعليم مهنة لا تتحقق فرصاً اجتماعية مناسبة

ويلاحظ من جدول رقم (٥) اتفاق الطلاب والطالبات حول اهم ثلاثة اسباب للعزوف عن مهنة التعليم . كما يلاحظ من اجمالي النتائج ان طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها في القسمين العلمي والادبي متتفقون في الرأى حول اهم ثلاثة اسباب للعزوف عن مهنة التعليم وهي :

١ - عدم حبهم للمهنة .

٢ - مهنة التعليم شاقة ومرهقة .

٣ - التعليم مهنة لا تتمتع بالاحترام الكافي .

الرغبة في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين :

يلاحظ من جدول (٤) ان ١٦٪ من طلاب القسم الادبي ، ٤٨٪ من طالبات القسم الادبي ، ٢٠٪ من طالبات القسم العلمي أبدوا رغبتهن في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين .

وقد طلب من الراغبين في الالتحاق بمعاهد اعداد المعلمين ترتيب دوافع رغبتهن وبين الجدول (٦) ترتيب هذه الدوافع من وجهة نظر طلبة القسم العلمي والقسم الادبي .

جدول رقم (٦)

أسباب رغبة طلبة المرحلة الثانوية بمهمة التعليم حسب الاهمية

طلابات		طلاب		الاختيارات
علمى	ادبى	علمى	ادبى	
الثاني	الثاني		الاول	احب مهنة التدريس
الاول	الاول	-	الثانى	التدریس مهنة تتمتع باحترام الجميع
-	الخامس		الرابع	مهنة التدریس تعطى فرصا للدخل مجز
الثالث	الثالث		الثالث	مهنة التدریس تعطى فرصا اجتماعية
الرابع	الرابع		الخامس	مهنة التدریس تعطى فرصا لللأجازات

ويلاحظ من الجدول (٦) اتفاق الرأي بين طالبات القسم الادبي وطالبات القسم العلمي في ترتيب الاختيارات على النحو التالي :-

١ - التدریس مهنة تتمتع باحترام الجميع

٢ - احب مهنة التدریس .

٣ - مهنة التدریس تعطى فرصا اجتماعية .

٤ - مهنة التدریس تعطى فرصا لللأجازات .

ويشارکهن في ثلاثة اختيارات طلاب القسم الادبى وهى الاختيارات الثلاثة الاولى وان كان دافعهم الاول هو حب مهنة التدریس .

وقد اضاف الطلاب الاسباب التالية كدowافع ترغبهم في الالتحاق
بمعاهد وكليات اعداد المعلمين وهي مرتبة حسب تكرارها .

- ١ - مهنة التدريس تساعده على خلق صداقات مع الطلبة .
- ٢ - تساعده مهنة التدريس على المطالعة المستمرة ومتابعة كل جديد
- ٣ - التدريس واجب وطني لتعليم الجيل الجديد من الشباب .
- ٤ - التدريس مهنة شريفة حتى ادائها الله ورسوله .
- ٥ - التدريس مهنة محببة الى الناس .

اما الطالبات فقد اضفوا الاسباب التالية كدowافع الترغيب في
الالتحاق بمعاهد وكليات اعداد المعلمين وهي حسب تكرارها .

- ١ - مهنة التدريس انساب المهن للمرأة المسلمة المحجبة .
- ٢ - مدة الدراسة قصيرة (سنتان) ولا يوجد مشكلة في التعيين .
- ٣ - رسالة التعليم مهمة قومية لتعليم اجيال مقبلة .
- ٤ - مهنة التعليم مهنة ممتازة تعطى المرأة احترام الجميع .
- ٥ - مهنة التعليم تمنح فرصة اكبر لكسب الثقافات .

ويلاحظ اتفاق الطلاب والطالبات بالنسبة للبند الثالث ، وهو ان
مهنة التعليم واجب وطني ، وللطالبات رأيهن الخاص بالنسبة لمهنة
التعليم للمرأة المحجبة وقصر مدة الدراسة .

ويؤيد هذه النتائج الاستنتاجات السابقة من ان الطالبات اكثر رغبة
من الطلبة بالنسبة لمهنة التعليم ، وان طلبة القسم الادبي اكثر رغبة من
طلبة القسم العلمي في الالتحاق بمعاهد وكليات اعداد المعلمين .

- ٢ - استطلاع آراء طلبة معهد التربية للمعلمين والمعلمات وعددهم ١٢٠
وجه سؤال لطلاب وطالبات معهد التربية للمعلمين والمعلمات حول
اسباب التحاقهم بمعهد التربية .

يبين الجدول (٧) ان غالبية الطالبات التحقن بمعهد التربية للمعلمات برغبتهم اما السبب الرئيسي لالتحاق غالبية الطلبة فانه يمكن في تدنى درجاتهم وعدم تمكنتهم من الالتحاق بالدراسات الاخرى ، ويلاحظ اتفاق هذه النتائج مع النتائج السابقة الخاصة باستطلاع اراء طلبة الثانوية العامة حيث دلت النتائج على زيادة اقبال الطالبات على الطلاب الى معهدى التربية .

جدول (٧)

النسبة المئوية لأسباب التحاق الطلبة بمعهدى التربية للمعلمين

طلاب	طلاب	أسباب الالتحاق
% ٧٢	% ٣٠	١ - الرغبة
% ٧	% ٤	٢ - تأثير الآخرين
% ٧	% ٩	٣ - سهولة الحصول على المؤهل
% ٧	% ٥٧	٤ - مجموع الدرجات لا يوصل لدراسة اخرى

الرغبة في ممارسة مهنة التعليم :

سئل طلبة معهدى التربية للمعلمين والمعلمات حول رغبتهم في ممارسة مهنة التعليم ف كانت الاجابة كالتالي :

جدول (٨)

طلاب	طلاب	السؤال :
% ٨٧	% ٧٨	هل ترغب في العمل في مهنة التعليم بعد التخرج
% ١٣	% ٢٢	نعم لا

وتشير النتائج الى ان ٢٢٪ من طلاب معهد التربية للمعلمين ، يرفضون العمل في مهنة التدريس رغم التحاقهم بالمعهد ، كما يشير الجدول الى ان ١٣٪ من طالبات معهد التربية للمعلمات لا يرغبن في العمل في مهنة التدريس .

وتوكد هذه النتائج كما سبق ذكره عن زيادة رغبة الطالبات في مهنة التدريس عن رغبة الطلبة – وقد بين الطلاب والطالبات ان اسباب رفضهم للعمل بمهنة التدريس مرتبة تبعا لابولياتها :

- ١ - مهنة التدريس شاقة ومرهقة .
- ٢ - لا تتمتع المهنة بالاحترام الكافي من الطلبة ومن المجتمع .
- ٣ - مهنة التدريس لا تحقق دخلا مجزيا .

وجهت الاستبانة سؤالا الى طلاب وطالبات معهدى التربية للمعلمين والمعلمات حول الدوافع التي رغبتهن في مهنة التدريس ، وتضمن خمسة اختيارات يرتتبها المحبب على السؤال وكانت نتيجة ترتيب هذه الخيارات كما يلي :

جدول (٩)

ترتيب طلبة معهدى التربية للمعلمين والمعلمات

للدوافع التي رغبتهن في مهنة التعليم

طالبات	طلاب	البنود
الثالث	الثاني	١ - المهنة الوحيدة التي يعد لها المعهد
الثاني	الاول	٢ - حب مهنة التدريس
الخامس	الرابع	٣ - تتحقق المهنة الكثير من الحوافز المادية
الاول	الثالث	٤ - تتحقق المهنة فرصا اجتماعية افضل
الرابع	الخامس	٥ - يستمتع المدرس بجازات طويلة

ويلاحظ من جدول (٩) التقارب في الاراء بين طلاب وطالبات معهدى التربية حول دوافع الرغبة في الالتحاق بهما حول البنود الاول والثاني والرابع اذ احتلت المراكز الثلاثة الاولى .

كما تشير النتائج ايضا الى ان الحوافز المادية تحتل المركز الاخير بالنسبة لطلاب وطالبات معهدى التربية للمعلمين والمعلمات .

وقد اضافت طالبات معهد التربية للمعلمات ان مهنة التدريس هي المهنة المناسبة الوحيدة للمرأة بدون اختلاط .

كما اضاف طلاب معهد التربية للمعلمين ان مهنة التعليم مهنة قوية ل التربية اجيال المستقبل ويحث عاليها الدين الاسلامي الحنيف .

٣ - استطلاع آراء معلمي ومعلمات مرحلتي الرياض والابتدائية حول رضائهم عن عملهم بالمهنة :

وفي دراسة سابقة قام بها احد المشاركين في هذا البحث وجه سؤالاً حول رضاء المعلمين والمعلمات عن مكانتهم الاجتماعية وبين الجدول التالي آراء معلمات رياض الاطفال ومعلمي المرحلة الابتدائية .

ويتبين من نتائج تلك الدراسة ان المعلمين (الذكور) اقل قناعة بدخل مهنة التدريس وبالمكانة الاجتماعية للمعلم (٨) .

جدول رقم (١٠)

آراء المعلمين والمعلمات برياض الاطفال والمرحلة الابتدائية حول المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمعلم

معلمات ابتدائي		معلمون ابتدائي		معلمات رياض الاطفال			
نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	
%٣٠	%٧٠	%٧٠	%٣٠	%٢٠	%٨٠		١ - هل ترى ان مهنة التدريس تتحقق دخلاً كافياً
%٤٠	%٦٠	%٨٠	%٢٠	%٣٠	%٧٠		٢ - هل أنت راضٌ عن المكانة الاجتماعية للمعلم

ومن جدول (١٠) يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ - ترى غالبية معلمات رياض الاطفال ومعلمات المرحلة الابتدائية ان مهنة التدريس تحقق دخلاً كافياً .

٢ - بینت غالبية معلمات رياض الاطفال والابتدائي رضاهم عن مكانهم الاجتماعية كمعلمات بينما ابدى غالبية المعلمين بالمرحلة الابتدائية عدم رضاهم عن مكانهم الاجتماعية .

٣ - ترى غالبية المعلمين بالمرحلة الابتدائية ان مهنة التدريس لا تتحقق دخلا كافيا وقد وجهت الاستبانة سؤالا الى من يبين عدم رضائه عن عمله كمدرس .. وفيما يلي الاسباب التي يبینها المعلمون والمعلمات مرتبة تبعا لتكرارها ..

أولاً : المعلمات :

١ - مهنة التدريس شاقة ومرهقة وتستنفذ الوقت والجهد في المدرسة وفي المنزل .

٢ - عدم احترام الطالبات وكثرة المشاكل التي تثار .

٣ - ارتباط المعلمة طوال النهار بالمدرسة وصعوبة الخروج لقضاء المصالح .

ثانياً : المعلمون :

١ - التدريس مهنة لا تتحقق دخلا مجزيا وهناك مجال واسع في اعمال مجزية غير التدريس .

٢ - التدريس لا يوصل الى الدرجات الحكومية العالية .

٣ - مهنة التدريس شاقة ومرهقة وخالية من المستوى والمركز .

٤ - الشعور بالملل لأن المدرس يكرر نفسه في اليوم عدة مرات .

٥ - مجتمعنا لا يقدر ولا يحترم المدرس .

٦ - عدم احترام الطلبة للمدرسين .

ويلاحظ اتفاق المعلمين والمعلمات حول بنددين هامين وهما :

١ - مهنة التدريس شاقة ومرهقة .

٢ - عدم احترام الطلبة او الطالبات للمدرسين .

الخلاصة والاستنتاجات

تمثل الدراسة بحثاً نظرياً ميدانياً عن ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم وقد شملت عينة من طلبة الثانوية ومعهد التربية للمعلمين والمعلمات في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية . ويمكن إيجاز نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي :

١ - ان المتوسط السنوي للمستقبليين والمتقاعدين (قبل بلوغ سن التقاعد) من معلمات رياض الأطفال ومعلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية يصل الى اكثر من ١٠٪ من اجمالي المعلمين ومما لا شك فيه ان هذه النسبة المرتفعة تؤدي الى تبديد الموارد وزيادة الصعوبات في التخطيط التربوي .

٢ - لا يرغب طلاب القسم العلمي بالصف الرابع الثانوي في الالتحاق بمعاهد او كليات اعداد المعلمين . اما الطالبات فقد ابدت نسبة قليلة (٢٠٪) رغبتهم في الالتحاق بتلك المعاهد . كما ان نسبة كبيرة من طلاب القسم الادبي بالصف الرابع الثانوي (٨٤٪) ومن الطالبات بالقسم الادبي (٥٢٪) لا ترغب الالتحاق بمعاهد او كليات اعداد المعلمين وذلك لأن مهنة التعليم :

١ - لا يحبونها .

٢ - شاقة ومرهقة .

٣ - لا تتمتع بالاحترام الكافي .

٤ - لا تحقق دخلاً مجزياً .

٥ - لا تتحقق فرصاً اجتماعية مناسبة .

٦ - ان السبب الرئيسي في اغلب حالات الطلبة الذين يلتحقون بمعهد التربية يكمن في تدني درجاتهم في الثانوية العامة وعدم تمكّنهم من الالتحاق بالجامعة او اية دراسات اخرى .

وقد ابدى ٢٢٪ قبل الالتحاق او بعده عدم رغبتهم في العمل بمهنة التدريس بعد التخرج وذلك لنفس الاسباب المبينة في البند السابق . ويتوقع ان يحاول عدد من هؤلاء ترك مهنة آالتدرис عند اول فرصة تناح لهم .

٤ - قرر نسبة كبيرة من المعلمين والمعلمات الذين شملتهم الدراسة ان الدخل الذي تتحقق منه التعليم غير مرض ، كما انهم يرون ان المكانة الاجتماعية للمعلم متدنية بالنسبة للمهن الاخرى .

ويرون ان مهنة التعليم شاقة ومرهقة وتستنفذ الوقت والجهد في المدرسة وفي المنزل ، وانها لا تتمتع باحترام الطلاب والطالبات الذين يثرون الكثير من المشاكل ، كما انها مهنة متواضعة لا توصل الى درجات حكومية عالية .

وتشير اجابات الطلبة والمعلمين الى ان اسباب عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التدريس ترجع للأسباب التالية : -

١ - ارهاق المعلم بالعديد من المسؤوليات الادارية الى جانب مسؤولياته المهنية وزيادة ساعات التدريس وكثافة الفصول .

٢ - تدني الوضع الاقتصادي للمعلم بالنسبة لاوسع غيره من اصحاب المهن الاخرى وارتفاع اسعار المعيشة في الشركات والبنوك .

٣ - انخفاض المكانة الاجتماعية للمعلم بالنسبة لغيره من اصحاب المهن الاخرى وعدم احترام الطلاب والطالبات لمعلميهم .

٤ - احساس المعلم بأن مهنة التعليم لا تحقق طموحاته العلمية .

وفي ضوء الآراء والنتائج آنفة الذكر فان علاج ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التدريس يتوقف على التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة وأسبابها ويمكن اجمال العوامل التي تؤدي الى العزوف كما يلي :

١ - طبيعة العمل المرهقة لمهنة التدريس .

٢ - تدني الوضع الاقتصادي للمعلم .

٣ - انخفاض المكانة الاجتماعية للمعلم .

ولعلاج هذه المشكلات والتغلب عليها نوصي بال التالي :

أولاً : توصيات عامة :

١ - العناية باختيار طلبة معاهد و كليات اعداد المعلمين وفق معايير افضل من المعايير الحالية ، من حيث مجموع درجات الثانوية العامة والاستعداد الجسمي والعقلي والنفسي .

٢ - العناية باعداد المعلم قبل الخدمة ، عنابة تتناسب باهمية الدور الذي يقوم به وهو لا يقل اهمية عن دور اصحاب المهن الاخرى في مجال الطب والهندسة وذلك بتطوير خطط وبرامج اعداد المعلمين وتدريبيهم قبل وفي أثناء الخدمة .

٣ - تعويد المعلمين وحفزهم على التعليم المستمر والتعلم الذاتي وذلك باتاحة الفرص المناسبة لاستمرارهم في الدراسة والمشاركة في البحوث التربوية والاكاديمية وربط ذلك بنظام مناسب من الحوافز المادية والادبية .

٤ - تخفيف الاعباء عن المدراس وخاصة المتزوجات لتمكينهن من القيام بأعباء المهنة والبيت معا وقد يكون ذلك باتاحة الفرصة للعمل نصف الوقت وفق نظام مرتبات خاص .

٥ - اعداد مكان خاص برعاية اطفال المعلمات مع توفير الامكانات المناسبة .

ثانياً : في مجال طبيعة العمل المرهقة لمهنة التدريس :

يجب ان يجعل من مهنة التدريس متعة لكل من المعلم والمتعلم ويطلب ذلك :

١ - تخفيف الاعباء الحالية للمدرسين من حيث النصاب من الحصص التدريسية وكثافة الفصول والتخفيف قدر الامكان من الاعمال الروتينية واستخراج الشهادات ورصد الدرجات وحصر الغياب .

٢ - تقديم التسهيلات الكافية والمناسبة التي تساعد المعلم في اداء مهام مهنته مثل التقنيات والكتب والمراجع التي يحتاج اليها .

٣ - مشاركة الاسرة في مسئوليات التربية والتوعية بأهمية الدور
الذى يقوم به العلم وواجب المتعلمين نحو معلميهم .

ثالثا : - الاستقرار الاقتصادي للمعلم :

ان مشكلات الاستقرار الاقتصادي للمعلم تتطلب حلا عاجلا من
أجل زيادة الاقبال على مهنة التدريس وبناء على ذلك نوصي بالاتي :
١ - وضع حواجز مادية وادبية للجيدلين من المعلمين .

٢ - اعادة النظر في المكافآت المادية التي تصرف للمعلمين نظير قيامهم
باعمال اضافية بحيث تكون هذه المكافآت مجزية .

٣ - اعادة النظر في جدوله مرتبات المعلمين .

المكانة الاجتماعية للمعلم : -

يشعر غالبية المعلمين بأن المجتمع لا يضعهم في المكانة الاجتماعية
الملائمة وقد يكون هذا الاحساس ناجما من سلوك بعض الفئات الاجتماعية
حيال المدرسين او من احتكاك بعض أولياء الامور بهم دفاعا عن تصرفات
ابنائهم .

لذلك نوصي بما يلي :

- ١ - تكثيف حملة اعلامية منظمة للتعریف بدور المعلم ومكانته .
- ٢ - تشجيع المعلمین على المشاركة الايجابية في الانشطة الاجتماعية
وربط مجتمع المعلمین بباقي فئات المجتمع وقد يكون ذلك ممكنا من خلال
انشطة جمعية المعلمين الكويتية وزيادة الاتصال بينها وبين الفعاليات
الاجتماعية الاقتصادية الاخري .
- ٣ - ان تدعیم المكانة الاقتصادية للمعلم ستكون ذات اثر ايجابي
في تدعیم مكانته الاجتماعية .

المراجع

- ١ - عبد الرحيم صالح ، عمر بكيش ، المكانة الاجتماعية للمعلم ، جمعية المعلمين الكويتية - اسبوع التربية الثالث عشر - الكويت - ١٩٨٣ م
- ٢ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم /ادارة البحث التربوية . ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس ، تونس ١٩٨٣
- ٣ - وزارة التربية - دولة قطر : حول عزوف الشباب القطري عن مهنة التعليم ١٩٧٩
- ٤ - مرجع (١)
- ٥ - وزارة التربية والتعليم - المملكة الاردنية الهاشمية . : تسرب الكفايات الفنية من وزارة التربية والتعليم ، عمان ، ١٩٧٩
- ٦ - المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب - الكويت - ١٩٦٨ م
- ٧ - عمر بكيش ، الكفاية المهنية للمعلم ، جمعية المعلمين الكويتية اسبوع التربية الثالث ، ١٩٨٣ م
- ٨ - مرجع (١)
- ٩ - احصائيات وزارة التربية - دولة الكويت .

مقدارنة عدد ونسبة المستقلين والمتقاعدون من معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية بالمعينين في الفترة من ٤/٨/٨٠ حتى ٤/٨/٨٤

العام الدراسي		العام الدراسي		العام الدراسي	
الى ٣١ مارس	من ١٠ نيسان	الى ٣١ مارس	من ١٠ نيسان	الى ٣١ مارس	من ١٠ نيسان
معلمون	معلمات	معلمون	معلمات	معلمون	معلمات
مستقلون	معينون	مستقلون	معينون	مستقلون	معينون
متقاعدون	المجموع	متقاعدات	المجموع	متقاعدون	المجموع
%	%	%	%	%	%
٦٧.٦	٢٢	٣٦٩	١٨	٣٦٩	٢٢
٦١.٣	٤٧	٣٤	١٣	٢٧٦	٤٧
٦١.١	٥٤	٣٣	٢١	٤٢٩	٥٤
٦١.٣	٥٤	٣٣	٢١	٤٢٩	٥٤
٦١.١	٥٢	٣٤	١٨	٤٨٣	٥٢
٦٠.٩	٥٠	٣٠	٣٠	٥٣٨	٥٠
٦١.٠	٧٦	١٣١	١٣١	٢١٧٥	٧٦

المصدر : احصائيات وزارة التربية - دولة الكويت

ملحق (٢)

وأستكمالاً للدراسة عزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم في مرحلتي الرياض والابتدائي رأى الباحثون ضرورة تقديم عرض احصائي موجز لظاهرة العزوف عن مهنة التعليم في مرحلتي المتوسطة والثانوية ، وذلك بهدف التعرف على حدة هذه الظاهرة في هاتين المرحلتين ومقارنتها بالمرحلة الأساسية .

وقد أسس منذ إنشاء جامعة الكويت في عام ١٩٦٦ برنامج لإعداد المعلمين للمرحلتين المتوسطة والثانوية . وعلى الرغم من مضي عقدين على هذا البرنامج الا ان نسبة المعلمين الكويتيين في هاتين المرحلتين لا تزال ضئيلة فقد وصلت ٧٪ بين المعلمين و ٢٨٪ بين المعلمات في المرحلة المتوسطة . كما وصلت ٥٪ بين المعلمين و ٢١٪ بين المعلمات في المرحلة الثانوية كما هو موضح في جدولين (١ و ٢) .

كما تدل المؤشرات الاحصائية على تدني اعداد المدرسين والمدرسات الكويتيين في بعض التخصصات النادرة مثل الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية . مما يدعو الى ضرورة دراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها .

جدول رقم (١)
مرحلة التعليم المتوسط

الإجمالي											
نسبة التكريم	الإجابة										
٢٣٧	٨٩	٤١	٦٤	٣٩٦	١٧	٣٩٦	٣٣	٨٠٩	٨٠٩	٧٧٦	٣٣
٣٧٠	٧٣	١٣	٤١	٧٧٦	٧	٧٧٦	٧	٦٤	٦٤	٦٧١	٧
٦١٧	٥٠	١٢	٣٠	٦٧١	١١	٦٧١	١١	١٢	١٢	٦١٧	١١
٥٣٧	٤٣	١٣	١٣	٥٧٢	١١	٥٧٢	١١	١٣	١٣	٣٩٦	١١
٣٧٩	٣٧	٢٣	٢٣	٤٧٥	٧	٤٧٥	٧	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٧
٤٠١	٤١	١٣	١٣	٣٤٠	٤	٣٤٠	٤	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	٤
٢٣٩	٢١٨	٢١	٢١	٢٨٢	٧	٢٨٢	٧	٢١١	٢١١	٢١١	٧
١٦٣	١٦٣	٣٤	٣٤	٢٥٤	٢٠	٢٥٤	٢٠	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠
٩٤	٩٤	٣٤	٣٤	١٢٣	١	١٢٣	١	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١
٣٤٣	٣٥٧	٦	٦	٦٣	٥	٦٣	٥	٥٨	٥٨	٥٨	٥
٣٤٤	٣٤	٦	٦	٦٣	٣	٦٣	٣	٣٨	٣٨	٣٨	٣
٣٤٥	٣٤	٦	٦	٦٣	٢	٦٣	٢	٢٧	٢٧	٢٧	٢
٣٤٦	٣٤	٦	٦	٦٣	١	٦٣	١	١٦١	١٦١	١٦١	١
٣٤٧	٣٤	٦	٦	٦٣	١	٦٣	١	٢٧	٢٧	٢٧	١
٣٤٨	٣٤	٦	٦	٦٣	٠	٦٣	٠	٣٠	٣٠	٣٠	٠
٣٤٩	٣٤	٦	٦	٦٣	-	٦٣	-	٥١	٥١	٥١	-
٣٤١	٣٤	٦	٦	٦٣	٥	٦٣	٥	٣٠٣٦	٣٠٣٦	٣٠٣٦	٥
٣٤٢	٣٤	٦	٦	٦٣	١٦١	٦٣	١٦١	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦١
٣٤٣	٣٤	٦	٦	٦٣	٢٧	٦٣	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧

٣ مصدر الاحصائيات : إدارة التخطيط - (قسم الأحصاء) احصائية
 توزيع المدرسين والمدرسات على المواد حسب الحاجة (لـ - غـ) حسب الحالة في ١٧/١/١٩٨٤ م صفحه رقم ٤

جدول رقم (٢)
مرحلة التعليم الثانوي

الإجمالي		المراد		المراسن		الدراسات	
نسبة التكاليف	المجملة						
٤٦٦٪	٢٣٦	٢٢١	١٥	٢٥٣	٢٦٣	١٠	٢٥٣
٨٢٪	٤٩٠	٤٥٠	٤٠	٤٨٨	٤٨٨	١٥	٤٨٨
١٧١٪	٢٤٧	٣٧١	٧٦	٤٣٧	٤٣٧	٧	٤٣٧
١٧١٪	١١٢	٣٠	٣٠	١١٤	١١٤	٣	١١٤
١٧٥٪	٣٦٩	٣٠	٣٠	٣٦٩	٣٦٩	٣	٣٦٩
١٦٩٪	٢٦٢	٣٥٤	٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣	٣٥٤
٢٣٥٪	١٤٦	٣٥٥	٥٧	٣٥٥	٣٥٥	٣	٣٥٥
١٨٩٪	٢٧٩	٢٣٣	٦٧	٢٧٩	٢٧٩	٣	٢٧٩
١٩٥٪	١٩٥	١٣٣	٣٣	١٣٣	١٣٣	٣	١٣٣
١٢١٪	١٢١	١٢١	١٢	١٢١	١٢١	٢	١٢١
٩٥٪	٩	١١٥	٢٧	١١٥	١١٥	٢	١١٥
٢٧٧٪	٢٧٧	٢٧٦	٦	٢٧٦	٢٧٦	٢	٢٧٦
٤٠٤٪	٤٠٤	٤٠٥	٧	٤٠٥	٤٠٥	٢	٤٠٥
٥٦٪	٦	٦	٦	٦	٦	٢	٦
-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٪	١٣	١٣	١	١٣	١٣	١	١٣
٢٣٪	٢٣	٢٣	٢	٢٣	٢٣	٢	٢٣
٣٨٪	٣٨	٣٨	٢	٣٨	٣٨	٢	٣٨
٦١٪	٦١	٦١	٢	٦١	٦١	٢	٦١
٢٢٪	٢٢	٢٢	١	٢٢	٢٢	١	٢٢
٣٠٪	٣٠	٣٠	-	٣٠	٣٠	-	٣٠
١١٨٪	١١٨	١١٨	-	١١٨	١١٨	-	١١٨
٣٣٦٩٪	٣٣٦٩	٣٣٦٩	١٦٥٠	٣٠٠٦	٣٠٠٦	١٦٣	٣٠٠٦
٣١٦٩٪	٣١٦٩	٣١٦٩	٧١٩	١٦٣	١٦٣	٣	١٦٣

تطور التعليم الاهلي في الكويت:
آفاقه ومستقبله
"خلاصة"

د. على سعيد طيبة
أ. طه بورسلي

تطور التعليم (الأهلي) في الكويت

آفاقه ومستقبله

خلاصة

ولد التعليم الخاص كما ولدت آشياء كثيرة أخرى كثيرة ، نتيجة للتطور الذي صاحب الكويت باكتشاف النفط ، وتزايد عدد المهاجرين إلى الكويت للعمل بها فضلاً عن النمو الذاتي لسكان الكويت .

فقد ارتبط بالتطور وتزايد عدد السكان . اذ كان لا بد من استيعاب الاعداد المتزايدة من أبناء هؤلاء السكان . وقد كانت الحاجة ملحة لتوفير تعليم أبناء الجاليات الأجنبية من غير العرب ، بالنظر ل حاجز اللغة الذي يعوق التحاقهم بمدارس الحكومة ، ورغبة الجاليات الأجنبية من ناحية أخرى ، بتوفير تعليم مفهوم يراعى لابنائهما فلسفتها الحياتية وتاريخها وتراثها ، ويعمق الاصالة الوطنية لدى هذه الجاليات ، ويربطهم بصورة أو بأخرى بالوطن الام ومثله وعاداته وأنماط تفكيره وتوجهاته بوجه عام .

ولم يلبث الحال ايضا ان وجد بعض الوافدين ان استيعاب ابنائهم في مدارس غير حكومية ربما يسر لهم تعليم ابنائهم ، او انهم يحل لهم مشكلة تعليم ابنائهم بالنظر الى عدم مقدرتهم على الالتحاق بالمدارس الحكومية .

ومن ناحية ثالثة كان هناك حتى من بين الكويتيين ، من فضل ان يلحق ابنه بالتعليم الامثل ، سواء منه الاجنبي او العربي حتى يضمن لابنه مستوى تعليميا افضل ، وبخاصة بالنظر لمن يريد اكمال دراسته في الجامعات الأجنبية والفرجية منها بصورة خاصة ، فضلاً عن اكتساب مهارة اللغة في حد ذاتها التي هي ثروة علمية لا شك فيها تساعده في اتساع مدى الثقافة ، والاستعداد للتأهيل للعمل والحياة المهنية .

هكذا اذن ولد التعليم الخاص تاريخيا ، واجتماعيا .. وكان لا بد من وضع غطاء قانوني واداري لهذا التعليم فصدر في عام ١٩٥٩ م نظام

الاشراف على المؤسسات التعليمية غير الحكومية بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩ ، والقرار الوزاري رقم ٦٧/٤٦٠١ الع矛د الفقري لنظام التعليم الخاص وقد تضمن في هذا القرار الوزاري مفهوم المادة (١٨٠) من الدستور الكويتي التي تنص على « ان كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والاوامر والقرارات المعمول بها عند العمل بهذا الدستور يظل ساريا ما لم يعدل او يلغى وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور وبشرط الا يتعارض مع نص من نصوصه » والتي يفهم منها ان الدستور تبني القوانين واللوائح والمراسيم السابقة (١٩٥٩) والتي نظمت الوضع القانوني للتعليم الخاص .

ومهما يكن فقد راعت القوانين الصادرة منذ حينه حتى الان اعتبارات السيادة الوطنية والارتفاع بمستوى هذه المدارس لتكون ادارة ثقافية فعالة ، وان لا تتعارض في اهدافها مع الاهداف القومية والتقاليد المرعية .

وقد جاء تثبيج هذه الانظمة والقرارات بالقرار رقم ٥٥٤٠٩ الصادر في ٦/١٦/١٩٨١ والذى جاء تفصيلا ينظم شؤون المدارس والمعاهد والمكاتب الثقافية الخاصة ، كما ينظم شؤون المدارس المعانة ، ومن يستحقها ومن يحرم منها لمخالفتها ما يلى .

وقد شمل التعليم الخاص ما يلي :

– المدارس العربية الاهلية وتسيير في مناهجها وخططها الدراسية وسلمهما التعليمي وامتحاناتها العامة على ما تسيير عليه وزارة التربية وتقدم التربية لهذه المدارس كتبها المدرسية ، وتشرف على هذه المدارس اشرافا فنيا واداريا .

– المدارس الاجنبية : وتتبع هذه المدارس مناهج خاصة بها في تدريسها وفقا للأنظمة المتّبعة في بلدها الأصلية . وتنتمي إلى جنسيات متعددة (الامريكية ، الانجليزية ، الفرنسية ، الهندية ، الباكستانية ، الايرانية ، الارمنية)

– المعاهد الاهلية والمكاتب الثقافية : وتسيير المعاهد الاهلية الدراسة للراغبين في التخصصات المختلفة مثل اللغات الحية ، والحاسب الالكتروني والمواد التجارية والهندسية والمعمارية الخ .

كما تقدم المكاتب الثقافية خدماتها للراغبين في متابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد الاجنبية خارج الكويت وتعدي خدماتها ما سبق

إلى تسجيل الدارسين في الجامعات الأجنبية والعربية إلى تأمين الكتب
الجامعية وتسديد الرسوم وأبلاغ النتائج وتوفير السكن المناسب .

أما بالنسبة للمستقبل، فإن لدى المدارس الأجنبية والمعاهد والمراكم
الثقافية دوراً كبيراً تلعبه سواءً في ميدان اللغات أو المهارات .. وبالنسبة
للمدارس الأجنبية فإن نوعية التعليم الذي يقدم فيها والقائم على
اسباب الخبرات والمهارات والذي يمارس بصورة ديمقراطية
نوعية تستحق منها الاستمرار على الابقاء عليها ورعايتها مما يجعلها تتقدم
بواجبها من هذه الناحية خير قيام .

(٢)

المجلس التنفيذي لإدارة المصالح الخاصة

الإدارية التعليمية

سراقب التعليمي

سراقب المدرستين المالي

نظام العائمة

نظام التعليم

المجلس التعليمي

المجلس التعليمي

جامعة

باصورت
مقدمة
عالية

جامعة
الإقليم

جامعة
الإقليم

جامعة
الإقليم

جامعة
الإقليم

جامعة
الإقليم

جامعة
الإقليم

البلد

البلد

بلدية

تكميلية لتنظيم اليدوى لأدوات التعليم الخاص

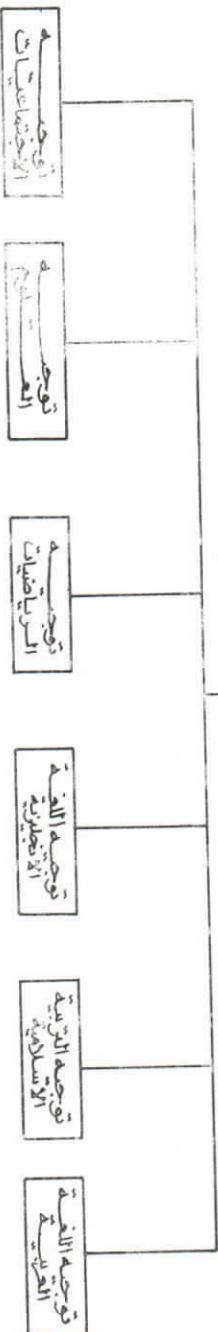
تابع التعليم البدوى والفنى

اداره المقهى في المدارس الخاص

تابع درجات التعليم الخاص

مراقى للشئون الفنية

المؤسسيه المعنوي للموارد الدراسية



المسئولية التعليم الخاص السادس (٢)

تطور التعليم الاهلي في الكويت: آفاق - تطوره - مستقبله

العنوان:

د. طه سليمان برسانى

د. ناجي عصمر عظيمى

تطور التعليم الخاص (الأهلي) في الكويت

ان المتتبع لحركة التربية والتعليم وتطورها في الكويت ، يجد ان قطاع التعليم الحكومي كان يستوعب جميع المتقدمين اليه من طلاب ، سواء كانوا أبناء المواطنين او الوافدين ثم اتى على هذا القطاع حيناً من الدهر أصيب فيه بالتضخم بسبب الزيادة الطبيعية للسكان واطراد التمو في الاعداد المتزايدة من أبناء الجاليات المقيمين على أرض الكويت ونتيجة لذلك اشتد الطلب على التعليم . وكان لا بد من ايجاد وسيلة للتخفيف عن مدارس الحكومة واستيعاب جميع الطلاب الراغبين في تلقي العلم ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة لايجاد قطاع التعليم غير الحكومي او التعليم الاهلي الذي عرف في الكويت باسم « التعليم الخاص » وأخذ ينمو شيئاً فشيئاً حسب الحاجة اليه وزيادة الطلب عليه .

ونظراً للتقدم المستمر في شتى نواحي الحياة في البلد ، وتطورها في مختلف المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، وال عمرانية ، والثقافية سنة بعد اخرى واطراد واتساع نطاق التعليم الخاص وازدياد عدد مؤسساته زيادة كبيرة لتواكب الزيادة في اعداد الطلبة من أبناء الوافدين وغيرهم ..

ولما كانت وزارة التربية في دولة الكويت تهدف عندما سمحت بإنشاء المدارس الخاصة الى ان تكون هذه المدارس نموذجاً من مدارسها وصورة جيدة للقطاع التعليمي المنشامي فان سياساتها ظلت تسعى الى رعاية هذا القطاع والعاملين فيه ، وذلك عن طريق احكام الرقابة عليه ، وتوسيع دائرة التوجيه والاشراف على مؤسساته المختلفة حتى أصبح الاشراف يغطي جميع النواحي الادارية والتنظيمية والمالية والفنية والصحية والقانونية .

وفي ضوء ما شهدته حركة التربية في المنطقة العربية في اواخر الخمسينات من نشاط ملحوظ في حقل التعاون العربي والذى تم بخض عن اتفاقية الوحدة الثقافية سارع المجلس الاعلى في الكويت وهو السلطة التشريعية في البلاد آنذاك الى اقرار نظام الاشراف على المؤسسات التعليمية غير الحكومية وذلك بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩ ،

ويشكل هذا النظام مع القرار الوزارى رقم ٦٧/٤٦٦٠١ العמוד الفقري لنظام التعليم الخاص فى دولة الكويت اذ يعتبران السنند القانونى المطبق على التعليم الخاص بالكويت حتى اليوم وذلك بموجب المادة (١٨٠) من دستور الكويت والتي نصت على أن « كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم وال اوامر والقرارات العموم بها عند العمل بهذا الدستور يظل ساريا ما لم يعدل او يلغى وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور وبشرط الا يتعارض مع نص من نصوصه والتي يفهم منها ان الدستور الكويتي تبني القرارات واللوائح والقوانين والمراسيم التي كانت تنظم الوضع القانوني للتعليم الخاص قبل صدوره .

وقد روعي فيما سبق الآتى :

١ - اعتبارات السيادة الوطنية للدولة واحتراها على هذا النوع من التعليم ملزما أيها بمناهج وزارة التربية اذا كان اهليا عربيا ويعتمد منهاج التربية الاسلامية ، واللغة العربية ، والاجتماعيات للطلبة المسلمين وغيرهم اذا كان اجنبيا كما نص على عقوبات رادعة بحق المخالفين .

٢ - الارتفاع بمستوى هذه المدارس لتكون اداة ثقافية فعالة .

٣ - سلامة التوجيه والتربية بحيث لا يتعارض شيء منها مع الاهداف القومية والتقاليد المرعية .

بتاريخ ١/٧/١٩٦٦ اصدرت وزارة التربية في الكويت قرارها رقم (١٣٤٨٠) المتضمن الاحكام المنفذة لقرار المجلس الاعلى ولا سيما في مجال تقسيم المؤسسات التعليمية وتعددتها . ولقد أعاد قرار الوزارة رقم (٤٦٦٠١) بتاريخ ٥/١٦/١٩٦٧ تنظيم التعليم الخاص بصورة شاملة ويعتبر القرار المذكور مع قرار عام ١٩٥٩ م المذكور سابقا النظام الاساسي للتعليم الخاص وما زال حتى تاريخه مطابقا ومعمولا به ، ولم يجر عليه سوى تعديلين ، الاول تحديد الكفالة المالية التي يقدمها صاحب المدرسة الخاصة للوفاء بالتزاماته تجاه الغير . والثاني يتضمن احكاما اضافية لرياض الاطفال .

مراحل تطور الجهة المشرفة على مدارس التعليم الخاص :

وعلى اثر صدور قرار المجلس الاعلى الانف الذكر في عام ١٩٥٩ م انشئ قسم جديد بوزارة التربية سمي بقسم المدارس الاهلية وفي غمرة

تزايد اعداد مدارس التعليم الاهلى وفى حوالى سنة ١٩٦٧ م تحول هذا القسم الى مراقبة وسميت بمراقبة المدارس الاهلية وبمرور الزمن وتزايد اعباء ومسئولييات هذا النوع من التعليم رأت وزارة التربية ضرورة ان يكون له ادارة خاصة به ترعى شئونه لذا تم تحويل مراقبة المدارس الاهلية الى ادارة باسم ادارة التعليم الخاص وكان ذلك فى العام الدراسي ٧٣/٦٢ وفى ١٩٨١/٦ رقم قرار الوزارى رقم ٥٤٠٩ لعام ١٩٨١ والذى يقضى باعادة تنظيم ادارة التعليم الخاص وتحديد اختصاصاتها بعد ان تطورت وتوسعت وقد نص القرار على الآتى : -

تحدد مهمة ادارة التعليم الخاص فى الامور التالية :

- الاشراف على المدارس والمعاهد والمكاتب الثقافية الخاصة فى حدود القواعد الموضوعة فى هذا الشأن والعمل على تحسين مستوى أدائها وتنميتها لتفطية الاحتياجات المتوقعة فى ضوء السياسة التعليمية والثقافية والاهداف المحددة لها .
- التنسيق بين جهود المدارس الخاصة والمعاهد والمكاتب الثقافية والعمل على حل المشاكل التى تواجهها وتذليل الصعوبات التى تعترض طريقها .
- متابعة تنفيذ المناهج الدراسية وانشطة المعاهد والمكاتب الثقافية للتأكد من التزامها بالبرامج والاهداف المحددة لها .
- دراسة ما تحتاجه المدارس المعانة فى حالة مواجهتها لصعوبات تمنعها من الوفاء باحتياجاتها للعملية التربوية وأبلاغ الجهات المختصة بذلك .
- دراسة طلبات فتح مدارس أو معاهد خاصة أو صفوف تعليمية جديدة أو مكاتب ثقافية .
- التحقيق في الحالات التى تصدر عن المدارس والمعاهد الخاصة والمكاتب الثقافية واتخاذ الاجراءات المناسبة فيها على نسوة القواعد المعتمدة فى هذا الشأن .
- اعداد ميزانية الاعانة المالية التى تقدمها الوزارة للمدارس الخاصة .
- دراسة الاسباب التى تؤدى الى وقف أو الغاء الاعانة المالية للمدارس الخاصة المعانة جزئياً أو كلياً .
- وبين التخطيط المرفق الهيكل التنظيمى لادارة التعليم الخاص .

آفاق التعليم الخاص

نستطيع ان ندرك افق التعليم الخاص من تأمل نص القرار الوزارى رقم ٦٧/١٦٠١ وتعديلاته بشأن نظام التعليم في مادته الاولى على النحو التالي :

« يشمل التعليم الخاص غير الحكومي كل مدرسة او معهد او مركزاً يقوم اصلاً او بصفة فرعية بال التربية او التعليم او التدريب »

« يعتبر التعليم الخاص اهلياً اذا اقتصر على تعليم ابناء البلاد العربية »

« يعتبر التعليم الخاص اجنبياً اذا اقتصر اساساً على تعليم ابناء الجاليات غير العربية »

يعتبر التعليم الخاص غير الحكومي ملحاً بالسفارات اذا اقتصر على تعليم ابناء الدبلوماسيين »

وقد نص هذا القرار على أن التعليم الخاص يشمل المدارس والمعاهد والمراكم الثقافية واطلق على التعليم الخاص المتعلق ببناء البلاد العربية اهلياً كما اعتبره اجنبياً اذا اقتصر على تعليم ابناء الجاليات غير العربية وهو من ناحية ثلاثة ملحق بالسفارات اذا اقتصر على ابناء الدبلوماسيين .

المدارس العربية الاهلية وتطورها : -

بدأت المدارس الخاصة مسيرتها بالمراحل الدراسية الاولى وهي مرحلة الروضة والابتدائية وكان نظامها مقتبساً من عدد من النظم التعليمية الموجودة في البلاد العربية .

ولم يلبث الامر حتى شمل هذا التعليم المرحلة المتوسطة ثم المرحلة الثانوية .

وهنا رأت وزارة التربية ان توحد نظم التعليم لهذه المدارس ، وذلك حرصاً منها على المصلحة العامة ومصلحة الطلاب ومستقبلهم ، وكان طبيعياً ان تلزم وزارة التربية المدارس الخاصة بالنظم التعليمية في دولة

الكويت، فتوحدت المناهج والخطط الدراسية والسلم التعليمي والامتحانات العامة في المدارس المذكورة وأصبحت مطابقة تماماً لما هو مقرر في المدارس الحكومية ، وبذلك امكن معادلتها من حيث الشهادة الدراسية في المراحل المختلفة بمشيلاتها في مدارس وزارة التربية وفي الشهادة العامة (شهادة الثانوية العامة) عند نهاية المرحلة التعليمية ويدخل طلاب المدارس الخاصة في مراحل النقل الامتحانات جنباً الى جنب مع زملائهم طلاب مدارس الحكومة وبين الجدول رقم (١) في صفحة (٦) تطور اعداد الطلاب في المدارس الاهلية العربية وفقاً للمراحل التعليمية .

* * *

**تطور اعداد الطالب وفقاً للمراحل التعليمية في العام الدراسي
١٩٧٠/٧٩ حتى ٢١/٧٠ من**

العام الدراسي	رياض الاطفال	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية	نيلات
العام الدراسي	رياض الاطفال	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية	نيلات
١٩٧٠/٧٩	٧١ / ٧٠	١٣٠٩٠	٥١٩٥	١٢٠٩٠	٨٧
٢١/٧٠	٧٢ / ٧١	٦٧٨٤	٤٧٨٦	١٠٣٦	١١١
٢٢/٧١	٧٣ / ٧٢	٦٧٨٤	٤٧٨٦	٣٤٧	٩٤
٢٣/٧٢	٧٤ / ٧٣	٦٥٣٦	٤٩٥٦	٢٤٥٣	١٥٧
٢٤/٧٣	٧٥ / ٧٤	٦١٥٥	٦٢٧٢	٣٣٠	٣٤٠
٢٥/٧٤	٧٥ / ٧٤	٦١٦١	٦٢٧٢	٤٨٥	٤٨٥
٢٦/٧٥	٧٦ / ٧٥	٦٧٠٧	٦٧٠٧	٤٠٧	٤٠٧
٢٧/٧٦	٧٧ / ٧٦	٦٧٠٧	٦٧٠٧	٦٩٨	٦٩٨
٢٨/٧٦	٧٨ / ٧٧	٥٦٢٨	٥٦٢٨	٥٧٨	٥٧٨
٢٩/٧٧	٧٩ / ٧٨	٦١٦١	٦١٦١	٢٩٠	٢٩٠
٣٠/٧٨	٨٠ / ٧٩	٦١٦١	٦١٦١	١٩٩	١٩٩
٣١/٧٩	٨١ / ٨٠	٦٨١٣	٦٨١٣	٤٩٠	٤٩٠
٣٢/٨٠	٨٢ / ٨١	٧٦١٤	٧٦١٤	١٨٤٩	١٨٤٩
٣٣/٨١	٨٣ / ٨٢	٨٣٢١	٨٣٢١	٦٩٦٣	٦٩٦٣
٣٤/٨٢	٨٤ / ٨٣	٨٤٣٢	٨٤٣٢	٣٢٣٢	٣٢٣٢
٣٥/٨٣	٨٥ / ٨٤	٨٤٣١	٨٤٣١	٣٦٧٦	٣٦٧٦
٣٦/٨٤	٨٦ / ٨٥	٨٤٣٠	٨٤٣٠	٣٠٦٣	٣٠٦٣
٣٧/٨٥	٨٧ / ٨٦	٨٤٢٦	٨٤٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦
٣٨/٨٦	٨٨ / ٨٧	٨٤٢٥	٨٤٢٥	٤٣٨٠	٤٣٨٠
٣٩/٨٧	٨٩ / ٨٨	٨٤٢٤	٨٤٢٤	٥٠٢٠	٥٠٢٠
٤٠/٨٨	٩٠ / ٨٩	٨٤٢٣	٨٤٢٣	٦٢٦٩	٦٢٦٩
٤١/٨٩	٩١ / ٩٠	٨٤٢٢	٨٤٢٢	٦٣١٦	٦٣١٦
٤٢/٩٠	٩٢ / ٩١	٨٤٢١	٨٤٢١	٧٢١٦	٧٢١٦
٤٣/٩١	٩٣ / ٩٢	٨٣٢١	٨٣٢١	٧٧٧٤	٧٧٧٤
٤٤/٩٢	٩٤ / ٩٣	٨٣٢٠	٨٣٢٠	٦٣٥٨	٦٣٥٨
٤٥/٩٣	٩٥ / ٩٤	٨٣١٩	٨٣١٩	٥٦٥٩	٥٦٥٩
٤٦/٩٤	٩٦ / ٩٥	٨٣١٨	٨٣١٨	٣٦٩٣	٣٦٩٣
٤٧/٩٥	٩٧ / ٩٦	٨٣١٧	٨٣١٧	٣٢٣٢	٣٢٣٢
٤٨/٩٦	٩٨ / ٩٧	٨٣١٦	٨٣١٦	٢٠٦٣	٢٠٦٣

المدارس الاجنبية وتطورها :

مع ما شهدته الكويت من نهضة صاعدة متعددة الجوانب في مطلع النصف الثاني من هذا القرن استلزمت وجود جاليات وافدة عربية واجنبية لتساهم في هذه النهضة كان من الطبيعي السماح بانشاء مدارس لابناء هذه الجاليات الواقفة لتقديم لهم الخدمات التعليمية المماثلة لتلك الخدمات التي يتمتع بها اقرانهم في بلادهم الاصلية سواء بلغاتهم القومية او باحدى اللغات العالمية كالانجليزية والفرنسية وذلك حتى يتمكنوا من متابعة دراستهم عند عودتهم الى بلادهم .

ولما كان الوافدون الى الكويت ليسوا كلهم عربا ولا يدرس اولادهم منهجا واحدا ، كان لا بد من تخصيص مدارس لتدريس مناهج غير عربية سميت «المدارس الاجنبية» وكان لكل مدرسة منها طابعها الخاص الذي تميز به ، وتتبع مناهج خاصة في تدريسيها ، وفقا للانظمة المتبعة في بلادهم الاصلية من حيث السلم التعليمي والمناهج الدراسية والمؤهلات والخبرات التي يجب توفرها في اعضاء الهيئة التدريسية كما تعد طلبتها للحصول على الشهادات الالزمة للالتحاق في جامعات وطنها الام وتبدأ الدراسة في جميع هذه المدارس من مرحلة الروضة الا انها لا تستمر كلها حتى المرحلة النهائية لكن يوجد على الاقل مدرسة واحدة من كل جنسية تقدم الخدمات التعليمية لطلابها حتى المرحلة النهائية .

وتضم هذه المدارس مدارس اجنبية تسير على مناهج غريبة كالمدارس الانجليزية والامريكية والفرنسية . اخرى تسير على مناهج شرقية بالمفهوم الجغرافي كالمدارس الايرانية ، والهندية والارمنية ، والباكستانية وفي كثير من الحالات تقتصر هذه المدارس في اداء خدمتها على ابناء جنسيتها على مختلف مستوياتهم الاجتماعية والمعيشية ولكن بعضها يستجيب لرغبة بعض المواطنين والوافدين في الاستفادة من خدمات هذه المؤسسات التعليمية فتسمح بقبول البعض من ابنائهم .

ويبلغ عدد المدارس الاجنبية العاملة في الكويت اليوم ثلاثة مدارس موزعة على سبع جنسيات مختلفة هي : الانجليزية ، الامريكية الفرنسية ، الباكستانية ، الهندية ، الارمنية ، الايرانية .

وقد تخرج من هذه المدارس العديد من الطلاب الذين التحقوا بالجامعات المختلفة لدراسة انواع العلوم والمعارف في مختلف الاختصاصات وما من شك في ان جزءا لا يأس به من خريجي هذه المدارس بما اتيح لهم من فرصة لاكمال تعليمهم الجامعي فانهم يعودون لاثراء مجتمعاتهم بشتى الخدمات كل في مجال تخصصه .

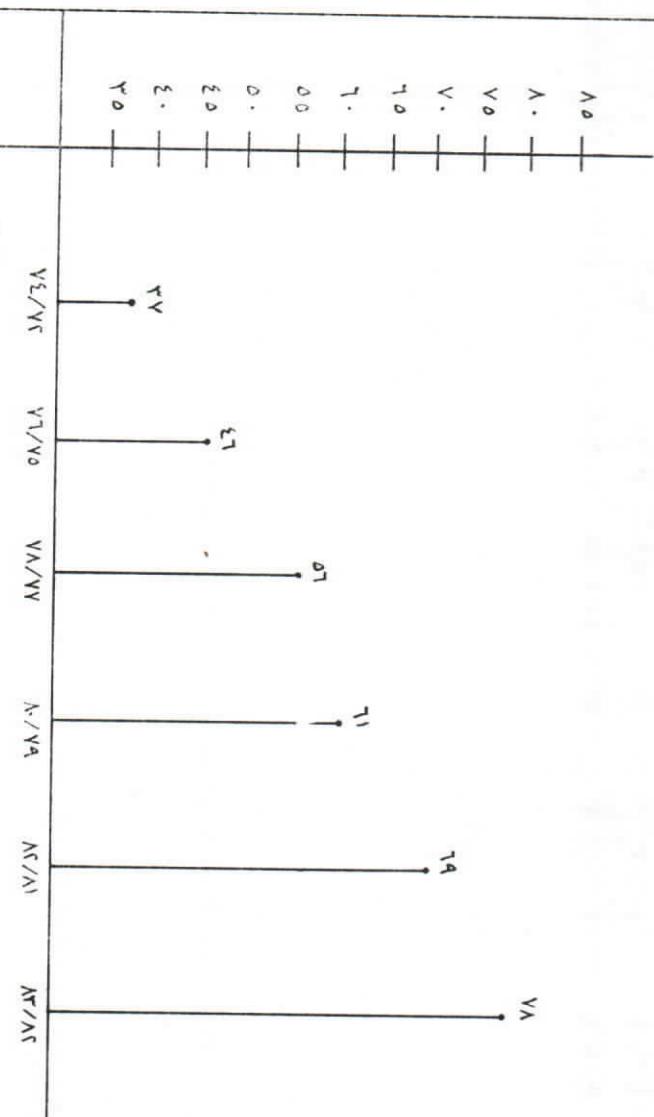
تطور اعداد الطلاب وفقاً للعام الدراسي في المدارس الاجنبية

من ٦١/٦٠ الى ٨٠/٧٩

المجموع	عدد الطالب		عدد المدارس	السنة الدراسية
	إناث	ذكور		
١٢٣٩	٦٣٤	٦٠٥	٥	٦١/٦٠
١٤٣٨	٦٨٦	٧٥٢	٥	٦٢/٦١
١٧٠٧	٨٣٧	٨٧٠	٥	٦٣/٦٢
١٨٦٦	٩١٣	٩٥٣	٥	٦٤/٦٣
١٩٥٢	٩٦٣	٩٨٩	٦	٦٥/٦٤
٢٤٦١	١٢٨٣	١١٧٨	٥	٦٦/٦٥
٢٨٩١	١٤٢٠	١٤٧١	٦	٦٧/٦٦
٢٩٧٦	١٤٥٩	١٥١٧	٧	٦٨/٦٧
٢٣٦٦	١٦٣٦	١٧٣٠	٨	٦٩/٦٨
٥٠٨٦	٢٥٠٦	٢٥٨٠	١٦	٧٠/٦٩
٥٩٠٦	٣٨٧٠	٣٠٣٨	١٥	٧١/٧٠
٧١٦٢	٢٣٧٦	٣٧٨٦	١٦	٧٢/٧١
٨٨٠٥	٤٢٢٧	٤٥٧٨	١٧	٧٣/٧٢
١٠٠٨٠	٤٧٧٧	٥٣٠٣	١٧	٧٤/٧٣
١١٦٨٩	٥٤٢٥	٦٢٦٤	١٧	٧٥/٧٤
١٤٣٦٢	٦٧٣٧	٧٦٢٥	١٩	٧٦/٧٥
١٦٥١٢	٧٦٠٤	٨٩٠٨	٢١	٧٧/٧٦
١٩٢١١	٨٨٦٣	١٠٣٤٨	٢٢	٧٨/٧٧
٢٢١٨٣	١٠٣٧٢	١١٨١١	٢٣	٧٩/٧٨
٢٤٢٢٧	١١٥٥٣	١٢٦٧٤	٢٤	٨٠/٧٩

البعـضـيـةـ الـ عـلـمـيـةـ الـ اـسـاسـيـةـ مـعـنـدـهـ مـعـنـدـهـ

أـسـاسـيـةـ الـ عـلـمـيـةـ الـ اـسـاسـيـةـ مـعـنـدـهـ مـعـنـدـهـ



تطور المعاهد الأهلية والمكاتب الثقافية

١ - المعاهد الأهلية :

وهي مؤسسات وطنية أهلية تقدم خدماتها الثقافية للراغبين في التعليم لذا فهي تقوم بدورها في تنمية القدرات الثقافية ورفع المستوى العلمي والمهني للطلاب الذين لم تتيسر لهم فرصة الالتحاق بالجامعات والمعاهد الفنية أو الراغبين في استثمار وقت فراغهم فيما يفيد .

ومن اهم اهداف هذه المعاهد تيسير الدراسة في الكويت للراغبين فيها في التخصصات المختلفة مثل دراسة اللغات الحية والحاسب الالكتروني والمواد التجارية او الهندسية والمعمارية هذا بالإضافة الى التدريب المنزلي والحياة ومساعدة المتعلمين في مراحل التعليم العام في دراسة المواد الدراسية المختلفة بقصد التقوية واتاحة فرصة اكبر للنجاح .

وبناءً على هذه المعاهد عملها عام ١٩٥٥ وقد نظم القرار الوزاري رقم ٤٦٠١ لعام ١٩٦٧ عملها لتساير النمو المطرد في هذا النوع من التعليم وقد بلغ عددها في نهاية عام ١٩٧٠ عشرة معاهد ومع ما شهدته الكويت في مطلع الثمانيات من تطور في المجالات المتعددة استلزم بالضرورة ارتفاع عدد المنتفعين بهذه المعاهد مما ضاعف تطورها حيث وصل عددها في هذا العام الدراسي ٨٤/٨٥ خمسة وخمسين معهداً . وهي موزعة على جميع انحاء مناطق الكويت وضواحيها .

٢ - المكاتب الثقافية :

وهي مؤسسات ثقافية أهلية تقدم خدماتها للراغبين في متابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد الأجنبية خارج الكويت بحيث تسهل لهم سبيل الاستمرار في الدراسة وتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي . وتتعدد خدماتها الى تسجيل الدارسين في الجامعات العربية والاجنبية وتأمين الكتب الجامعية وتسييد الرسوم واعلان النتائج مع المساعدة في توفير السكن المناسب لمن يحتاج اليه .

وكان عدد هذه المكاتب الثقافية عام ١٩٨٥ خمسة مكاتب وهي سنة التأسيس ونتيجة لللإقبال على الخدمات التي تقدمها ازداد عددها حيث أصبحت تستقطب عدداً لا يأس به من الدارسين ويبلغ تطورها هذا سنة ١٩٨٥م سبعة مكاتب ثقافية .

وتنظم هذه المكاتب بالإضافة الى خدماتها المذكورة اعلاه دورات دراسية خارج الكويت اثناء عطلة الصيف للراغبين في تقوية لغاتهم الاجنبية المختلفة .

نظريّة مستقبلية للتعليم الأهلي في الكويت

لما كان التعليم الاهلي قد ارتبط بنهضة الكويت الحديثة واكتشاف النفط . فان اطراط التقدم في الكويت واستمرار التطور والتزايد السكاني عمل على تطور واتساع التعليم الاهلي وتعدد آفاقه واختصاصاته .

والى يوم فان الكويت الشمانيات تشاهد اختتام العقد الثالث تقريبا في عمر التعليم الاهلي ، وقد أصبح ، هذا التعليم بمدارسه الاهلية والاجنبية بصورة خاصة ومعاهده ومدارسه بصورة عامة اكثر اهمية للكويت ، وتطورها واستمرار هذا التطور وادراكه غaiات ارقى في سلم التطور . فالكويت التي تسرب في تيار التحديث والتجدد واللحاق بركب العالم المتقدم بحاجة الى ادوات التطور والتطوير .

ومما لا شك فيه ان اللغات الاجنبية الحية مثل اللغة الانجليزية والفرنسية وغيرها تشكل ركيزة اساسية في عملية التطور بالنظر الى انها اداة معرفة بوجه عام . واداة معرفة تكنولوجية بوجه خاص وهذه اللغات توفرها المدارس الاجنبية وتضع الركائز الاساسية لبناء ذهنية الطالب وطرق تفكيره . وتطرد هذه القاعدة وتزداد ضرورة عندما نعلم ان اجيالنا الصاعدة اصبحت تتوجه الى الجامعات الغربية لاكمال دراساتها وبخاصة تلك الدراسات النادرة في ميدان التكنولوجيا والاختراعات الحديثة ومن هنا نشاهد الاقبال الشديد على الالتحاق بالمدارس الاجنبية باعتبارها توفر وسيلة التعليم لطلابنا مما يغنينهم عن الكثير من الجهد الذي يتذلونه في سبيل تعلم اللغة في المعاهد الاجنبية خارج الكويت وما يستتبعه ذلك من وقت الطالب باشد الحاجة اليه لاستكمال دراسته وتقريب وقت تخرجه و لاجراء بحوثه بلغة مكديه معبرة ومفيدة .

ومن ناحية ثانية فان الفلسفة التربوية والمناهج والمقررات التربوية المبنية عليها هذه المدارس تقوم على اكتساب الخبرات والمهارات وتكوين المفاهيم والاتجاهات والتى تراعى الفروق الفردية وتبني الشخصية المتكاملة ، جسدا وعقلا وروحًا ، وتنادي بالتعليم الذاتي والمستوى ، وتفتح ذهن الطالب على عدد كبير من المراجع والمصادر ولا تجعله اسيراً لرجوع واحد فضلا عن ما يمارس في هذه المدارس من روح ديمقراطية وعلاقة انسانية بين الطالب والمدرس وما يشعر به الطالب من سعادة ، وما يحس به من توافر جميع التسهيلات المدرسية الالزمة في العملية التربوية .

ناحية ثالثة ان هذه المدارس تمكنت في وقت سريع من اللحاق بركب الحضارة والتكنولوجيا فلجأت الى ادخال التكنولوجيا الحديثة مثل الحاسوب الالي (الكمبيوتر) الذي يتدرّب عليه الطلاب في سن مبكرة . وفي بعض الحالات يستعين الطلاب في دراستهم : حفظ المعلومات والاجابة على الاسئلة باجهزة الحاسوب الالي .

ومن ناحية رابعة ، هنالك جهد رائع من قبل بعض المعاهد والمراكز الثقافية في اضافة خبرات جديدة لكثير من الراغبين في كل من مجالات الحياة الحديثة في الاقتصاد والمحاسبة والحاسب الالي ، واللغات بتنوعها كما أنها تنظم دورات معينة للموظفين والشركات واجهزه الدولة التي ترغب بذلك . وتعقد الندوات في سبيل اعطاء هذه الخبرات التي هي من مستلزمات التطور الحديث .

من كل هذا فان التعليم الاهلي ، وبخاصة منه التعليم الاجنبي والمعاهد والمكاتب الثقافية ، يساهم بدور كبير في دفع عجلة التطور الى الامام وهو على هذا يستحق ما تبذله الدولة من جهود نحوه وما تقدمه من رعاية واهتمام له .

وهو بما يقدم من خدمات تعليمية نافعة يساهم مساهمة فعالة ورائدة اذا ما استغل انتاجه ضمن استراتيجية تربوية متكاملة مع انواع التعليم الاخرى المتوافرة في دولة الكويت فانه يقوم بدور ايجابي في دفع نهضة الكويت واستمرارها مما يمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة .

* * *

التعليم التطبيقي والتدريب في الكويت

إعداد

الأستاذ / حمود فهد المضف

الدكتور / ضاحيو شعيب

الدكتور / نزار الطايف

المقدمة

أولاً : نظرة تاريخية

١ - نشأة وتطور التعليم التطبيقي

٢ - نشأة وتطور التدريب

ثانياً : واقع التعليم التطبيقي والتدريب

١ - واقع التعليم التطبيقي

٢ - واقع التدريب

ثالثاً : مشكلات التعليم التطبيقي والتدريب

رابعاً : إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

خامساً : الحلول والتطورات المستقبلية

التعليم التطبيقي والتدريب في الكويت

المقدمة

يكتسب التعليم التطبيقي والتدريب أهمية خاصة في عصرنا الحاضر نظراً للتطور التكنولوجي المتسارع وما يحتمه هذا التطور من ضرورة مسايرة الدول والمجتمعات لكل حدث في العلوم واساليب العمل والانتاج بهدف الاحق برؤب التنمية والحضارة . ولقد اثبتت الدراسات والابحاث في دول العالم المتقدمة بان العائد الاقتصادي والاستثمارات التي توجهها الدولة لتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب بانواعه ومستوياته المختلفة يفوق بكثير عائد الاستثمارات الموجهة الى الانشطة الاقتصادية ذات المردود السريع احياناً . لذلك فاستثمار العنصر البشري هو استثمار طويل الاجل ولا يتأتى الا بالتعليم والتدريب وتنمية القدرات والكفاءات .

والتعليم التطبيقي ، كما ندركه ، من جهة يساعد المقدمين على اكتساب المعارف والمهارات والمعلومات ذات العلاقة بالجانب الفنى والتكنى والعلوم المرتبطة بهما . الا انه من جهة اخرى يكسب الافراد ثقافة عامة توهلهم لممارسة دورهم الاجتماعي بقدر ما يتعلق ذلك بظروف المجتمع الديموغرافية والاقتصادية ، وبقدر حجم التطلعات والامكانات في تحقيق التنمية والتقدم .

اما التدريب فهو ليس غاية بحد ذاته لكنه وسيلة من وسائل النهوض بطبقات وامكانيات الافراد المهنية والفنية والادارية بغير تمكينهم من الافادة من قدراتهم حتى يحققوا لانفسهم وللمجتمع اكبر مردود ايجابي يمكن على عمليات التنمية ، لهذا فالتدريب هو تدرج دائم في حياة الافراد العملية والمهنية ... ومن الممكن اعتبار كلا المجالين (التعليم التطبيقي والتدريب) وظائف تتطلب نظرية علمية متكاملة ضرورية للحفاظ على المواريثات البشرية السليمة في الدولة والتحفيظ الذي يكفل استمرار توفير العمالة حسب الاحتياجات الفعلية للتنمية بالاعداد والانواع المناسبة واستخدامها على وجه سليم مع مراعاة استمرار تنميتها وتطويرها لضمان نموها من اجل الوصول الى درجة من الاكتفاء الذاتي .

اولاً : نظرة تاريخية

١ - نشأة وتطور التعليم التطبيقي

من التعليم التطبيقي بالكويت منذ نشأته في عدة مراحل سريعة التطور في اتجاهاته ومستوياته ومناهجه ، وهذا التطور السريع يعكس تطور المجتمع التكريتي وتزايد حاجاته من القوى الفنية الالزمة لطلاب التنمية

في اطار تلبية هذه الحاجات انشأت وزارة التربية الكلية الصناعية عام ١٩٥٥/٥٤ والمدرسة الثانوية التجارية عام ١٩٦٤/٦٣ والمدرسة الثانوية الفنية للبنات عام ١٩٦٨/٦٧ وفي الوقت نفسه كانت بعض وزارات الدولة : الاشغال ، الدفاع ، المواصلات قد انشأت مراكز ومعاهد لتدريب العاملين بها لخدمة اهدافها .

في ٤/١/١٩٧٢ انشأت وزارة التربية ادارة التعليم الفني والمهني للإشراف على مدارس التعليم الفني بالوزارة وحدد القرار الهدف من انشاء الادارة النهوض بالتعليم الفني والمهني لأهميةه في اعداد القوى البشرية المؤهلة لوفاء بحاجة التنمية .

وعموما فقد من التعليم التطبيقي بمراحل متعددة من محاولات التطوير والاصلاح ويمكن ان نستعرض بياجاز هذه المحاولات :

أ - التعليم الصناعي :

- بدأ التعليم الصناعي بإنشاء الكلية الصناعية ١٩٥٥/٥٤ وكان هدفها تخريج الحرفيين ومدة الدراسة بها ٤ سنوات بعد الابتدائية

- اقتصر القبول بها على الحاصلين على الشهادة المتوسطة في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ للارتفاع بمستوى الدراسة بها وتطبيق مناهجها ولكنها بقيت تخرج فئة الحرفيين الصناعيين .

- في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ أعيد النظر بمعاونة خبراء اليونسكو في خطة الدراسة بالكلية الصناعية واصبحت تعد بجانب الحرفيين الصناعيين المساعدين الفنيين .

- نظرا لقلة المدخلات وعدم قدرة التعليم الصناعي على تخريج اعداد كافية مع ازدياد حاجة سوق العمل ، وضعف المستوى العلمي

للطلاب الملتحقين بها ، وارتفاع التكلفة ، ووجود نسبة عالية للتسرب جعل وزارة التربية تعيد النظر في برامج الكلية الصناعية وبعدها بحوث ودراسات وتوصيات انتهت إليها الخبراء اتفقت جميع هذه التقارير والدراسات نحو اعداد الفنيين بعد المرحلة الثانوية .

تمت تصفية الكلية الصناعية سنة ١٩٧٦/٧٥ . -

في سنة ١٩٧٦ انشئ معهد الكويت للتكنولوجيا . -

تشير الاحصاءات العامة الى ان عدد الطلبة الملتحقين بالكلية الصناعية منذ انشائها (١٩٥٥/٥٤) كان (٥٥٠٠) طالب ، أما عدد الذين تخرجوا منها فكان (١٧٢٩) طالبا ، أي ان النسبة المئوية للخريجين ٣١٪ ، ومنذ متابعة خريجي الكلية الصناعية فان النسبة المئوية للذين يعملون في مجال تخصصهم تقارب ٣٣٪ من الخريجين . -

(ب) التعليم التجاري :

بدأ هذا التعليم بافتتاح (دائرة المعارف) اول معهد للدراسات التجارية بالكويت (١٩٥٣/٥٢) وكانت الدراسة مسائية . وشروط القبول الحصول على الابتدائية أو اجتياز اختبار القبول . -

في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ انشأت وزارة التربية (المدرسة الثانوية التجارية للبنين) حيث تقبل الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ٤ سنوات . -

اجمعت الدراسات والبحوث على ضرورة الارتفاع بمستوى اعداد الفنيين التجاريين لتبدأ الدراسة فيها بعد الحصول على الثانوية العامة ولمدة عامين (١٩٧٦/٧٥) . -

تمت تصفية الثانوية التجارية لنفس الاسباب التي تمت بها تصفية الكلية الصناعية . -

سنة ١٩٧٦ انشيء المعهد التجارى . -

بلغ اجمالي خريجي الثانوية التجارية منذ انشائها (٦٦١) طالبا . -

(ج) التعليم الفني والمهني للبنات :

- بدأ عندما أنشأت دائرة الشؤون الاجتماعية مركزاً لتدريب الفتيات (١٩٥٦) للعمل على تدريب الفتيات الكويتيات في فنون التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي ورعاية الطفل .
- في العام ١٩٦٠/٥٩ تم تطوير مناهجه ونظام الدراسة وأصبح اسمه « معهد تدريب الفتيات » .
- في العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ ضمت وزارة التربية هذا المعهد ليصبح نواة للمدرسة الثانوية الفنية للبنات والتي طورت الدراسة بها لتشمل التخصصات التالية :
 - الاسكتارية - الاقتصاد المنزلي - الخدمة الاجتماعية - امينات المخابر ، وكانت الدراسة بها ٤ سنوات بعد الشهادة المتوسطة .
 - تم تصفية الثانوية الفنية للبنات لنفس الاسباب السابقة .
 - عدد خريجات الثانوية الفنية (٧٢٣) خريجة .

(د) معاهد اعداد المعلمين والمعلمات

- بدأت مجالات لاعداد المعلمين بإنشاء فصل لاعداد المعلمين عام ١٩٤٩ بالمدرسة المباركية ولكن هذا الفصل أغلق سنة ١٩٥١ لقلة الاقبال عليه .
- في العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣ بدأت مدرسة للمعلمات بفصل ملحق بالمدرسة القبلية الابتدائية للبنات ثم انتقلت هذه المدرسة الى المدرسة الثانوية للبنات في العام ١٩٥٥/٥٤ .
- في العام الدراسي ١٩٦٣/٦٢ قامت وزارة التربية بإنشاء « كلية للمعلمين » وكلية للمعلمات « ومعهد للمعلمات » مع افتتاح جامعة الكويت .
- في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ اوقف القبول بمعهد التربية للمعلمين والمعلمات وذلك لاعداد معلمين ارفع مستوى وأحسن كفاءة على أن يكون القبول بها من خريجي الثانوية العامة .
- اجمالي الخريجين من المعهد حتى (١٩٧٤/٧٣) ١٥٠٦ معلمات ، ١٧٧٩ معلماً .

٢ - نشأة وتطور التدريب

(ا) معاهد ومراكز تدريب عامة :

شهدت الكويت بعد اكتشاف النفط نهضة عمرانية وصناعية واجتماعية تطلب من الدولة استقطاب القوى العاملة الفنية الوافدة بمختلف مستوياتها ولقد بنت الدولة سياسة تعليمية استهدفت ايجاد قاعدة عريضة لتنمية الموارد البشرية ، وقامت مع مطلع السبعينيات بانشاء العديد من معاهد ومراكز التدريب تحت اشراف وزارات ومؤسسات الدولة اهمها : -

- مركز التدريب الاداري التابع لديوان الموظفين - عام ١٩٦٢ .
- معهد التدريب للاتصالات السلكية واللاسلكية بوزارة المواصلات عام ١٩٦٦ .
- مركز الشويخ للتدريب الصناعي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - عام ١٩٦٨ .
- معهد تدريب الملاحة الجوية بادارة انطiran المدني - عام ١٩٦٨ .
- مركز تنمية مصادر المياه بوزارة الكهرباء والماء - عام ١٩٦٩ .

(ب) لجنة مجلس التخطيط :

عام ١٩٧١ انشئت عن مجلس التخطيط لجنة للتدريب والتعليم الفني قامت بدراسة مسحية لواقع التدريب وتوصلت الى نتيجة مفادها ان معاهد ومراكز التدريب القائمة تحت اشراف وزارات ومؤسسات الدولة لم تنشأ نتيجة لتخطيط مسبق او دراسة علمية موضوعية .

(ج) اللجنة العليا للتدريب والادارة المركزية للتدريب المهني :

في عام ١٩٧٢ انشئت لجنة عليا للتدريب وادارة سميت بالادارة المركزية للتدريب المهني والحققت بمجلس الوزراء كمرحلة انتقالية لتصفية اوضاع معاهد ومراكز التدريب خلال ٣ سنوات .

(د) اللجنة العليا للتدريب المهني :

شكلت هذه اللجنة عام ١٩٧٣ برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وعضوية الادارة المركزية للتدريب المهني والوزارات والادارات

المعنية حيث استهدفت توفير القوى العاملة المدربة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في البلاد وفقاً لمقتضيات الحاجة من العمالة .

ولقد أعدت هذه اللجنة الخطة الاولى للتدريب المهني (١٩٧٧ / ٧٦ - ١٩٨١ / ٨٠) لمستوى الفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة واعتمدتها مجلس الوزراء عام ١٩٧٥ .

(ه) انشاء الادارة المركزية للتدريب :

رأى الدولة أن تحقيق الاهداف الواردة في الخطة الخمسية للتدريب بحاجة الى جهاز مستقل عن الاجهزة التنفيذية المشرفة على معاهد ومراكز التدريب حينذاك ، فصدر في مايو ١٩٧٦ مرسوم اميري بانشاء « الادارة المركزية للتدريب » والحقت بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل والحقت بها المعاهد والمراكز التالية : -

معهد التدريب للاتصالات آلسلكية واللاسلكية ، مركز الشويفحة للتدريب الصناعي ، مركز تدريب الكهرباء والماء ، معهد الملاحة الجوية .

* * *

ثانياً : واقع التعليم التطبيقي والتدريب

١ - واقع التعليم التطبيقي :

مع التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث في الكويت في بداية السبعينات وصحته حركة تحديث وتطوير شملت جميع قطاعات المجتمع ظهرت الحاجة الماسة الى نوعيات ومستويات جديدة من العمالة للنهوض بمستويات هذه المرحلة والاسهام في تنفيذ خطط التنمية التي بدأت معها .

ومع ظهور الصعوبات التي واجهت المعاهد والمدارس الفنية القائمة آنذاك عن تلبية متطلبات المرحلة الجديدة ، ترتب على ذلك صدور قرار وزارة التربية عام ١٩٧٥ بالبدء في تصفية التعليم الفني والمهني على مستوى المرحلة الثانوية ، تمهدًا لتطوير التعليم الثانوي العام وتخصيص معاهد التعليم التطبيقي « نظام سنتان أو أكثر بعد الثانوية العامة » لاعداد الفنيين لسد حاجة البلاد من العمالة الوسطى ، ويقوم نظام الدراسة بمعاهد التعليم التطبيقي وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة (نظام المقررات) وما يعيشه ذلك النظام من التركيز على اساسيات المعرفة والاعتماد على أساليب التعليم الذاتي وتوفير فرص النمو التعليمي أمام القادر والراغب من خلال تنوع الدراسة وشمولها ، والأخذ بنظام التقويم المستمر والاهتمام بجوانب التدريب العملي في المعهد وفي مواقع الانتاج ، وفي إطار هذا التطور تم انشاء المعاهد الفنية التالية : -

(أ) معهداً العلميين والمعلمات :

- بدأت الدراسة في هذين المعهدين في العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ .

الخصصات : شعبة الآداب - العلوم - المكتبات - التربية الفنية - التربية الرياضية - التقنيات التربوية ، اضافة الى (رياض الأطفال - اقتصاد منزلي - التصميم الداخلي - الالكترونيات) للبنات فقط ..

- بلغ اجمالي الخريجين من هذين المعهدين حتى يناير ١٩٨٤ (١٧٩٧ معلم - ٣٤٢٤ معلمة) .

(ب) المعهد التجاري (للبنين والبنات) :

- بدأت الدراسة في هذا المعهد في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ .

التخصصات : المحاسبة – الادارة والسكرتارية – ادارة تعاونيات
– ادارة مواد – ادارة بريد – تأمين – بنوك – كمبيوتر ، اضافة الى شعبة
سكرتارية طبية للبنات فقط .

– اجمالي الخريجين حتى يناير ١٩٨٤ (١٠٧٦) خريجا و
خريجة) .

(ج) معهد الكويت للعلوم الصحية (للبنين والبنات) :

– بدأت الدراسة في شعب للبنات للعام الدراسي ١٩٧٥/٧٤ ،
وللبنين للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١ .

التخصصات : علوم الأعذية – صحة البيئة ، اضافة الى التمريض
العام للبنات فقط .

– بلغ اجمالي الخريجين حتى يناير ١٩٨٤ (٣٩٩) خريجة ،
خريجا .

(د) معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية :

– بدأت الدراسة به في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ .

التخصصات : – قسم تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية : – (القوى
– الانتاج – السيارات – التبريد والتكييف – اللحام – الهندسة
البحرية) .

– قسم تكنولوجيا الهندسة الالكترونية : – (الاتصالات ...
الالكترونيات الصناعية – المعدات الطبية الحيوية) .

– قسم تكنولوجيا الهندسة الكهربائية : – (القوى – الحركة
الكهربائية – نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية) .

– قسم تكنولوجيا الهندسة المدنية : – (انشاء مبان – طرق
وجسور ومجاري) .

– قسم تكنولوجيا الهندسة الكيميائية : – (الصناعات البترولية
– الصناعات الكيماوية غير البترولية) .

– بلغ خريجو هذا المعهد من انشائه وحتى يناير ١٩٨٤ (٦٩١)
خريجا .

٢ - واقع التدريب :

كما سبق ان لاحظنا عند الاشارة في العرض التاريخي لتطور التدريب ، فقد تم اخيرا انشاء الادارة المركزية للتدريب التي تضم عددا من المعاهد والمراکز التابعة لها ؛ وهذه المعاهد والمراکز هي :-

(أ) معهد التدريب للاتصالات السلكية واللاسلكية :

الفنيون :

- سentral تلكس الكتروني
- أقمار صناعية
- تلفزيون
- صيانة مبرقات الكترونية
- مقايس الكترونية
- مساعد مشغل الحاسب الالكتروني
- شبكات خارجية
- كمبيوتر
- مخابر لاسلكي موانيء
- كارير وكابل محوري
- نبضات رمزية
- مخابر تلكس دولي
- مخابر قاطرة بحرية
- صيانة أجهزة اتصالات لاسلكية
- مخابر هاتف دولي
- فحص وشكاوي تلكس

المasonsون الفنيون :

- تركيبات مقايس
- موصل كوابيل
- صيانة أجهزة هاتافية
- موزع قائم مقسم
- مخابرارات خارجية
- صيانة أجهزة انتركم
- مأمور بدالة
- كاتب فرز
- كاتب حاجز
- موزع برقيات
- فحص وشكاوي هاتف
- موزع بريد
- مسجل بيانات اجهزة دقيقة
- رسام كهربائي
- استعلامات دليل الهاتف
- مخابر لاسلكي اسعاف

(ب) مركز الشويخ للتدريب الصناعي :

جميع الدورات على مستوى المساعدين الفنيين واعمال الحرفيين
للخصصات التالية :-

- الصيانة والتمديدات الكهربائية
- أجهزة التحكم والقياس
- السيارات
- الخراطة وآلات التشغيل
- البرادة العامة
- الميكانيكيات الكهربائية
- نجارة الاثاث والديكور
- الديزل
- الراديو والتلفزيون
- اللحام

(ج) مركز تدريب الكهرباء والماء :

الفنانون :

- تشغيل ومراقبة المولدات
- تشغيل ومراقبة التربينات
- تشغيل ومراقبة المراجل
- تشغيل ومراقبة المولدات
- تشغيل ومراقبة التربينات

المساعدون الفنيون :

- تشغيل ومراقبة المقطرات
- تشغيل ومراقبة المراجل
- تشغيل ومراقبة محطات ضخ
- تشغيل ومراقبة الماء
- تشغيل ومراقبة المراجل

(د) معهد الملاحة الجوية :

الفنانون :

- صيانة أجهزة طيران مدني
- ضابط معلومات طيران
- مراقبة حركة جوية

المساعدون الفنيون :

- مرشد أرضي

(هـ) الدورات الخاصة :

نتيجة لحاجة القطاعات الحكومية لاعداد كبيرة من الكوادر الفنية لخصصات متنوعة ونظرًا لعدم تواجد معاهد ومراكز فنية كافية - تقوم الادارة المركبة للتدريب بتنظيم دورات تدريبية خاصة بأماكن خارجية في الفترة المسائية ويتم انتداب هيئات تدريبية متخصصة من الجهات المستفيدة والطالبة لهذه الدورات ومن أهم هذه الدورات :

الفنيون :

- مفتش ضبط جودة انتاج
- فني أطراف صناعية
- اختبار مواد
- معاون بطاقة
- فني طواريء طبية
- أوفرست
- فني تعقيم
- مساعدة كيميائية
- فني اختبار اجهزة قياس

المساعدون الفنيون :

- قارئ العدادات الكهربائية والمائية
- معاون ممرضة عيادة خارجية
- مشرفة غسيل بالمستشفيات
- فني تعقيم
- فني أعمال الطباعة
- أعمال التصوير والتحميض
- مشرفة نظافة بالمستشفيات
- فني أطراف صناعية
- ملاحظ بيطرة
- ملاحظ انشاء ورصف
- اطفائي « مسعف اطفاء »
- ملاحظ بناء
- رسام معماري
- مفتش مخابز
- مفتشة صالونات حلاقة
- اطفائي « منتدى اطفاء »

- اطفائي «مخابير لاسلكي اطفاء»
- كاتب تحقيق جمركي
- ملاحظ نظافة
- تفتيش لحوم
- مشرفة خدمات تنظيف
- ملاحظة سلامة
- بالمستشفيات
- طباعة وأرشيف
- مفتش عمل
- تفتيش جمركي
- ملاحظ اعلانات

* * *

ثالثاً : مشكلات التعليم التطبيقي والتدريب

- ١ - الافتقار لسياسة وخطط سليمة للتوجيه المهني والارشاد على المستوى الوطني تخدم اهداف انجاح التعليم التطبيقي والتدريب وزيادة الاقبال عليهم ، وبث قيم المجتمع الصناعي .
- ٢ - ضعف الامكانات المادية المتوفرة للتعليم التطبيقي والتدريب مما يجعلها غير قادرة على مواجهة الطلب للعمالات المختلفة لقطاعات التنمية .
- ٣ - ضعف الوعي لدى قطاع كبير من الشباب وتدني النظرة العامة نحو فئات الفنانين والمهنيين على المستوى العام مقارنة بالنظرة الاجتماعية نحو خريجي الجامعات .
- ٤ - ابتعاد نظام التعليم العام في الكويت بشكله العام عن كونه تطبيقياً مما وسع الهوة بين متطلبات اعداد الافراد للحياة العملية تمثياً مع متطلبات العصر وبين معطيات نظام التعليم الحالي .
- ٥ - ضعف نظم الحوافر المادية والمعنوية المعول بها لخريجي التعليم التطبيقي والتدريب بالإضافة الى غياب ت規劃ات محددة في مجالات العمالة وسياسة الاستخدام تستهدف الاستفادة الكاملة من مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب في المجالات المهنية التي أعدوا على أساسها مما يؤثر سلباً على المواريثات البشرية في البلاد وتضعف مشاركة الكويتيين في قوة العمل الفنية بشكل خاص والمهن العلمية والعملية بشكل عام .
- ٦ - الافتقار لبنية متكاملة للتعليم التطبيقي والتدريب على مستوى الدولة تسمح بتكاملية المسارات ومرنة الحركة للأفراد للارتقاء بمستويات اعدادهم بما يتفق وامكانياتهم واستعداداتهم من ناحية ، ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى ، الامر الذي يؤثر سلباً في الاقبال على التدريب والتعليم التطبيقي بشكل عام .
- ٧ - عدم وجود نظام يربط بين التطور الوظيفي في المهنة والتدريب يتزلف اسارة السلبية على جدية واهمية برامج هذا التدريب وعلاقته بسياسة الاستخدام من ناحية ، وفي نفس الافراد مما يحد من نشاطهم وطموحاتهم في الارتقاء المهني من ناحية أخرى .

٨ - صعوبة توفير أعضاء هيئة التدريس والتدريب الملائمة .

٩ - صعوبة التعرف الدقيق على حاجات سوق العمل ، حيث لا تزال المعلومات المتاحة من وزارة التخطيط وغيرها دون المستوى المطلوب معرفته للتخطيط للتعليم التطبيقي والتدريب وذلك بتلبية حاجة سوق العمل في الكويت ، وهو سوق نسائم ويتطور بسرعة شديدة ويحتاج الى جهود كبيرة للتعرف الدقيق على اتجاهات حركته كما ونوعا .

* * *

رابعاً : انشاء الهيئة العامة للتعليم المطبيقي والتدريب

من منطلق اهتمام الدولة بتنسيق كافة الجهود لتحقيق الاهداف المرجوة في مسيرة اعداد وتنمية القوى العاملة الوطنية ، نظراً للحاجة الماسة الى توفير رؤية لاحتياجات سوق العمل بالكويت الى العمال بكافة مستوياتها من منظور شامل فقد تم انشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لازالة الحاجز بين التعليم التطبيقي والتدريب ، ولقد مارست الهيئة نشاطاتها بعد اصدار القانون رقم (٨٣/٦٣) والذي ضم بموجبه ادارة التعليم الفني والمهني التابع لوزارة التربية والادارة المركزية للتدريب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والممل وذلك في يناير ١٩٨٣ .

ولعله من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٠ لنتبين من المؤشرات الى توضيع المسؤولية الجسيمة الملقاة على الهيئة لتوفير للبلاد متطلباتها من القوى البشرية والتأكيد على زيادة الاتجاه نحو التدريب المهني والحرفي ، وكذلك تحديد الاولويات في توفير القوى العاملة حسب احتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع .

وصل عدد سكان الكويت حسب تعداد ١٩٨٠ حوالي (١٣٥٥٨٢٧) نسمة منهم (٤١٪) للكويتيين مقابل (٥٨٪) لغير الكويتيين ، بعد ان كانت هذه النسبة (٤٧٪) للكويتيين مقابل (٥٢٪) لغير الكويتيين في تعداد سنة ١٩٧٥ .

كما يوضح تعداد ١٩٨٠ أن قوة العمل الوطنية بلغت (١٠٧٧٨٤) نسمة أي بنسبة (١٩٪) الى اجمالي السكان الكويتيين مقابل (٣٨٣٧٨٩) نسمة للقوى العاملة الوافدة والتي تمثل حوالي (٤٨٪) من جملة السكان غير الكويتيين .

وقد بلغت نسبة مساهمة الكويتيين في اجمالي قوة العمل بالدولة سنة ١٩٨٠ (٢١٪) منها (١٨٪) للذكور و (٢٩٪) للإناث) مقابل (٦٪) لغير الكويتيين بينما كانت نسبة مساهمة الكويتيين في اجمالي قوة العمل سنة ١٩٧٥ (٣٠٪) منها (٢٧٪) للذكور و (٢٥٪) للإناث مقابل (٦٩٪) لغير الكويتيين .

وتشير الارقام السابقة الى تناقص نسبة مساهمة الكويتيين في قوة العمل من ٣٠٪ في سنة ١٩٧٥ الى ٢٤٪ في سنة ١٩٨٠ والى ضالة نسبة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل .

وتتركز قوة العمل الكويتية في قطاع الخدمات بنسبة ٧٣٪ من اجمالي العمالة الكويتية ويتوزع باقي الكويتيين على مختلف الانشطة الاقتصادية بنسبة ٢٧٪ .

ومن الملاحظ استمرار تركيز العاملين الكويتيين في تعداد ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ في مهنة الخدمات ومهنة التنفيذيين والكتبة . على الرغم من أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٠ لا تزيد عن ٦٨٪ .

ويوضح تعداد ١٩٨٠ أن نسبة الاميين ومن يقرأ ويكتب تمثل ٧٪ من اجمالي السكان الكويتيين ، بينما يمثل حملة الشهادات دون الجامعية نسبة ٤٦٪ اما حملة الشهادات الجامعية وما فوقها فلا تزيد نسبتهم عن ٤٪ من اجمالي السكان الكويتيين .

وهذا يعني أن المجتمع الكويتي يعاني من نقص في المستوى التعليمي لسكانه وبالتالي للقوى العاملة مما لا شك فيه ان له الاثر السلبي على الكفاءة والانتاجية .

وفي ضوء المشكلات التي يواجهها التعليم التطبيقي والتدريب ومن خلال تحليل الواقع الديموغرافي للمجتمع الكويتي وبالذات توزيع القوى العاملة واعدادها وتطويرها ، حددت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أهدافها فيما يلي :-

١ - اعداد وتنمية العمالة الوطنية الفنية بمستوياتها المختلفة في برامج تعليمية وتدريبية متنوعة .

٢ - تتبني الهيئة مبدأ التعليم المستمر بما يضمن توافر فرص النمو المهني لكل عامل حتى يواكب التطورات المستمرة في سوق العمل .

٣ - تسعى الهيئة الى ايجاد مزيد من التلاحم بين التعليم والتدريب في الهيئة وكفايات سوق العمل بحيث تشتهر تلك الجهات في تخطيط البرامج وتقديم الخبرات التدريسية والتدريبية لضمان

توفير تغذية راجعة للجهود القائمة في مجال اعداد المناهج وتطوير طرق التدريس والتدريب .

٤ - توفر الهيئة برامج تتسم بالمرونة والتنوع لتلبی حاجات طلبة التعليم النظامي ، و حاجات بعض المؤسسات الى برامج خاصة وكذلك تدريب العاملين في سوق العمل أثناء الخدمة .

٥ - وضع سياسة لقبول الطلبة في مختلف التخصصات الفنية تتصف بالمرنة والتوازن بين احتياجات سوق العمل واحتياجات الطلبة وان تعمل هذه السياسة على اجتذاب أفضل العناصر وانسبها لكل تخصص ، وان ترتكز في تحقيق هذا الهدف على توفير فرص توعية الطلبة من خلال الحث على ممارسة خدمات التوجيه والارشاد المهني .

٦ - توفير فرص البحث العلمي التطبيقي للمجالات التي يحتاج فيها سوق العمل الى مثل هذه البحوث .

٧ - تحديث المناهج الدراسية بالأخذ بمنهج الكفاءات الذي يقوم على تزويد الطلبة بالاتجاهات والخبرات والمهارات الازمة للكفاية وتطوير الاداء وفق حاجات سوق العمل والطلع الى تنمية المهن ذاتها وفق أحدث الانجاهات في الصناعة والتكنولوجيا مع الاستعانة بالتقنيات التربوية الحديثة في العملية التعليمية ذاتها . وتوفير مراكز معلومات قادرة على تزويد الهيئة بالجديد في العلوم التطبيقية والتدريب .

٨ - الاستفادة بالسياسة العامة للدولة وخطط التنمية في انشاء او تطوير معاهد ومراکز للتعليم التطبيقى والتدريب تتسم بالمرنة التي تسمح بتوقف بعض التخصصات او تنشئ الجديدة منها وفقا للتطورات التي تطرأ في سوق العمل .

٩ - اعطاء الاولوية لاعداد فئة الفنيين ومساعديهم في مختلف التخصصات على ان يمد مجال الدراسة لاربع سنوات في التخصصات المختلفة أمام المتأذين والمتفوقيين وان تتاح الفرصة أمام القادرين من خريجي برامج السنتين لاستكمال تعليمهم بالاعداد والتخصصات التي تناسب حاجة سوق العمل .

خامساً : الجلول والتطورات المستقبلية

في نهاية المطاف ومن قلب الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها التعليم التطبيقي والتدريب الذين يكتسبان أهمية متميزة حيث أنها دعامة تنمية القوى البشرية في الكويت - هنالك موجبات كثيرة تقتضي تطويره وإيجاد الحلول لمشاكله أهمها صغر حجم قوة العمل الوطنية وانخفاض مستواها التعليمي واتجاهاتها السلبية في ممارسة المهن .

ولعل الحاول العامة لمشاكل التعليم التطبيقي والتدريب بما في ذلك القطاعات المستقبلية لتطويره تتبلور حول : -

١ - ضرورة اعداد الدراسات عن واقع القوى العاملة كأساس منهجي لتحديد المطلوب من قطاع التعليم التطبيقي والتدريب ووضع وتنفيذ خططه، بحيث تكون :

- مبنية على اساس الاحتياجات التدريبية الفعلية في الدولة .

- متسقة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .

- متضمنة مستلزمات ومتطلبات انجاجها .

٢ - توفير الامكانات المادية والبشرية اللازمة لقطاع التعليم التطبيقي والتدريب بهدف :

- انشاء معاهد/مراكز تدريبية جديدة تستوعب الاعداد اللازم تدريبيها من العمالة .

- تطوير البرامج والمناهج الحالية ومواصلة تقويمها وتحديثها لتواء متطلبات التقدم التكنولوجي والتخطيط والاعداد لبرامج جديدة يحتاجها سوق العمل وبخاصة برامج التدريب اثناء الخدمة .

- تطوير قدرات وكفاءات العاملين ب المجال التدريب وتدعمهم الهيئة التدريبية بالكواذر الجيدة المطلوبة لتنفيذ البرامج المستجدة .

٣ - ضرورة توفير حواجز مادية ومعنوية افضل لخريجي معاهد ومراكز التدريب والعمل تدريجيا على تبني مبدأ مساواة الاجر بالجيد المبذول ومدى ارتباطه بالتنمية .

٤ - ايجاد بنية متكاملة للتعليم التطبيقي والتدريب في الدولة توفر المرونة وتكاملية المسارات بما في ذلك الحوافر التي تسمح للأفراد بالحركة والارقاء بمستويات تحصيلهم بما يتفق وامكانياتهن واحتياجات التطور في البلاد ، ويستلزم الامر لنجاح البنية اعادة النظر في نظم التعليم والتدريب القائمة مع ضرورة زيادة التركيز على النواحي التطبيقية في برامج ومناهج التعليم العام .

٥ - ضرورة العمل على تنفيذ برنامج توعية على المستوى الوطني يستهدف تصحيح نظرة المجتمع المتدين نحو التعليم التطبيقي والتدريب وتغيير مفاهيم الشباب نحو العمل اليدوي والمهني .

٦ - ضرورة ايجاد التشريعات الملزمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف :

- ربط سياسة التدريب بالاستخدام والترقي الوظيفي .

- نسبة المشاركة المطلوبة من العمالة الوطنية في جميع فروع المهن والتخصصات الفنية والمهنية والاشرافية ... الخ .

- تحديد نوع ومستوى مشاركة القطاع الخاص والمشترك في جهود ونفقات التدريب لما لذلك من فوائد كثيرة على اعداد وتنمية الافراد صالح التطور والتقدم في المجتمع .

هذه الحلول شمولية لو أخذنا بها لا أصبحت في متناول اليد وجميع الوسائل الكفيلة بالتلغلب على الصعوبات والمشاكل في قطاع التدريب لاغراض تنمية الموارد البشرية .

والله انه في سبيل تطبيق هذه الحلول يجب أن تتضافر جهود الهيئة والدولة بجهزتها المختلفة ومساهمة فعالة من المجتمع والمواطن للوصول الى الافضل .

والله ولي التوفيق ،،،

الجَامِعَةُ وَمَا يَجْبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الرَّسِينِي

ما هي الجامعة :

يقول كاردينال نيومان وهو أحد مؤسسى جامعة دبلن وخرج جامعة اكسفورد ان الجامعة هي السلطة العليا التي تحمى كافة الوان المعرفة والحقيقة والمبادئ والاكتشاف والتجربة والتأمل . انها تحدد اطار الفكر وتعمل على ان لا يكون هناك طفيان او أذى من أي جانب *

وفي الحديث عن التعليم العالي يقول ادغار فور مؤكدًا على الاهتمام بالكيف لا الكم وينادي بضرورة ايجاد علاقة جديدة بين المعلمين والمعلمين وهذا يعني في نظره ايجاد نموذج جديد للمؤسسات الجامعية ، ويؤكد ايضا على اهمية التفكير بالخطوط الكبرى للجامعة الجديدة – جامعة الفد ويؤكد في كتابه على ان التقدم الكبير في العلم والتكنولوجيا ساهم في تبديل العالم الحديث فكيف لا ينفذ اولا الى هذا الميدان الذي هو على الاغلب المكان الذي يجري فيه تصور هذا التقدم وتذاع فيه المعلومات عن التقدم *

وعن فكرة الجامعة الحديثة يقول فلكسنند ان الجامعة ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لاي عصر ، بل داخله انها ليست شيئا منعزلا ، تاريخيا لا يكاد يتاثر بالقوى والمؤثرات الجديدة انها على عكس ذلك فهي تعبير عن العصر كما انها عامل له اثره في الحاضر والمستقبل سواء بسواء *

اما كاتب هذا المقال فانه يعرف الجامعة تعريفا اجرائيا ذا ستة جوانب وهو ان الجامعة « خلية اجتماعية تربوية علمية قيادية حية » .

فالجامعة اذن خلية اى انها تتتصف بالتركيب ومؤلفة من عدة عناصر مهمة يتعدى على اى منها الاستثناء عن الاخر فان كانت الخلية تتألف من

* نظرات في التعليم الجامعي / كلارك كيد - ترجمة محمد كامل سليمان .

* فلسفة الاصلاح الجامعي - ترجمة هشام دياب - مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٣ .

* نفس المصدر السابق .

النواة والبروتون والالكترون والستيلازم فان الجامعه تتالف من الطلبه والاساتذه والاداره والمحيط تماما كما هو حال الخلية وهذا يعني ان الجامعه ذات صفة جماعية وليس فردية وعليه يجب ان يضفي عليها طابع السلوك الجماعي والقيادة الجماعية والقرار المشترك وليس السلوك او القيادة او القرار الفردى .

وهي اجتماعية اي انها ترتبط بالمجتمع وتتدخل معه وتعيش في جواره ولا تبتعد ولا تنعزل عنه لاتقوقع وتعيش مع قضاياه ومشاكله وحاجاته .

وهي تربوية اي أنها ذات صفة تربوية وتعلقى على ممارستها الروح التربوية والسلوك التربوى الذى يتجلى في التعامل والعلاقة الانسانية وليس العلاقه التجارية او الصناعية او العسكرية حتى يتسمى لنا الاستفادة من تلك القدرات والامكانيات البشرية الى أقصى حد ممكن وتوجيهها التوجيه السليم لتحقيق الاهداف الاجتماعية العامة في ادار الفلسفة التربوية السليمة .

وهي علمية اي أنها تتصف بالموضوعية والمدققة والتحري والكشف عن الحقيقة بكل ملابساتها ومعطياتها دونما ادنى تحفظ او اهتزاز .

وهي قيادية اي أنها تتصف بالقيادة لا الانقياد وتأخذ زمام المبادره في التصدى للمشاكل وايجاد الحلول ، هجومية لا دفاعية ، متغيرة تسعى الى تحقيق افق جديدة ومكانة مرموقة وسباقة في مجال الكشف .

وهي أخيرا حية اي أنها تتصف بالحياة والديمومة والحركة المؤوب متفاعلها نشطة .

ويرى كاردينال نيومان أن تضطلع بالبحوث اجهزة اخرى لانه كما يقول اذا كان الغرض من الجامعه هو الكشف العلمي ، فانه لا يدرك اذا يكون بالجامعه اي طلبة وهو يؤكد هنا على اهمية التركيز على العلاقة المباشرة بين المؤسسة ممثلة بأساتذتها مع الطلبة وهذا يتمثل مع الاتجاه الحديث الذى تسير عليه الجامعات الامريكية فجامعات هارفرد ويديل وبنستون وكولومبيا وغيرها من الجامعات الامريكية المشهورة تخصص نسبة كبيرة من اعضاء هيئة التدريس المنفرجين للبحوث قد تصل هذه

النسبة الى ٣٠ أو ٤٠٪ من مجموع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهذا يعني ايضا ان الجامعة بمعناها المحدد هي مؤسسة تربوية اكثرا من اى شيء اخر .

ادارة الجامعة :

تؤكد معظم الدراسات الخاصة بادارة التعليم العالي والجامعي على أن هذه الادارة يجب ان تكون تربوية الطابع وليس ادارة اخرى فالادارة التربوية لها سماتها وخصائصها وروادها وهي تختلف اختلافا نوعيا عن سائر الادارات الاخرى كالادارة التجارية او الصناعية او العسكرية او الادارة العامة وذلك من منطلق ان الهدف الذي تتمرر حوله الادارة الجامعية مختلف تماما عن الهدف الذي تتمرر حوله اي ادارة اخرى فالادارة التجارية تتمرر حول هدف الربح الذي يحدد مسار الادارة ويفرض نوع تنظيمها واجراءات تعاملها وقواعد عملها وكذلك الحال بالنسبة للادارة الصناعية التي تعامل مع امور خاضعة لقياس ومحددة النتائج اما الادارة العسكرية فهي تتمحور حول الانتصار وتحقيق الحماية وبالتالي فانها تنهج نهجا خاصا يؤدي في النهاية الى الانضباط الشام والطاعة العميم والتسلسل في الرتب ولا مجال للجدل او الغواص اما الادارة التربوية فانها تدور حول بناء الانسان وتؤكد على العلاقات الإنسانية وهذا لا يمكن ان يتم الا من خلال تحقيق القناعة الذاتية لدى الافراد وهذا يتطلب الحوار والتفاهم والمشاركة فهي اذن ادارة انسانية وتعامل مع نزعات وجوائز في منتهي الحساسية والدقة وهذا ما اكده عليه فيكتور بالدرج في كتابه السلطة الاكاديمية Academic Goverance على ان الجامعة طبقة من التنظيمات الاجتماعية والتي يطلق عليها علماء الاجتماع اصطلاح تنظيمات حركية . Complex Organization .

كما يطلق عليها وصف شخص متعاون ذي مسؤولية عامة
The University is a corporate person with public responsibilities.
كما رفض كثير من التربويين فكرة ان الجامعة تنظم ببروغرافي (Community of Bureaucratic Image) واصرروا على ان الجامعة هي مجتمع الزملاء والرفاق . Scholors or (Collegium)

Academic Governance J. Victor Baldridge, 1971.

ادارة الافراد في الحكومة والقطاع العام (١٩٧٥) (٤١)

ويقول د . أحمد رشيد في كتابه ادارة الافراد أن ادارة الافراد هي ادارة اجتماعية لأنها ادارة الانسان ، فالعنصر البشري موضوع هذه الادارة لا يمكن – ولا حتى بفرض البحث – ان ينظر اليه كقوة عمل او عاملين الا وفي نفس الوقت مع النظر اليه كمجموعة بشرية . ومن الضروري ان تتفهم الادارة خصوصا ادارة الافراد – مكونات الانسان حتى تستطيع التعامل معه كعامل .

المفهوم التربوي في الادارة الجامعية :

لقد اجمع رجال التربية تقريبا على أن مفهوم الادارة الجامعية يجب أن يشتق من المفهوم العام للادارة التربوية وليس من المفهوم العام للادارة بمعناها الواسع ، فالادارة الجامعية يجب أن تتصف بتلك الصفات التي تتصف بها الادارة التربوية ومن أبرز هذه الصفات : –

- ١ – التأكيد على العلاقات الانسانية بين جميع اعضاء الهيئة .
- ٢ – الاسلوب الديمقراطي في اتخاذ القرارات .
- ٣ – مراعاة التخصص والقدرات الفردية لكل عضو في الهيئة .
- ٤ – تحديد صلاحية ومسؤولية كل فرد في الهيئة .
- ٥ – الاعتماد على التخطيط العلمي في كل مشروع او برنامج .
- ٦ – تحديد وترتيب الاولويات من المواقيع .
- ٧ – فتح المجال للقدرات والابداعات الشخصية والجماعية .
- ٨ – سلامه الترقي الوظيفي من الآراء الشخصية والاعتماد على الاسس والمعايير الثابتة للجميع .
- ٩ – مراعاة ميول وطموحات الافراد .

ولقد اكدت الجمعية الادارية الامريكية بهذاخصوص على مجموعة مبادئ اعتبرتها ضرورية جدا لرفع كفاءة ادارة الجامعات والمعاهد وتتلخص هذه المبادئ على النحو التالي :

- ١ - تعريف وتحديد الاهداف ، والعمل بصورة جماعية حتى تكون هذه الاهداف أكثر واقعية وفاعلية .
- ٢ - توضيح السياسه التي ستسير عليها الهيئات والاشتراك سويا في توضيح وتحديد هذه السياسة .
- ٣ - تحديد القيادة ودعمها والابتعاد عن الفموض أو التداخل في الاختصاصات .
- ٤ - يجب أن تكون هذه السلطة قابلة للاستخدام كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- ٥ - القرارات يجب أن تستمد أو تبني على رأى من لهم خبرة وكفاءة مشهودة ، بالإضافة الى احترام رأى المجموعة .
- ٦ - يجب ان توضح وحدة الهدف وتدعم القيادة لأن الصراعات تنجم عندما يعم الضياع ويبرز التسيب .
- ٧ - من المستحب الحد من التعقييدات الادارية وأن تبني الكليات **النظام الادارى البسيط** .
Structure Flat Administrative .
- ٨ - السلطة الاداريه يجب أن تختلف تبعا للوظائف وأن تخول كثيرا من الصلاحيات للفروع .
- ٩ - يجب أن يشتمل التنظيم على هيئة ادارية وعلمية على أن لا يحدث تضارب في الاختصاص او ما يصدر عنه من اوامر .
- ١٠ - المسؤولية يجب ان تتناسب مع ما لدى الافراد من سلطة وان تكون على درجة عاليه من الواضوح والواقعية .
- ١١ - الحواجز يجب ان تكون مادية ومعنوية وان تختلف صيغة الطالب عن الاوامر لانجاز القرارات .
- ١٢ - تشريع القرارات يجب ان يكون عملية مستمدۃ وان تعتمد على خبرات الجميع وان تكون في جو يرضي الجميع .

١٣ - نظراً لازدواجية طبيعة المعاهد التربوية كبرنامج تربوي وعملية تجارية فإن العاملين يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار . (للمعاهد التجارية فقط) .

١٤ - يجب أن تخطط وتخصص وتقسم وتبرمج كافة الأعمال .

١٥ - يجب أن تكون هناك مراجعة عامة لكافة القرارات ومدى امكانية تنفيذها وأسباب عدم التنفيذ . *

ويعتقد ابراهام مازاولو ان القائد الجيد هو ذلك الشخص الذي يهتم بالمعنى الانساني والذى يؤكد باستمرار على اشباع الحاجات العامة ولا يهتم بالسيطرة على الآخرين وعادة ما يكون مثل هذا القائد مشبع بالحاجات وهو بذلك قائد جيد . ويعتقد ايضا ان القيادة تكمن في قدرة المجموعة على اختيار قائد من بينها وهذا يعني انه يؤيد مبدأ الانتخاب على ان يستطيع الاعضاء حسن اختيار القادة وان لا يقعوا فريسة ما يحدثه البعض من مظاهر القيادة والتي عادة ما تكشف بالمارسة .

ويعتقد أيضا ان القائد الناجح هو ذلك الذي يستمد قوته من المجموعة وعادة ما تكون اهتماماته هي اهتمامات المجموعة نفسها .

ويؤكد فيليب سلذنوك على ان تعيين شخص ما في مركز قيادي يعني ان سلطته ستستمد من الجهة المعينة سواء كانت جهة او شخصا او جماعة .

اما الدكتور عبد الوهاب البرلسى مدير جامعة الكويت الاسبق فانه يؤكد في محاضرة القناها في رابطة الادباء في الكويت ان الاسلوب الديمقراطي في ادارة الجامعة هو الضمان لاستقرار الجامعة وانجح الاساليب الادارية لادارة الجامعة .

من خلال ما تقدم يتضح تماماً ما يجب ان تكون عليه ادارة الجامعة اية جامعة فهي ادارة انسانية وادارة زملاء وادارة ديمقراطية وادارة تربوية وهذا يعني في مجلمه ان ادارة الجامعات يجب ان تعتمد على

* Acknowledgement to the American Management Association and to cathrys seckler hnhdson,Organistion and management. theory and Praetice.

السلوك الجماعي وعلى تنظيم المجالس وادارة المجالس والاقرارات بمبدأ التخصص لأن الجامعة تضم عناصر متباعدة في اختصاصاتها وكل فريق يشعر بالتفوق والقيادة كما أنه يلاحظ تباين ادارات الجامعات فيما اذا كانت حكومية أم اهلية / خاصة أم حاجة دينية أو تجارية وكل نوع من هذه الانواع يتطلب ادارة خاصة وتوجهها محدداً في الجامعات الحكومية تطبيعاً الكفاءة والاختصاص على كافة المجالس لأن الجامعة في مثل هذا الوضع لا تحتاج إلى التوطيد الاجتماعي ولا تحتاج إلى الدعم والنفوذ السياسي والاجتماعي او الاقتصادي خصوصاً في الدول الفنية وان كل ما تحتاج اليه هو الاسس والمعايير العامة التي تحقق خلالها هذه المؤسسة من خلال هذه المؤسسة الاهداف الاجتماعية العامة وان الجامعة تستمد قوتها ومصدر تحويلها من الدولة وعليه فان اغلب اعضائها الخارجيين هم من يشتغلون وظائف قيادية عامة ذات صفة تقافية أو مهنية أو وظيفية متخصصة كرؤساء النقابات والاتحادات والجمعيات أو رؤساء المحاكم والقضاة واساتذة الجامعات وممثليهم وما الى ذلك من مهمة ووظائف ذات صفة ومواصفات خاصة كما يلاحظ أيضاً ان هناك فصلاً بين المجالس التي تهتم برسم السياسة والمجالس التنفيذية والاكاديمية ويؤكد جيرالد بيدنز وهو من اكثرب عن ادارة التعليم العالي على ان مهمه مجلس الامناء تكاد تقتصر على اختيار رئيس الجامعة وهو يشير هنا الى عدم التدخل المباشر من قبل مثل هذه المجالس في الممارسات اليومية لأن هذه المجالس مهمتها رسم السياسة العامة والاشراف العام وحماية الجامعة من أية ضغوط اجتماعية وسياسية .

وإذا ما القينا نظرة سريعة على ادارات الجامعات في اكثر دول العالم فاننا نجد لها تميزاً بشكل واضح لمبدأ الانتخاب للقيادات التربوية وذلك من منطلق ان هؤلاء النخبة من الاساتذة قادر동 بشكل عام على اختيار الاحسن وان هنا يقال من ان هذا الاسلوب قد يصل من هم أقل كفاءة فان الرد على ذلك واضح حيث ان هناك فرقاً كبيراً بين القيادة ومن يمثل الجماعة والمؤسسة وبين الكفاءات العلمية اذ ان العالم يفي بالضرورة انه قائدة اداري خصوصاً وان هناك مواصفات خاصة اكدت عليها نظريات القيادة وهي ليست بالضرورة مطابقة لمواصفات العلماء بل العكس احياناً وهذه نظرة سريعة لواقع الادارات في بعض دول العالم .

مواصفات ومؤهلات القيادات التربوية العليا في الجامعات الامريكية

هناك مواصفات واسس ومعايير خاصة تحدد من خلالها القيادات التربوية في الجامعات لدرجة ان اختيار هذه القيادات يتم من خلال المسح

الشامل والدقيق لعدد كبير من المتقدمين لشغل هذه المناصب ضمن أسس وقواعد موضوعية وغير خاضعة للاعتبارات والاهواء والامزجة الشخصية ومن ابرز تلك الدراسات الدراسة التي قام بها فرانسيس كينج تحت عنوان لحة رؤساء الجامعات وحصل على النتائج التالية : -

معدل العمر ٥٤

المؤهلات العالمية : ٧٠٪ يحملون درجة الدكتوراه ، ٥٩٪ منهم ph.D و ١١٪ E.b D أما التخصصات في العلوم فكانت كالتالي : -
٢٤٪ في التربية (٤٩٪ من رؤساء الجامعات العامة) ٢٤٪ علوم اجتماعية
١١٪ الدين (غالباً المعاهد الجامعية المرتبطة بالكنيسة) ٨٪ لغة انجليزية
وصحافة ٧٪ فلسفة (تقريباً جميعهم كليات خاصة) ٦٪ علوم ٤٪ لغات
وآداب . *

الادارة في روسيا :

يعين رئيس الجامعة لمدة غير محددة من قبل وزير التعليم العالي بعد موافقة لجنة الحزب المركزي والدراسة تجرى حول فكرة الانتخاب بدل التعيين . أما عمداء الكليات فينتخبون من بين أعضاء هيئة التدريس القديمي . ويعتبر المجلس الأكاديمي هو المجلس الرئيسي الذي يحكم الجامعة ويتألف من مساعدى رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية من أعضاء هيئة التدريس .

الادارة في الهند :

تقسم السلطة التشريعية في أكثر الجامعات الهندية إلى ثلاثة اقسام رئيسية اهمها في النفوذ المجلس الاعلى وهو سلطة نظرية فقط ويجتمع مرة أو مرتين كل عام ويضم حوالي (٢٠٠) ممثل من مختلف الهيئات ، مثل العمال ، وخريجي الجامعات وأعضاء من الحكومة والأكاديميين من نفس الجامعة ، وهو يبحث القضايا العامة ونادرًا ما يكون له رأى بالسياسة الداخلية ، أما المجلس الثاني فهو مجلس الساندي كات ويتألف من الفئات التالية في الجامعة نواب الرئيس ، مدراء التربية بحكم مناصبهم ، وبعضهم بالانتخاب وتمثيل عن كافة الكليات وجميع الأعضاء بالانتخاب ، ويجتمع هذا المجلس مرة كل شهر وله سلطة كبيرة على جميع مرافق الجامعة ويقرر الاختبارات وتعيين اعضاء هيئة التدريس .

الادارة في فرنسا :

يحكم الجامعات مجلس مكون من ثمانين شخصا يُولف بحسب متفاوتة من كل من رئيس الجامعة واعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والموظفين واعضاء من الخارج ويكون الثقل الاساسي في ذلك المجلس لاعضاء هيئة التدريس الذين تصل نسبتهم حوالي (٤٠) من المجموع الكلي للاعضاء ، ولا يمارس الرئيس سلطات واسعة بل عكس ذلك فصلاحياته محدودة وذات طابع تنفيذى لا يقره مجلس الاساتذة .

الادارة في المانيا :

ينتخب رئيس الجامعة من بين الاساتذة لمدة سنة قابلة للتجديد مرة ثانية وهناك مجلس السنن وهو مؤلف من جميع الاساتذة وممثلين عن الفئات الاخرى من اعضاء هيئة التدريس والاستاذية في النظام الالمانى مراكز ثابتة مرتبطة بالشاغر وليس كما هو الحال في النظام الامريكي او المصري .

الادارة في بريطانيا :

تألف الادارة الجامعية في بريطانيا من اربعة مجالس اعلاها مجلس الكورس الذى يُولف من اعضاء هيئة التدريس ، وهناك مجلس اكاديمى يُولف من جميع اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الصغيرة ، وفي الجامعات الكبيرة يضم جميع الاساتذة وممثلي عن بقية الفئات . والعمداء عندهم منتخبون من اعضاء هيئة التدريس لفترة معينة .

الادارة في اليابان :

هناك اربعة مجالس ايضا هي مجلس الرؤساء المستشارين ومجلس العمداء ومجلس اختفاء هيئة التدريس ورئيس الجامعة ينتخب لمدة اربع سنوات ويحق له الترشح ثانية . ويرشح اما من مجلس اعضاء هيئة التدريس او المستشارين ومصداقته وزير التربية على ذلك الترشح روتينية ولم يحدث ان رفضها وزير .

والرئيس هو المسؤول الاول عن جميع المرافق الادارية ويجب استشارته في اى قرار يتخذ ، ويساعده مجموعة من الاداريين هم من الاساتذة المعينين بوظائف دائمة والعمداء منتخبون لمدة سنتين من قبل الاساتذة .

إصلاح التعليم الجامعي في الكويت

الدكتور عبد الله خلف التميمي

مقدمة

نقصد بالتعليم العالي هو التعليم الجامعي والتعليم بالمعاهد العليا بعد التعليم العام . ويعتبر في نطاق السياسة التربوية الشاملة من الأدوات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه الأساسية في الحاضر والمستقبل معا ، وهو السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة التي تحدث التنمية في المجتمع . (١)

إن دور التعليم العالي في الوطن العربي أهم وأخطر من دوره في البلدان الأخرى لعدة أسباب :

الأول : إننا نعيش واقعا متخلفاً وواجهنا تحديات أساسية خطيرة .

الثاني : إن اصلاح التعليم العالي هو السبيل إلى التنمية الحقيقية في مجتمعنا لأننا نواجه في الوطن العربي ظروفاً استثنائية يتطلب نهضة يكون للتعليم العالي دور أساسي فيها .

إن تعليم التعليم ، وضرورات التنمية ورغبة الشباب في التأهيل العلمي والفنى يجعل مسألة الاهتمام بالتعليم العالي مسألة أساسية في الحاضر والمستقبل . وإذا كان نشد التطور في هذا المجال من التعليم فلا يجب أن نغفل ضرورة التطور الاجتماعي والثقافي والذى يجب أن يواكبه ويتفاعل معه . إن التعليم العالي هو المكون للكوادر والاطارات في مجالات العمل المختلفة ، ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك فيعتبرونه المكون للكوادر القيادية في المجتمع بالمعنى الفنى والإدارى وليس بالمعنى السياسي والتعليم العالي هو الذى سيقودنا إلى نقل التكنولوجيا ومن ثم انتاجها لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوسائل الذاتية . (٢)

إن صنع الآلة ليس هو الهدف بقدر ما يصاحب ذلك من فكر وأنماط في السلوك ومفاهيم ثقافية جديدة ذات أبعاد اجتماعية وانسانية . ويعتبر التعليم الجامعي الأساس في التعليم العالي وللجماعات دور رائد في عملية التطور والتنمية والتقدم ، ويكفى أن نعلم أن أول مشروع فكرت به الحركة الصهيونية بعد اختيار فلسطين وطنًا قوميًا هو إنشاء الجامعة العربية قبل إقامة إسرائيل بـ ٢٣ سنة . ومعالجتنا في هذه الورقة ستتركز على مشكلات التعليم الجامعي وكيفية اصلاحه في الكويت .

(١) د. هشام بوقمراه ، در التعليم في تنمية الذاتية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣ . انظر أيضًا د. حامد عمار ، المصدر نفسه ص ١٢٠ - ١٢١ .

فلسفة واهداف التعليم الجامعي

ان فلسفة التعليم الجامعي يجب ان تقوم على الاسس التالية :

التفكير العلمي في التخصصات المختلفة . خلق الانسان المتعلم المثقف المتمم للوطن والامة العربية ، غرس القيم الاجتماعية الانساجية في الانسان ، فهم الاهداف المجتمعية ودور التعليم الجامعي في تحقيقها .

ان فلسفة واهداف التعليم الجامعي في الكويت تقوم على اساس تعليم الاجيال وتأهيلهم ليتمكنوا من الحصول على العمل الوظيفي بمؤهل علمي ، وهذا الاتجاه ادى الى تطور كمي للتعليم الجامعي دون مساعدة فعالة في بناء حقيقي للمجتمع . أما الفلسفة والاهداف المعلنة لهذا النوع من التعليم فهي عامة ومنقوله من ادبيات جامعات اخرى وتصلح لكل زمان ومكان ملخصها : -

- ١ - اعداد الكوادر اللازمة لمجالات العمل المختلفة .
- ٢ - تزويد الطالب بالمعرفة والثقافة التي تجعل المتخصص قادرًا على فهم قضايا مجتمعه .
- ٣ - الاهتمام بالبحث العلمي الذي يكمل مهمة الجامعة .
- ٤ - ربط المقررات الدراسية بقضايا المجتمع .
- ٥ - تشجيع النشاط الثقافي والاجتماعي في رحاب الجامعة .
- ٦ - خلق الانسان المتخصص الذي يستطيع ان يساهم في تطور المجتمع .
- ٧ - اعداد البرامج التعليمية والتدريبية المختلفة .
- ٨ - الاهتمام بالتراث العربي الاسلامي .
- ٩ - المساهمة في تقدم وتطوير المعرفة الانسانية . (١)

(١) قانون جامعة الكويت رقم - ٢٩ - لسنة ١٩٦٦ .

انظر ايضا الدليل الدراسي العام ، جامعة الكويت ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، ص ١٦ - ١٨ .

ان السؤال الذى نطرحه هنا ، لماذا التعليم الجامعى ؟ والاجابة على هذا السؤال تحدد الفلسفة والاهداف لهذا النوع من التعليم على ضوء حاجات المجتمع .

ان الفلسفة والاهداف لا توضع نظريا او تنقل حرفيا ، بل يجب ان توضع بعد معرفة درجة تطور المجتمع ومدى حاجته الى الكوادر المتعلمة بناء على خطة مرتبطة بخطة اشمل للتنمية في المجتمع . ان التحدي الذى يواجهنا اليوم هو الى اى مدى نستطيع الاستفادة من العصر النقطي لبناء الانسان ، والتعليم أساس هذا البناء ، ولنلق نظرة على جامعة الكويت منذ نشأتها ونتعرف على مشكلاتها ونحاول تصور الحلول لبعض تلك المشكلات اجتهاذا منا لفتح الحوار حول التعليم الجامعى وضرورة اصلاحه .

ان اهتمام المجتمعات المتقدمة والنامية بهذا النوع من التعليم يدل على ادراك منها لأهمية التعليم العالى فى التنمية ، وان تنمية الموارد البشرية هي الاساس فى عملية تطور مجتمعاتها ، كيف نستطيع ان نوظف التعليم الجامعى لخدمة التنمية بدون خطة للتنمية ؟ وكيف نستطيع ان نحدد اهدافا وفلسفة للتعليم الجامعى الذي يجب ان يكون ملتصقا بأهداف المجتمع وتطلعاته وطموحاته اذا كانت تلك الاهداف في المجتمع غير واضحة وغير محددة .

نشأة جامعة الكويت وتطورها :

انشئت جامعة الكويت عام ١٩٦٦ ، وببدأت بكلية الاداب والتربية، وكلية العلوم ثم افتتحت كليات أخرى في السنوات التالية حتى أصبحت الان عشر كليات هي : الاداب - الحقوق - التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - الهندسة - العلوم - الطب - التربية - الشريعة - الطب المساعد - كلية البناء .

وقد صدر قانون الجامعة الذي حدد اهداف التعليم الجامعى في الكويت ، وبين كيفية تشكيل مجلس الجامعة ، وتعيين الاداريين في المراكز القيادية ، وأسلوب وصلاحيات تلك القيادات ، والاساس الذي تقوم عليه الادارة في الجامعة بشقيها الاكاديمي وغير الاكاديمي هو التعيين ، ولم تخرج اهداف التعليم الجامعى التي حددها قانون رقم ٢٩ لعام ١٩٦٦ وأكدها الدليل الدراسي الجامعى عن الاهداف العامة

للتعليم في الأقطار العربية . والمسألة لا تكمن في وضع التشريع وتحديد الأهداف رغم أهمية ذلك ، ولكن في التطبيق ، وعندما نقوم اليوم بتقييم أوضاع جامعة الكويت ادارياً وعلمياً ستواجهنا عقبات تدل على أن هناك أزمة حقيقة في هذا النوع من التعليم .^(١)

لقد كانت نشأة جامعة الكويت منسوخة عن جامعات عربية سبقتها ، تحمل إيجابيات وسلبيات تلك الجامعات ، ولكن كان من المفترض أن تكون الجامعة أفضل مما هي عليه للأسباب التالية : -

أولاً : توفر الامكانيات المادية ، فميزانية الجامعة كانت ٥٠ مليون دينار ، وهي الان ٧٠ مليون دينار ، ولكن ٥٠٪ من هذه الميزانية تذهب رواتب واجور للسكن وتذاكر سفر سنوية لغير الكويتيين ونشريات الخ ..

ثانياً : توفر أساتذة عرب من مختلف الأقطار العربية خريجو جامعات مختلفة فتنوع المدارس والثقافات يعد مكسباً لهذه الجامعة من أجل النهوض بها والاستفادة القصوى من تلك الامكانيات البشرية العربية .

ثالثاً : قدوم الشباب الكويتي من حملة الدكتوراه ، وأيضاً من مدارس مختلفة كان يجب أن يكون رافداً قوياً من تحول الجامعة إلى مؤسسة علمية مؤثرة في تطور المجتمع .

رابعاً : الاستفادة من الجو الديمقراطي المتوفّر في الكويت بحيث تحول الجامعة إلى رائدة وقيادة للمجتمع بدلاً من أن تلهث وراءه ، فحرية الرأي والبحث العلمي والنشاط النقابي والثقافي كان يجب أن يخلق لنا هذا المناخ الديمقراطي جامعة غير هذه الجامعة ونوعية من الخريج غير هذا الخريج .

ان السؤال الذي يجب أن يطرح هو : أي انسان نريد ، وما دور التعليم في بنائه ؟ انه بدون شك انسان متعلم ومثقف سلاحه التفكير العلمي يتشرب الروح الديمقراطية ومنتم للوطن والامة ، ومؤمن بحتمية وحدتها ، فهل التعليم الجامعي لدينا يقودنا الى هذه النتيجة ؟

(١) الدكتور محمد جواد رضا ، الاصلاح الجامعي في الخليج العربي ، الكويت ١٩٨٤ ص ٨٢ و ٨١ انظر ايضاً الدكتور محمد المهيسي ، الادارة التربوية ، الكويت ١٩٨٤ ، ص ٨١ - ٩٢ .

ان الدور الذى يلعبه التعليم الجامعى فى عملية التنمية هو الذى يحدد مدى نجاحه أو فشله ، فالتنمية هى العملية المجتمعية الوعية الموجهة نحو ايجاد تحولات فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، وهى عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط فى المجتمع وتعتمد على تنمية الإنسان . (١)

وإذا كانت مهمه التعليم الاساسية تقوم على تنمية الموارد البشرية وان التعليم يزود المجتمع بالكفاءات والقيادات فان هناك علاقه عضويه بين التعليم بصورة عامة وأ التعليم الجامعى بصورة خاصة تكمن فى بناء المواطن المؤهل علمياً وثقافياً وفنياً ، وتكونين الوطنى ، وما يستلزم من بناء للقيم الاجتماعية والثقافية ، وهذا يعني ضرورة تحويل التعليم نحو متطلبات التنمية ، ان ميزة الاستثمار فى مجال التعليم انه استثمار دائم وذو مردود دائم ، وان التعليم يزود المجتمع بالكفاءات والقيادات ، وهناك علاقه عضويه بين التعليم والتنمية ، والتى تقوم أساساً على تنمية الموارد البشرية التى يتوقف عليها تحويل المجتمع من مستهلك الى منتج خاصه فى ظل الظروف التى تعيشها مجتمعاتنا النامية ، والتى يجب أن تعتمد على التخطيط لتجنب الهدر فى الامكانية وفي الوقت من جهة وحتى لا تضيع الفرصة التاريخية من جهة أخرى .

(١) د. علي الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١ ، ص ١٠

انظر د. أسامة عبدالرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٢ ص ١٤-١٥

- انظر الاستاذ علي الموسى ، مشروع دراسة السياسة السكانية ومستقبل التنمية - مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط مقدم لندوة التنمية السادسة المنعقدة في البحرين ١٠ - ١١ يناير ١٩٨٥ .

وللنقى نظرة على حجم الطلبة ، والاداريين ، والخريجين ، فى جامعة الكويت ، ونناقش دلالات هذه الاعداد ومؤشراتها .

**عدد الطلبة المسجلين في جامعة الكويت
من العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ حتى العام الجامعي ٦٧/٦٦**

المجموع	الجنسية		السنة الدراسية
	غير كويتى	كويتى	
٤١٥	٥٩	٣٥٦	٩٦٧/٦٦
٨٧٤	١٧٨	٦٩٦	١٩٦٨/٦٧
١٣٢٠	٣٥٥	٩٦٥	١٩٦٩/٦٨
١٧١٣	٣٧٣	١٢٤٠	١٩٧٠/٦٩
١٩٨٨	٦٥٩	١٣٢٩	١٩٧١/٧٠
٢٥٤٨	٩٨٢	١٥٦٦	١٩٧٢/٧١
٣٢٩١	١٤٩٧	١٧٩٤	١٩٧٣/٧٢
٣٨٣٦	١٨٥٩	١٩٧٧	١٩٧٤/٧٣
٤٤٤٥	٢٢٧٤	٢١٧١	١٩٧٥/٧٤
٥٨٣٢	٣٠٣١	٢٨٠١	١٩٧٦/٧٥
٧٥٢٨	٣٥٥٣	٣٩٧٦	١٩٧٧/٧٦
٧١٥٧	٣٠١٦	٤١٤١	١٩٧٨/٧٧
٧٦٦٩	٢٤٩٣	٥١٧٦	١٩٧٩/٧٨
٨١٢٤	٢٢١٥	٥٩٠٩	١٩٨٠/٧٩
٨٧١٣	٣١٠٥	٥٦٠٨	١٩٨١/٨٠
٩٠٢٠	٢٢٤٣	٦٧٧٧	١٩٨٢/٨١
١١٠٤٢	٢٨٤٥	٨١٩٧	١٩٨٣/٨٢
١٣٢٣٣	٣٦١٢	٩٦٢١	١٩٨٤/٨٣
١٥٤٧١	٤١٢٨	١١٣٤٣	١٩٨٥/٨٤

وبمراجعة الجدول السابق يتضح لنا التطور الكمى الكبير في عدد الطلبة المسجلين في جامعة الكويت منذ نشأتها حتى الان وقد يكون هناك مبرر لهذا التطور كون جامعة الكويت الجامعة الوحيدة في الكويت ، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة قبول الطلبة العرب في جامعة الكويت هي ١٠٪ فان هناك اعدادا كبيرة منهم من تخرجوا من مدارس الكويت لم تتح

لهم فرصة دخول الجامعة ، فاما تحولوا للعمل او سافروا للالتحاق بجامعات اخرى في الوطن العربي او خارجه ، ولو تصورنا قبول كل خريجي الثانوية العامة من تنطبق عليهم الشروط لتضاعفت الاعداد التي قرأتها في الجدول السابق ، فاذا كانت الجامعة تشكو الان من الاعداد المتزايدة من الطلبة وغير قادر على استيعابهم فماذا سيكون عليه الحال في المستقبل ؟

وبالقاء نظرة على عدد الطلبة والهيئة التدريسية والموظفين والمستخدمين في جامعة الكويت نعرف حدود التطور الكمي والنوعي في التعليم الجامعي .

عدد الهيئة التدريسية والطلبة والموظفين والمستخدمين والخريجين في جامعة الكويت ١٩٨٢/١٩٨١

عدد الخريجين	عدد الموظفين والمستخدمين	عدد الطلبة	عدد الهيئة التدريسية
١٩٦٥	٢٧٦٠	٩٣٥٩	٦٧١

وقد زادت هذه الاعداد في الثلاث سنوات الماضية بنسبة ٢٠٪ أعضاء هيئة تدريس و ٤٥٪ طلبة ، ١٠٪ موظفين ومستخدمين تقريباً . هذه الارقام خاصة بالنسبة لعدد الطلبة وعدد الموظفين والمستخدمين تدل على التضخم الكبير ، فعدد الطلبة يتضاعف بين فترة وأخرى ، وهذا يعني أن جامعة الكويت ستصل الى نقطة لا تستطيع معها قبول كل المتقدمين لها ، وهذا يتطلب التفكير الجدى والعاجل في اتجاهين ، الاول ، تعليمي المعاهد الفنية والتطبيقية وايجاد الحواجز الكافية لترغيب الطلبة الالتحاق بها ، الثاني ، انشاء جامعة اهلية لتحقيق غرضين ، الاول ، ايجاد منافسة مع الجامعة الحالية ، والثانى فسح المجال امام الطلبة العرب الذين درسوا في مدارس الكويت ولا تسمح ظروفهم المعيشية للدراسة في الخارج والالتحاق بها ، كما ان عدد الموظفين

(١) المصدر : الاحصاء السنوي ، ادارة المعلومات ، جامعة الكويت ١٩٨٢/٨١ ، ص ١٠ . ٢٤ - ٢٥ ، ٢٨٢ - ٢٨٤ ، ٢٩٠ .

«الزيادة جاءت نتيجة انشاء كليات جديدة من جهة ، ولكن الجامعة هي الوحيدة في الكويت ، وقلة المتألقين بالتعليم الفني والتطبيقي من خريجي الثانوية العامة » .

والمستخدمين بهذه الصورة يدل على تضخم وظيفي لا مبرر له فى مؤسسة علمية .

من الامامية بمكان معرفة اعداد الخريجين ودورهم في مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي .

عدد الخريجين من جامعة الكويت من الفترة ١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٣/٨٢

السنة	عدد الخريجين
٨٠/١٩٧٩	١٥٦
٨١/١٩٨٠	١٦٦٧
٨٢/١٩٨١	١٥٩٠
٨٣/١٩٨٢	١٥٩٣
المجموع	٦٣٥٦

اذا قدرنا ان نسبة خريجي جامعة الكويت سنويا هي ١٠٪ تقريبا من طلبتها ، فان ذلك يعني ان لدينا حوالي عشرة الاف خريج وحوالي خمسة الاف متدرج من مركز خدمة المجتمع منذ نشأة الجامعة حتى الان ؟ بالإضافة الى خريجي الجامعات العربية والاجنبية ، والذين ليس لدينا احصاء دقيق باعدادهم فان هذا العدد لا يأس به لمجتمع مجتمع الكويت ، السؤال ، أين هؤلاء ، وماذا يعملون ، وما هو مستوى الانتاج والاداء الذي يقومون به ؟ ان معظمهم بدون شك يعمل في مجالات غير انتاجية في الوظيفة الحكومية على سبيل المثال ، وانه لا توجد خطة للتنمية واضحة ومحددة تستوعب خريجي الجامعة سنويا كما ليس لدى الجامعة خطة لتزويد قطاعات المجتمع بحاجتها من الكفاءات المتخصصة في المجالات المختلفة .

(١) الدليل الدراسي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، جامعة الكويت ، ص ١٨
« يبدو ان خريجي الفصل الصيفي لم يضافوا الى هذه الارقام والتي هي اوضح في الاحصاء السنوي لادارة المعلومات في قسم الاحصاء في جامعة الكويت » .

ويرى الدكتور خلدون النقيب ان اولويات اصلاح التعليم العالى في الكويت ترتكز على الاسس التالية : -

(أ) اعادة النظر في تحديد القوى العاملة في الكويت في ضوء الاولويات القومية .

(ب) ضرورة اعادة النظر في الفلسفات والسياسات التربوية المتبعة الان لتوفير أكبر قسط من الكفاءة والمرونة المطلوبة .

(ج) ضرورة اعادة النظر في تكامل مراحل التعليم المختلفة وفي سياسات المؤسسات التربوية في البلاد .

(د) دراسة مسألة انشاء هيئة مستقلة او مجلس أعلى للتعليم العالى . (٢)

ازمة التعليم الجامعى :

تعيش جامعة الكويت أزمة علينا ان نعترف بها ونواجهها بروح مسئولة وبموضوعية وعلمية لا تساوم على القضية العلمية ومستقبل الاجيال .

وهذه وجهة نظر نطرحها قابلة للنقاش والحوار بهدف المساهمة قدر الامكان من عملية اصلاح التعليم الجامعى بعد التردى المستمر الذى عاشه ويعيشه منذ عدة سنوات ، وتلخص أسباب الازمة بالامور التالية : -

أولاً : قانون الجامعة :

ان قانون الجامعة المطبق حاليا هو قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ الذى وضع عندما أنشئت الجامعة ، ولم يطرأ عليه تغيير أو تطوير رغم التغير الكبير في عدد طلبة الجامعة وهيئتها التدريسية وعدد كلياتها وأدارتها .. الخ ، كما ان هذا القانون يحتوى على ثغرات حاولت الادارة سدها عن طريق سلسلة من القرارات التي لم تكن في غالبيها ايجابية ، كما أنها استحدثت بعض المناصب خارج اطار ذلك القانون .

(٢) الدكتور خلدون النقيب ، ملاحظات حول التعليم العالى والتنمية في البلدان النامية ، مجلة الباحث ، بيروت ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

ان اخطر نقطتين في القانون المعمول به هما : تكوين مجلس الجامعة مبدأ التعيين بدون معيار محدد للمراتكز الادارية من الاكاديميين خاصة ، والتجديف لبعض العينين في مجلس الجامعة او مساعدى المدير او العمداء او رؤساء الاقسام العلمية بصورة دورية بحيث أصبح بعضهم في مراکزهم سنوات طويلة ، اما بسبب الماجمالة او بسبب الشللية والعلاقات الشخصية ، هذا لا يعني انه ليس في بعض الواقع الادارية عناصر جيدة ومخلصة ، لكن هذه العناصر في ظل الوضع العام غير الطبيعي في الجامعة غير قادرة على تأدية مهمتها . وهنالك مشروع قانون جديد للجامعة ستتقدم به جمعية اعضاء هيئة التدريس بالجامعة في نقاش مفتوح نأمل ان يرى النور وتم الموافقة عليه .

المطلوب عودة صلاحيات مجالس الاقسام ومجالس الكليات وهي صاحبة القرار في كل الامور الاكاديمية وغير الاكاديمية ، والقرار قرارها، ولا يجب ان يفسح القانون ولا اللوائح المجال لشخص العميد التصرف فرديا في امور خطيرة وهامة تتعلق بالمستوى العلمي وبالبعثات وترقيات اعضاء هيئة التدريس وفصلهم او غيرها من القضايا ، وهنا قد يرد البعض علينا ان هذه القرارات تتحذها لجان مكونة من هيئة التدريس ، نعم ، ولكنها مكونة اما من طريق اللوبي الذى تمارسه بعض الفناصر الادارية الاكاديمية او عن طريق العميد ولذلك ليس بعض مجالس الاقسام الصلاحية في تكوينها في اغلب الاحيان والامثلة على ذلك عديدة ولا مجال لذكرها او شرحها هنا .

ثانياً : المستوى العلمي والثقافي للطلبة :

يلاحظ تدني المستوى العلمي والثقافي للطلبة في جامعة الكويت بصورة عامة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب ، أولها مستوى التعليم العام ودوره في غرس الاساسيات العلمية والثقافية لدى الطالب في مراحل التعليم الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوى ، فهذا الضعف في مستوى الطالب الجامعي دليل على ضعف في التعليم العام وتوجهه الكمي لا النوعي ، والسبب الثاني ، الوضع العام في المجتمع وعدم تطوره نحو الانتاج والإبداع والتعلم والتنقيف ، وذلك انعكس على المجتمع الجامعي الذى يشكل الطلبة أساسه وعموده الفقرى . والسبب الثالث ، دور الجامعه فى هذا المجال ، اذ عليها مسئولية كبيرة فى الارتقاء بالتعليم الجامعى بحيث يكون هناك حد ادنى للمستوى العلمي والثقافي للطالب فى الجامعة ، والتطور فى هذا المجال ممكن اذا

توفرت في الجامعة أسس ومعايير وأمن وظيفي وعناصر ملخصة وذات كفاءة في المراشر القيادية ، ونحن نشير الى هذه الظاهرة علينا أن نذكر أن بعض الطلبة على مستوى جيد علمياً وثقافياً ، ولكن هؤلاء قلة قياسنا على عدد الطلبة في الجامعة ، وربما جاء ذلك نتيجة جهودهم الفردية وليس نتيجة للنظام التعليمي القائم .

ثالثاً : استقلالية الجامعة :

ان التعليم الجامعي له خاصية تختلف عن انواع التعليم الأخرى رغم ارتباطه بها جميعاً ، وحتى لا تخضع الجامعة لنفس الاساليب الادارية وتعامل معاملة أي مدرسة أو معهد ، لا بد من استقلالها . ولكن ليس بمفهوم خلق دولة داخل الدولة ، ان الاستقلالية التي نطالب بها ليست بالمفهوم السياسي بل الاستقلال الاداري والاكاديمي والمالي والذى تلجأ اليه الجامعات في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية وقد لجأت تلك الدول الى ذلك ادراكاً منها بأن الجامعة لها وضعها الخاص وليس وزارة من الوزارات ، لذا يجب ان يكون لها قانونها وتشريعاتها وحرفيتها الاكاديمية واستقلاليتها الادارية والمالية ، اما علاقة الجامعة بوزارة التربية والمؤسسات التعليمية الأخرى في البلاد فهي ضرورية ولكن من خلال مجلس أعلى للتعليم العالي . أما مجلس الجامعة فيجب أن يتكون من الاكاديميين في الجامعة وله صفة مستقلة تحدد في قانون الجامعة . . .

رابعاً : نظام المقررات :

يعتقد واضعو نظام المقررات بأنه يؤدي الى تربية الشباب على ممارسة الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات كما يؤدي الى الحيوية والمرنة والحرية ضمن إطار مبني على اكتشاف العلاقات الداخلية بين حقوق المعرفة الإنسانية ، وإكتشاف قدرة الطالب وامكانياته وميوله ، والاختيار هو فسح المجال أمام الطالب لاختيار مناهج دراسته الجامعية بما يتوافق وقدراته العقلية وتحصيله الاكاديمي وطموحه الاجتماعي في ضوء ما ترسمه الجامعة ، وحرية الطالب في اختيار القسم العلمي الذي يرغب في الانساب اليه ، وحرية اختيار المقررات التي يريد دراستها وهي حرية ليست مطلقة يوجهها الهدف الاجتماعي للجامعة ، وهناك تخصصات معينة يريدها المجتمع ، كما يتبع نظام المقررات للطالب الدراسة طوال الفصل الدراسي ، ولا تتوقف نتيجته على امتحان نهاية السنة . (١)

(١) الدكتور محمد جواد رضا ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٨ ، ص ١٢٣ - ١٢٤

هذا هو نظام المقررات من الناحية النظرية ، وعندما نأتي الى تقييم تطبيق نظام المقررات في جامعة الكويت نعتقد ان هذا النظام جيد بصورته العامة وأهدافه ، ولكن نظام المقررات قد طبق شكلًا في ظل النظام القديم مضموناً وروحاً ، وأسباب ذلك عديدة منها ، سياسة الباب المفتوح في قبول الطلبة ، فنظام المقررات يتطلب عدداً قليلاً من الطلبة في الشعبه الواحدة ، ويقوم على الحوار والنقاش والابحاث ، وهذا غير ممكن في ظل الاعداد الكبيرة المتزايدة من الطلبة المقبولين سنوياً ، وقلة عدد الهيئة التدريسية ، كما ان الكادر الاكاديمي لم يهيأ لتطبيق هذا النظام ، ولم تتوفر السعة المطلوبة في القاعات والمخبرات والمكتبات الخ .. ولا بد الان من تقييم التجربة لمواجهة المشكلات الناجمة عن تطبيقها بعد حوالي عشر سنوات من تطبيق هذا النظام في جامعة الكويت .

خامساً : سياسة القبول :

ان أخطر ما تواجهه جامعة الكويت في المستقبل القريب والبعيد هو توجه الاف الطلبة سنوياً للدخول الجامعية وبأعداد متزايدة ومضاعفة، وليس لدى الجامعة امكانية لاستيعابهم وستواجه مشكلة حقيقة خطيرة في الاعوام القليلة القادمة . ان عدد طلبة الجامعة الان سبعة عشر ألف طالب وطالبة ، ونتوقع قبول حوالي ستة الاف طالب وطالبة في بداية العام الدراسي القادم ، فاذا كانت الجامعة الان تعاني من السعة المكانية والمخبرات والمكتبات فكيف تستطيع استيعاب الاعداد المتزايدة في الاعوام القادمة ، وهل المبني و « الشبرات » المؤقتة تحل المشكلة والتي تتناثر هنا وهناك ؟ ان المطلوب خطة عاجلة لاستيعاب وتعليم هذه الاعداد القادمة من الطلبة تعليمياً جامعياً جيداً .

لا بد من تطوير المعاهد الفنية والتطبيقية لتخفيض ضغط الطلبة على الجامعة ولا بد من الارتقاء بجامعة الكويت عن المستوى المطلوب ، لا بل الارتقاء بالتعليم العام الذي يردد الجامعة بالطلبة . ولا بد من التفكير جدياً بجامعة اخرى ووضع مشروعها ، ولا بد من اقامة الحرم الجامعي الموحد للجامعة القائمة .

سادساً : الحرم الجامعي الموحد :

ان الثروة الناجمة من عوائد النفط والمتوفرة الان فرصة تاريخية ، وألفر صances التاريخية لا تتكرر ، علينا الاستفادة منها في اقامة

مبني موحد للجامعة يأخذ بعين الاعتبار التطور السكاني والاعداد المتزايدة من الطلبة ورغبتهم في التعليم الجامعي وأي تأخير في هذا المشروع يعني استمرار المشكلة ، ويعنى كذلك الهدر في المال العام فقد كانت التكاليف التقديرية لمشروع الحرم الجامعي في بداية السبعينات حوالي ٣٠ مليون دينار كويتي ، ولكنها الان تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف هذا المبلغ وستزداد في المستقبل ، ويمكن بناء المشروع على مراحل ، وغير معروف ما إذا كانت هناك أسباب سياسية أو اقتصادية وراء تأخير انجاز هذا المشروع الهام .

سابعاً : المعايير :

ان الجامعة التي تفتقد الى المعايير والتقاليد الجامعية الثابتة القائمة على أساس علمي و موضوعي ليست جامعة ، ولا يمكن ان تؤدي دورها في تنمية المجتمع وتطوره السؤال الذي نطرحه هنا ، ما هو معيار اختيار القيادات في الجامعة ؟

المتابع الان هو مبدأ التعيين ، ولكن على أي أساس يطبق هذا المبدأ ؟ انه بدون شك يطبق على أساس العلاقات الشخصية ، ونتيجة للضفوط السياسية والاجتماعية في بعض الاحيان . ان أسلوب التعيين هذا قد ادى الى وصول عناصر لا تتوفر فيها الكفاءة للمناصب القيادية ، والدليل تردی اوضاع الجامعة ، كما ادى الى سحب صلاحيات مجالس الاقسام ومجالس الكليات وتركيز تلك الصالحيات في يد شخص العميد ورئيس القسم .

ان احدى مشكلات جامعة الكويت الاساسية هي مسألة القيادة ، والتي لم توفق في السنوات الماضية في مهمتها بمواجهة مشكلات التعليم الجامعي من جهة او الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي للجامعة من جهة أخرى ، لابل لم تتمكن في رأينا حتى الحفاظ على الحد الادنى المطلوب وساهمت في الانهيار الذي تعشه الجامعة والتي تتطلب عملية جراحية عاجلة لإنقاذ حياتها وحياة المجتمع أن أول ملاحظة على الاسلوب المتابع هو طفيان الجانب الاداري على الجانب الاكاديمي الى درجة شعور الادارة بأنها الاساس والجانب الاكاديمى ثانوى ويجب ان يخضع لارادتها ومشيئتها ، وهذه عملية معكوسه تماماً ، فالادارة في الجامعة وجدت لخدم قضية الاكاديمية . نعم عملية اختيار القيادات على الاسس التالية :-

١ - العلاقات الشخصية :

يغلب هذا المعيار على كل المعايير ويتقدمها ، ويدخل في هذا اعتبار الرمالة او العلاقات العائلية ، او الصداقة دون النظر الى الكفاءة . مما ادى الى تكتلات شلالية ليست بمستوى القيادة ، وفشلت في تعليم جامعي نوعى جيد .

فمسئوليّة بناء الإنسان والاجيال مسئوليّة كبيرة وخطيرة ويجب ان توضع في ايدي مخلصة وأمينة لا تفبرك ولا تتجاوز ولا تبرر أخطاءها ولا تحمى أصحاب السطوة العلمي والمترهلين وغير الناجحين في الجامعة ..

٢ - معيار الاقدمية :

تعتبر الاقدمية الاكاديمية أحد المعايير الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في الجامعة لأن الاقدمية تكسب عضو هيئة التدريس الخبرة في التدريس والبحث العلمي ، ومعرفة جيدة بمشكلات الجامعة ، وتوظيفه للعمل الاداري ، ثم هذه الاقدمية قد أدت إلى ترقيتها أكاديميا مما يجعله قادرا على تحمل المسؤولية ، ولكن هناك بعض الملاحظات والمحاذير التي يجب أخذها بعين الاعتبار ونحن نسلط الضوء على هذا المبدأ .

١) انه ليس شرطا ان من توفر فيه الاقدمية الاكاديمية توفر فيه المقدرة القيادية والادارية .

٢) انه ليس شرطا من توفر فيه الاقدمية ناجح أكاديميا حتى يفسح له المجال في العمل الاداري .

٣) وماذا عن المناصب الادارية في الجامعة والتي يشغلها غير الأكاديميين .

ان الاقدمية الاكاديمية وحدها لا تكفي ، ولذا يجب ان ترتبط بمبدأ الانتخاب .

٣ - الانتخاب :

ان الديمقراطيّة هي الطريق السليم لواجهة مشكلاتنا ، وهي المنفذ الوحيد لوضع الامور في نصابها واصلاح التعليم الجامعي .

ان الجامعة اليوم تحتاج الى قيادة علمية موضوعية ملخصة تقوم على الكفاءة ، وتحتار الكفاءة معيارا عن طريق ربط الاقمية الاكاديمية بمبدأ الانتخاب للقيادات في الجامعة ، ان الذين يশرون مخاوفهم من الانتخاب ليس لديهم المبررات المقنعة ، فالمستوى العلمي والثقافي لاعضاء هيئة التدريس هو الكفيل باختيار العناصر ذات الكفاءة ، واذا كانت هناك سلبيات لكل من معيار الاقمية ومعيار الانتخاب ، فان الدمج بينهما هو الحل – مثلا – ينتخب عميد الكلية من بين اعضاء هيئة التدريس فيها على ان يكون برتبة استاذ او استاذ مساعد ، وهناك صمام أمان في موضوع الانتخاب ، فالشخص الذي يحقق في عمله يستطيع اعضاء هيئة التدريس انتخاب بديل عنه ..

٤ - المعيار السياسي والاجتماعي :

ان اخطر ما يواجه التعليم الجامعي هو تعرضه للضغط السياسي والاجتماعي ، وخاصة ادارته . هناك تكتلات وقوى واحزاب سياسية ودينية في المجتمع لها تأثيرها في الجامعة . الجامعات وجهات النظر في اطار العمل من أجل العلم والمصلحة الوطنية مرغوب فيه بشرط الا يتحول الى صراع يشتت الجهد ويضعف المؤسسة العلمية ويعطل من مهمتها الاساسية العلمية والثقافية .

الى ادنى درجاته القوى تحاول السيطرة على موقع ادارية بدوافع دينية او سياسية او قبلية او طائفية او شخصية ، ولم تتوفر في اغلب عناصرها الكفاءة ، وما دام المنطلق في هذه الحال خاطئه فان النتيجة التي ستترتب عليه خاطئة بدون شك .

ان معيار الكفاءة يجب ان يسود بغض النظر عن اتجاه الشخص او فكره او انتماصه .

* * *

خاتمة

ان التعليم الجامعي في الكويت يشكو من ازمة حقيقة ، تتعلق بعدم توجه هذا النوع من التعليم لتنمية الموارد البشرية وخلق الكوادر والاطارات ذات الكفاءة والمطلوبة لقطاعات العمل المختلفة في المجتمع .

وبعد معرفة طبيعة المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي نطرح الاقتراحات التالية : -

أولاً : وضع خطة توضح حاجة قطاعات المجتمع المختلفة الى التخصصات في الجامعة وتطورها على نحو يخدم عملية التطور والتنمية على ان تكون جزءا من خطة شاملة للتنمية في المجتمع .

ثانياً : تحديد الهدف الاجتماعي من التعليم وذلك بارتباطه بمشاكل المجتمع وسعيه الحيث للمساهمة في حل تلك المشكلات .

ثالثاً : تعزيز الديمقراطية في الجامعة بوضع معايير ثابتة اساسها مبدأ الانتخاب والاقرديمية الاكاديمية لاختيار القياديين في المراكز الادارية، وتعزيز حرية البحث العلمي وحرية الرأي في رحاب الجامعة وتحقيق الامن الوظيفي للعاملين فيها .

رابعاً : تحقيق استقلالية الجامعة اكاديميا واداريا وماليا وابعادها عن الضغوط السياسية والاجتماعية .

خامساً : تنمية وتطوير المعاهد الفنية والتطبيقية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من خريجي التعليم العام .

سادساً : اعادة النظر في فلسفة واهداف التعليم وكذلك في ادارة الجامعات على كل المستويات لاحداث نقلة في نوعية التعليم الجامعي وتجنب السلبيات التي صاحبته في الفترة السابقة .

سابعاً : اقامة الحرم الجامعي الموحد كمشروع حضاري هام و توفير كل الامكانيات الالازمة لتنفيذها .

نائماً : وضع قانون جديد للجامعة يقوم على المباديء التي احتوى عليها مشروع قانون جامعة الكويت الذي تقدمت به جمعية اعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

تاسعاً : اضافة سنة تمهيدية في الجامعة ويتم قبول جميع خريجي الثانوية العامة وتحتار الجامعة من يستطيع الاستمرار في الجامعة بعد السنة التمهيدية .

هذه بعض الاقتراحات والحلول التي نظرها للحوار كمساهمة منا في اصلاح التعليم الجامعي الذي يعاني من التسيب والترهل والضياع واللامعيارية في وقت يجب ان تتجه جهود المخلصين لتنمية الموارد البشرية اساس التنمية الشاملة ..

* * *

المحتويات

الصفحة

٣	تقديم
٥	مقدمة أولاً : التعليم العام
١٦	ثانياً : التعليم الخاص
١٨	ثالثاً : التعليم التطبيقي
٢١	فلسفة التربية ومجايبها الازمات الداخلية للنظام التعليمي
٣٥	فلسفة تربوية من المنظور الانساني
٤٩	العزوف عن مهنة التدريس في مرحلتي رياض الأطفال والابتدائي دولة الكويت
٨١	تطور التعليم الأهلی في الكويت - آفاقه ومستقبله
١٠٣	التعليم التطبيقي والتدريب في الكويت
١٢٥	الجامعة وما يجب أن تكون عليه
١٣٧	اصلاح التعليم الجامعي في الكويت

مطبعة حكومة الكويت

مطبعة حكومة الكويت